مجلة
إسلامية
شهرية
جامعة

البيان

AL BAYAN

السنة الخامسة والعشرون . العدد ٢٧٨ . شوال ١٤٢١ هـ . سبتمبر ٢٠١٠ م

الحرية المسلوبة

تركيا..
«ما بعد» أسطول الحرية

الصوفية
في مواجهة السلفية

فتنة القدوات

المطلوب عزل الاحتلال وليس التفاوض معه

إسماعيل هنية في حواره مع (البيان)

مستشفى أبها الخاص

الراعي الطبي لمهرجان أبها للتسوق

إتفاقية التعاون الطبي مع جامعة ماكجيل بكندا ومركز ديترويت الطبي العالمي

استشاريون سعوديون في جميع التخصصات

مجمع خاص ومتكامل للنساء

كفاءات طبية متميزة

تجهيزات طبية حديثة

وحدات متخصصة في خدمتكم

وحدة طب وجراحة المخ والأعصاب
وحدة جراحة العظام والعمود الفقري
وحدة جراحة التجميل وشفط الدهون
وحدة جراحة الكلى والمسالك البولية
وحدة الجراحة العامة والمناظير
وحدة الأنف والأذن والحنجرة
وحدة الأمراض الباطنية والمناظير
وحدة أمراض الشرج والمستقيم

وحدة طب وجراحة العيون
وحدة النساء والولادة
وحدة الأطفال وحديثي الولادة
وحدة جراحة الأطفال
وحدة الجلدية والتناسلية
وحدة الأمراض الصدرية
وحدة العلاج الطبيعي والتأهيل

وحدة أمراض الكلى
وحدة السمنة والسكر
وحدة الطب النفسي
وحدة أمراض القلب والشرايين
وحدة علاج الروماتيزم والمفاصل
وحدة طب وجراحة الأسنان
وحدة العناية المركزة

وحدة الطوارئ واستقبال الحوادث على مدار ٢٤ ساعة

جهاز الليزر الأخضر KTP
لاستئصال تضخم البروستاتا

المنظار الجراحي

جهاز الأشعة تحت الحمراء للبواسير

جهاز الموجات الصوتية رباعي الأبعاد

جهاز الليزر الكربوني للعناية بالبشرة

جهاز قياس جهد القلب

جهاز ديكسا DEXA لقياس هشاشة العظام

أبها - شمال الخطوط السعودية -هاتف: ٢٢٩٢٢٢٢ فاكس : ٢٢٤٤٨٠١ ص ب : ١٧٩٤
البريد الإليكتروني : info@aph.med.sa www.aph.med.sa

ABHA PRIVATE HOSPITAL

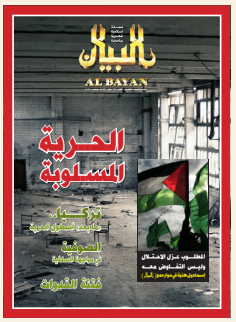

مجلة البيان
إسلامية . شهرية . جامعة

الافتتاحية

٤ **الصوفية في مواجهة السلفية** — التحرير

العقيدة والشريعة

٨ **حكم الأخذ بالمرجوح** — خالد عقدة

الغرب: قراءة عقدية

١٤ **(قَالَ فِرعَونُ)(وَقَالَ الملك)**
فيصل بن علي الكاملي

قضايا تربوية

١٦ **نظرة في تدبُّر الوحي** — طارق زوكاغ

الإسلام لعصرنا

٢٠ **اضطراب الملحدين** — جعفر شيخ إدريس

معركة النَّص

٢٢ **الشاطبي .. المفترى عليه**
فهد بن صالح العجلان

حوارات

٢٤ **حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية** — أجرى الحوار: الأستاذ يوسف علي فرحات

المسلمون والعالم

٣٠ **تركيع تركيا: الغرب وإثارة تهمة إبادة الأرمن** — باسم خفاجي

٤٠ **تركيا.. «ما بعد» أسطول الحرية**
السنوسي محمد السنوسي

٤٦ **بعد محاولات تهويد القدس... تهويد النقب في السياسة الصهيونية الرسمية**
هشام منور

نص شعري

٤٨ **في ركاب الحجيج** — د. أيمن صياد

خدمة العملاء

السعودية
ص. ب ٢٦٩٧٠ الرياض: ١١٤٩٦.
هاتف خدمة العملاء مباشر: ٢٢٥١٩٦٧
هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ ـ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

للمراسلات عبر البريد الإلكتروني

التحرير
editors@albayan.co.uk
خدمة العملاء
sub@albayan.co.uk
التسويق
sales@albayan.co.uk
العلاقات العامة
pr@albayan.co.uk

الموزعون

الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٢٧٧٣٣.
الإمارات العربية المتحدة : شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩ هاتف : ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦ .
سلطنة عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠ .
البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ **المنامة:** ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١.
السعودية : الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠.
السودان: الخرطوم، مكتب المجلة ٨٣٢١٢١٨٣.
قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ – ٤٥٥٧٨١١ – ٤٥٥٧٨١٢ – فاكس: ٤٥٥٧٨١٩.
الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت الرمز البريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف: ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩.
المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف: ٢٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩.
اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء : ص.ب ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ ـ فاكس: ٤٠٥١٣٥

رئيس التحرير
أحمد بن عبد الرحمن الصويان
alsowayan@albayan.co.uk

مدير التحرير
د. عبد الله بن سليمان الفراج

هيئة التحرير
أحمد بن عبد العزيز العامر
د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف
د. يوسف بن صالح الصغير
فهد بن صالح العجلان
أحمد بن عبد المحسن العساف
فيصل بن علي أحمد الكاملي

سكرتير التحرير
إسلام السيد علي

عنوان المجلة على الشبكة العالمية
www.albayan-magazine.com

الحسابات

السعودية: مصرف الراجحي
آي بان: SA١٣٨٠٠٠٠٢٩٦٦٠٨٠١٠٠٢١٠٠٧

الاشتراكات

السعودية ودول الخليج	١٢٠	ريال سعودي
بريطانيا وايرلندا	٤٧	يورو
أوروبا	٥٥	يورو
البلاد العربية وإفريقيا	٤٥	يورو
أمريكا وبقية دول العالم	٥٥	يورو
المؤسسات الرسمية	٦٠	يورو

ملف العدد

٥٠ أيها الأمريكان.. لا تذهبوا بعيداً
أحمد فهمي

٥٦ الاحتلال الامريكي للعراق يغير صيغته ويعيد ترتيب تحالفاته
السنوسي محمد السنوسي

٦٢ عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي ...رؤية برويّة
حارث الأزدي

٦٦ الأبعاد الإستراتيجية والإجرائية للاحتلال الأمريكي في تقسيم العراق
د. عبد الرحمن سلوم الرواشدي

٧٠ الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين
أمير سعيد

٧٦ شكل الحكومات المقبلة وخيارات المقاومة المستقبلية
رائد الحامد

خاطرة أدبية

٧٩ «وقل جاء الحقُّ!»
عبد الغني محمود عبد الهادي

عين على العدو

٨٠ دروس صهيونية من انتفاضة الأقصى في ذكراها العاشرة
د. عدنان أبو عامر

٨٢ مرصد الأحداث
جلال سعد الشايب

بأقلامهن

٨٨ صلاح الأرض وخطورة إفساده
فاطمة بيهردي

الباب المفتوح

٩٢ المسؤولية الاجتماعية للشركات: ضرورة اقتصادية
نواف الرفدي

الورقة الأخيرة

٩٤ فتنة القدوات
أحمد الصويان

[كلمة صغيرة]

العمل الخيري الحاضر الغائب!

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وبعد:

فالكارثة الهائلة التي ضربت الباكستان كشفت حقائق كثيرة متعددة الأبعاد، من أهمها: سرعة مبادرة المؤسسات الخيرية الإسلامية في باكستان لاستنقاذ وإغاثة المتضررين، مما أثار حفيظة وتعنت الولايات المتحدة الأمريكية، وحرصت بشكل سافر على الحدِّ من نشاطها وتقييد حركتها، بحجة أن بعض من تصفهم بـ(الإرهابيين!) قد يتسللون لتوظيف برامج الإغاثة لأهداف أخرى.

ومع ذلك فقد نشطت كثير من المؤسسات الخيرية الباكستانية وقدمت على الأرض خدمات وإنجازات كبيرة فاقت في سعتها وحيوتها وانتشارها بعض المؤسسات الحكومية، رغم حرص بعض وسائل الإعلام على تجاهل تلك المبادرات الرائدة، وقد ذكرت صحيفة النيويورك تايمز: (أن الفيضانات فتحت فرصة جديدة أمام الجمعيات الخيرية الإسلامية لتثبت أنها قادرة على تقديم ما يستحيل على الحكومة تقديمه، تماماً كما فعل الإسلاميين يوم ضربت هزة أرضية كشمير في العام ٢٠٠٥م).

أما المغيَّب في هذه الكارثة فهو المؤسسات الخيرية الإسلامية الدولية، فقد قصقصت أجنحتها، واعترضت حركتها، ولم تستطع الانطلاق لاستجابة نداء الضعفة والعجزة في الباكستان ؛ فتهمة الإرهاب التي تروجها بعض الحكومات الغربية تحاصرها وتصادر أنشطتها وتنتهك حقوقها ..!

ويتكرر في هذه الكارثة مشهد تغييب المؤسسات الخيرية الإسلامية تماماً كما حدث في كارثة تسونامي، ودارفور، ومجاعة النيجر، وحصار غزة .. وغيرها.

ولكي تكتمل أطراف الصورة فإن الأبواب فتحت مشرعة للمنظمات التنصيرية الغربية التي أجلبت بخيلها ورجلها لشراء العقول والقلوب!

إنَّ نطاق الكارثة يتسع مع مرور الوقت، وربما كانت تداعياتها الإنسانية والبيئية أشد وطأً من الكارثة نفسها.. إنها كارثة حقيقية حضر فيها الغرق، والفساد، والتنصير.. وغابت – أو غُيبت! – فيها المؤسسات الخيرية الإسلامية.

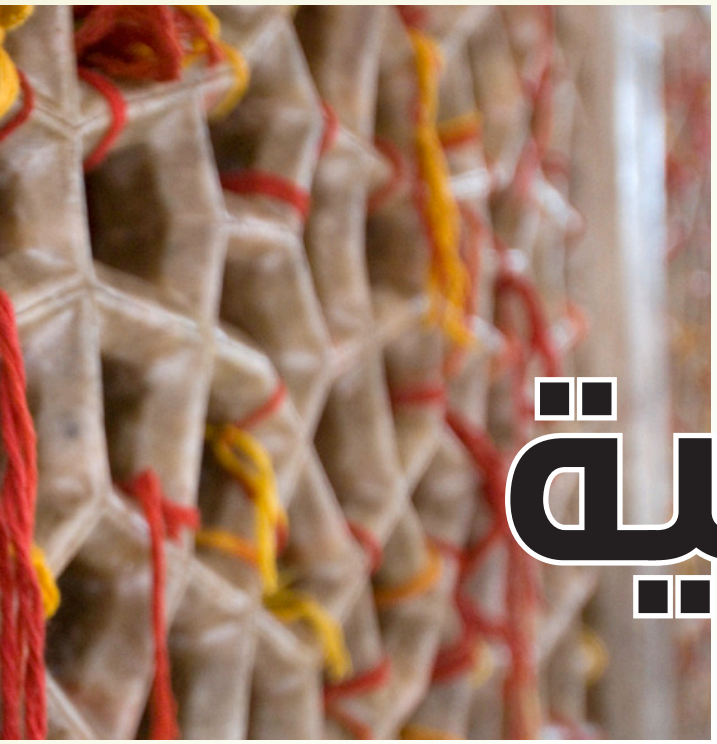

الصوفية في مواجهة السلفية

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فالسلفية تعني اقتفاء آثار السلف الصالح ومتابعتهم في تعاملهم مع النصوص الشرعية من الكتاب العزيز والسُّنة المطهرة من حيث تعظيمُها وتوقيرُها وتقديمُها على كل ما عداها، ومن حيث كيفيةُ فهمها واستنباطُ الأحكام منها؛ ومن ثَمَّ فإن السلفية تمثل منهجاً وليست مذهباً أو مجموعة اختيارات فقهية؛ ولهذه الخاصيَّة صار من أصعب الصعاب تطويع متبعي المنهج السلفي أو استخدامهم، بل صاروا حجر عثرة أمام كل محاولات إفساد عقيدة المسلمين وتخريب سلوكهم وأخلاقهم، ومن ثَمَّ لم يكونوا (كغيرهم) جسراً يعبر عليه أعداء الأمة ليقتطعوا منها ما شاؤوا، وهذا يفسر سبب العداوةِ الشديدة التي تلقاها السلفية، والحربِ التي تُشَنُّ عليها الفينة بعد الفينة؛ سواء كان ذلك من الأعداء الخارجيين أو من ربائبهم الداخليين.

وقد كان غريباً على المتابع لمجريات الأحداث في أمتنا أن يجد التعاون والتناصر بين فئات لم يكن يدور بخلد مسلم يوماً إمكانية اللقاء بينها؛ نظراً لما في ظاهر أمرها من التناقض الشديد والتباين الكامل، لكن عداوة تلك الفئات للمنهج السلفي جمعت بينهم وألَّفت بين أهوائهم.

يحتشد اليوم في الصف المناوئ للسلفية الكفارُ من أهل الكتاب وعبدة الأوثان، بجانب كثير من أهل البدع الخارجين على منهج أهل السُّنة والجماعة، وليس يُدرى بأي مقياس يقيس هؤلاء عندما يتعاون من يصنِّفون أنفسَهم في خانة المحبين لله ورسوله وآل بيته الأطهار، مع النصارى الذين يدعون مع الله إلهاً آخر، ويقفون صفاً واحداً متعاونين في مواجهة أتباع المنهج السلفي الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويجعلون من الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة المصادر التي يرجعون إليها في تكوين عقائدهم وسلوكياتهم وأخلاقهم وعباداتهم، ويقيمون عليها صرحهم الفقهي.

في الدراسات التي تقوم بها بعض مراكز الأبحاث التي تعتني بمحاربة الإسلام تُوجَّه السهام بقوة نحو المنهج السلفي؛ إذ يعدُّونه الصخرة التي تتحطم عليها كل محاولات الاختراق للبنية العقدية والأخلاقية للأمة الإسلامية، وبعد تجارب متعددة ومحاولات شتى وجدوا أن من أنجع الوسائل لتحقيق ما يريدون: أن يكون هناك توجُّهٌ إسلامي آخر يمثل رأس الحربة التي يحاربون بها السلفية، وقد وقع اختيارهم على الصوفية للقيام بذلك الدور؛ ليقينهم أنها من أبعد الناس عن السلفية وأعدى أعدائها؛ ذلك أن مراجع الصوفية التي يرجعون إليها تناقض مناقضة تامة مراجع السلفية؛ فهي لا تخرج عن الرؤى والمنامات ومتابعة شيوخ الطريقة والشطحات في ظل منهج

غيـــر منضبط في الفهم والاســـتنباط من النصوص، يعتمد ما يزعمونه من الكشف والذوق والإلهام والخواطر والعلم اللدني، ومـــن هنا كانت الصوفية القنـــاة المنفتحة التي تمر من خلالها حمـــلات التغريب وإفســـاد الهوية وإضعاف الـــولاء للمؤمنين والبراء من الكافرين، وهذا يفسر سر حفاوة أعداء الملة والأمة بالصوفية؛ حيث يقوم الفكر الصوفي في مجمله على اســـتبعاد الجهاد ضد أعداء الملة ويقدم تفسيراً للإسلام يعتمد الخمول والخنوع، مع الانفتاح غيـــر المنضبط مع الآخر المختلف عقدياً وثقافياً باختلاق ذرائع متعددة، مع الاتّكالية والســـلبية إزاء ما يعترض الأمـــة من تحديات؛ وذلـــك لبعـــدهم عن الخوض في السياسة وتســـليم الأمر للساسة - أياً كانـــوا: مسلمين أو غير مسلمين - كـــي يفعلـــوا ويقـــولـــوا ما يشاؤون، (وهذا لم يمنع من وجـــود مجموعات صوفية - خاصة في إفريقيا - خرجت على هذا النسق، وساعدت بشـــكل كبير وجهد منسق في التصدي للمستعمر الكافر الذي احتل بلاد المسلمين، وتصدت للحملات التنصيرية، وأســـهمت في نشر كثير من التعاليم الإسلامية عن طريق الكتاتيب).

التمكين للصوفية ومحاربة السلفية:

١ تبني أمريكا كثيراً من سياســـاتها إزاء العالم الإسلامي على تقارير مؤسسة (راند) ونحوها من المؤسسات الفكرية، وقد وردت الفِقْرة التالية في أحد تلك التقارير - وهي تبيِّن الســـلوك الأمريكي لتخريب الإســـلام من داخله -: «تقوية مكانة الصوفية، وتشجيع الدول التي لديها تقاليد صوفية قوية للتركيز على ذلك الجزء من تاريخها، وإدراجه في مناهجها التعليمية»[1].

٢ نشرت مجلة (يو إس نيوز) في تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٧م تقريراً بعنوان: (قلوب وعقول ودولارات) كتبه ديفيد كابلان. قال فيـــه: (يعتقد الإســـتراتيجيون الأمريكيون بشـــكل متزايد أن الحركة الصوفية بأفرعهـــا العالمية قد تكون واحداً من أفضل الأســـلحة ضد تنظيم القاعدة والإســـلام الجهادي؛ فالصوفية بطرقها الباطنية تمثل برأيهم توجهاً مناقضاً للطوائف الأصولية كالوهابية التي يمنع أشـــد أئمتها تعصباً الموسيقى والرقص، لا بل حتى الحب الرومانســـي). وذكر التقرير أيضاً أنه: (بينما لا يســـتطيع الرســـميون الأمريكيون أن يُقرُّوا علناً بسبب فصل الدين عن الدولة في الدســـتور الأمريكي، فإنهم يدفعون علناً باتجاه تعزيز العلاقة مع الحركة الصوفية).

٣ عقـــد برنامج الأمـــن الدولي فـــي مركز نيكســـون في ٢٠٠٣/١٠/٢٤م مؤتمراً لاستكشاف الدور الذي يمكن أن يقوم به التصوف ضمن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية[2].

٤ في أواخر عـــام ٢٠٠٩م رعت بريطانيا إنشـــاء «المجلس الصوفي العالمي» في لندن، بترخيص بريطاني معتمَد من وزارة الخارجية البريطانية. وأصدر المجلس بياناً عرَّف نفســـه فيه بأنه «منظمة إسلامية تدعو إلى تحقيق السلم والسلام في العالم وتتصـــدى للإرهاب والعنـف والتشـــدد والتعصب، ولا تتدخل في سياسات الدول المختلفة وتحترم كلَّ معتقَد لأي دين أو عقيدة، وتعمل على إزالـــة الخلافات العقائدية، وتقرب بين الأديان المختلفة لتحقيق الاســـتقرار فـــي دول العالم كله، وهو منظمة لها الشـــخصية المعنوية المستقلة، وأغراضها نشر الدين الإســـلامي الصحيح، والدعوة إلى الله ونشـــر الوعي الديني والثقافي».

ويتضح من هـــذا البيان ما المراد بالدين الإســـلامي الصحيح عنـــد هذا المجلس المعتمَد لدى بريطانيـــا والغرب؛ فهو يحترم كل معتقَد لأي ديـــن أو عقيدة ويقرب بين الأديان المختلفة، في الوقت الذي يتصـــدى فيه للتعصب والتشـــدد، وهي تعبيرات

(١) انظر: تقرير راند: (إسلام حضاري ديمقراطي - شركاء وموارد وإستراتيجيات).
(٢) انظر: تقرير: (فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية)، مركز نيكسون ٢٠٠٤م، ترجمة د. مازن مطبقاني.

محجـــوزة لوصف المنهج الســـلفي بها، ويقول الشـــيخ محمد الشهاوي مؤســـس هذا المجلس في حواره مع موقع إسلام أون لاين بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٨م: «ســـنحاول أن نحث المسؤولين في معظم الدول من خلال المجلس العالمي على أن يدعموا الصوفية لكي يوقفوا تيار السلفية الذي يتمدد في العالم، والذي يتسبب في نشر التعصب والتشدد».

٥ وقد دخلت المرأة الصوفية على الخط في مواجهة السلفية؛ حيث أنشأت الســـيدة ماجدة عيد (زوجة محمد الشهاوي شيخ الطريقة الشهاوية ومؤســـس المجلس الصوفي العالمي فيما بعد)؛ جمعية صوفية للنســـاء باســـم «دار النســـاء الصوفيات»، وذكرت أن هدف الجمعية يتلخـــص في: «الدعوة إلى فهم الدين الصحيح الوسطي، وخاصة في أوســـاط المرأة المصرية والنشء الصغيـــر بعد أن مزقته الســـلفية الوهابية التـــي غزت المجتمع وتمددت عبر وسائل الإعلام». وقالت في حوار صحفي: «الإسلام دين وســـطي عمل الوهابيون والأصوليون على تشويهه على مدى سنوات طوال، وآن الأوان لمواجهة هذه الحملة الظلامية، وهذا ما تسعى إليه جمعية الصوفيات».

٦ ومنذ عدة أشـــهر أعلن علاء أبو العزايم شـــيخ الطريقة العزمية أنه ســـيجري إطلاق قناة فضائية صوفية جديدة لمواجهـــة الفضائيات الســـلفية، عن طريق «تقديم الإســـلام الوسطي المعتدل، ومواجهة الفكر الأصولي المتشدد لمن يسمون أنفسهم: السلفيين والوهابيين».

٧ هناك حديث عن قيام مؤسســـة الأهـــرام ممثِّلة للحكومة المصرية بعقد اتفاق مع شيخ شيوخ الطرق الصوفية وذلك بالتعـــاون مع الســـفارة الأمريكية في القاهـــرة لمواجهة الفكر السلفي والمد الإخواني[1]، وهو ما يدل على أن الاتجاه الصوفي يقوم بمحاربة السلفية بالوكالة، وهو في الوقت نفسه يسقط أو يفسد أي مصداقية لهم في هذا الاتجاه؛ لأنها حرب بالنيابة أو بالوكالـــة لجهات قد لا تريد أن تظهر في الصورة، أو ترى عدم تقبُّل جمهور المسلمين لهجومهم.

فهـــذا كله يبين عـــزم الصوفيـــة على مواجهة الســـلفية ومحاربتها على الأصعدة جميعها واستعداء الأنظمة عليها.

ولعل من مظاهر دعم هذه الحـــرب إعادة إعمار المزارات والأضرحة، ونشـــر الكتب والمدارس الصوفيـــة، ودعم الطرق الصوفية، مع الإصرار على الحضور الإعلامي لبعض أنشـــطة الصوفية ورموزها، واســـتضافتهم وعقد الاتفاقات والمؤتمرات معهم.

إن تركيز التقارير على استخدام أهل البدع والفرق، وكذلك الاتجاهـــات العصرية من حداثـــة وعَلمانية في تنفيذ المخطط المعادي للإســـلام يؤكد على أن السلفيين هم أتباع المنهج الحق الممثـــل الحقيقي للأمة فـــي مواجهة المعتديـــن على عقائدها وحرماتها وممتلكاتها، وأنهم باتباعهم لهذا المنهج يمنعون الأمة من الإذعان للأمركة، وأن من يحاربهم يقف في خندق واحد مع أعداء الأمة؛ وإن كان لا يعلم.

الاختراق الأمريكي للجماعات الصوفية:

في أعقاب أحـــداث ٢٠٠١/٩/١١م بدا لأمريكا من خلال عدد من المراكز البحثية أنه يمكن النظر إلى الصوفية على أنها الشريك المناسب لمقاومة من ينظرون إليه على أنه رمز للتشدد والجمود، ومن ثَمَّ عملت على تقويتها والتمكين لها وإســـنادها مـــن خلال عدة فعاليات. وبادلتها الطـــرق الصوفية حباً بحب وتقديراً بتقدير:

١ ففـــي مطلع يونيو عام ٢٠٠٩م عُقِـــد مؤتمر للصوفية في مصر، وفي ختام المؤتمر أصدرت الطرق الصوفية المشاركة بياناً دعت فيه «إلى تشـــكيل لجانٍ من العلماء المسلمين بأنحاء العالم لبحـــث كيفية التقارب بين العالم الإســـلامي والولايات المتحدة، ودراسة القيم المشتركة التي يمكن التعاون فيها».

٢ وفي أواخر الشـــهر نفســـه وجَّهت الســـفيرة الأمريكية في القاهـــرة مرغريت ســـكوبي دعوة إلى تســـع طرق صوفية لحضور احتفال السفارة بعيد الاستقلال الأمريكي في أول يوليو.

٣ وفي أواخر عـــام ٢٠٠٩م أعلنت مصادر إعلامية أمريكية أن السفارة الأمريكية في القاهرة تعتزم توجيه الدعوة إلى ممثلـــي عدد من الطرق الصوفيـــة والمذاهب الدينية في مصر للدخول في حوار رسمي معها للتوافق حول العديد من القضايا ومواجهة الجماعات الإســـلامية الأخرى، وذكرت هذه المصادر أن الهـــدف من الحوار «دعم الفرق الإســـلامية المعتدلة – من وجهة النظر الأمريكية – وبحث مستقبل عملية السلام والحوار بين الأديان والعلاقات بين الطرق الصوفية وإســـرائيل في حال حدوث تسوية»، و«بحث سبل مواجهة انتشار ما تسميه أمريكا: (الفكر المتشدد الأصولي) في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة».

(١) انظر: صحيفة المصريون، العدد الصادر بتاريخ: ٢٠١٠/٨/٣م.

٤ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣م نُشِر في صحيفة الدستور المصرية خبر اجتماع شيوخ الصوفية مع ممثل للإدارة الأمريكية بحضور أمن الدولة في مقر الطريقة العزمية لمدة ساعتين، وناقش المجتمعون التنسيق بين شيوخ الصوفية في مصر والإدارة الأمريكية لنشر الإسلام الصوفي المعتدل بين المسلمين الأمريكيين، وأكد ممثل الإدارة الأمريكية أن نموذج الإسلام الصوفي يمثل الإسلام المقبول والمرحَّب به في أمريكا لكونه - كما يزعم - إسلاماً وسطياً معتدلاً، وقد طلب ممثل الإدارة الأمريكية استمرار اللقاءات والتنسيق بين الجانبين.

هذه الشهادة الأمريكية للصوفية تصيب - عند المسلمين الفاهمين لدينهم حق الفهم - التوجهَ الصوفي في مقتل؛ حيث عدَّتْه مقبولاً لديها ومرحَّباً به، ولا يخفى أن شهادة الأعداء لهم تدل على أن توجههم يخدم المصالح الأمريكية التي هي على الضد من مصالح أمتنا وديننا، واتفاق الإدارة الأمريكية مع الصوفية لنشرها بين مسلمي أمريكا يعني أنها لم تعد تكتفي بإفساد بلاد المنشأ وإنما تجاوزتها إلى الأطراف والروافد؛ حيث تُشبِع حاجة المتدينين المسلمين لديها في الوقت الذي تقطع الطريق عليهم في اتجاههم نحو السلفية، وهذا مما يبين أن الصوفية منسجمة مع الرؤية الأمريكية في العمل على إفراغ الإسلام من محتواه العقدي والجهادي الذي أقضَّ مضاجع الأمريكيين والراغبين في السيطرة على بلاد المسلمين.

ولعلنا نلاحظ مسارعة كثير من الأنظمة إلى تغليب المصلحة الأمريكية في التمكين للصوفية على المصلحة الوطنية؛ حيث يتبوَّأ الآن نفر من الصوفية كثيراً من المناصب المهمة؛ ففي أكثر من بلد رأينا تولي المتصوفة لوزارة الأوقاف ولوظيفة المفتي ولرئاسة الجامعة الإسلامية وغير ذلك من المناصب.

وهذا كله يصب في تقوية شوكة الصوفية كي تواجه أصحاب المنهج السلفي بألسنة حِدَاد.

والآن يُراد من الصوفية القيام بما لم تستطع القيام به العَلمانية، وذلك تحت وَهْم العناية بالقلب وتزكية النفس والعناية بالروح، والزهد في الدنيا، فيجري إبعاد الدين عن التدخل في مجالات الحياة: كالسياسة والاقتصاد وتنمية المجتمعات والقضاء على روح الجهاد ليقرَّ للمحتلين قرارهم في الاستيلاء على بلاد المسلمين. صرَّح برنارد لويس يوماً فقال: «إن الغرب يسعى إلى مصالحة (التصوف الإسلامي) ودعمه؛ لكي يستطيع ملء الساحة الدينية والسياسية وَفْقَ ضوابط فصل الدين عن الحياة وإقصائه نهائياً عن قضايا السياسة والاقتصاد، وبالطريقة نفسها التي استُخدِمَت في تهميش المسيحية في أوروبا والولايات المتحدة».

وتسعى أمريكا والعالم الغربي للتمكين للصوفية في بلاد المسلمين على حساب أصحاب المنهج السلفي؛ لأن هذا - كما يقولون - يساعد على الانسجام مع المنظومة الدولية بالإضافة إلى قابلية الخضوع للقوانين والمعايير المتعارَف عليها دولياً، كما أن التمكين للصوفية يساعد على مواجهة المد السلفي وإعاقته ووضع العراقيل أمامه.

لكن على الصوفيين أن يستيقنوا أن مراد أمريكا هو تبديل الإسلام وتغييره؛ وليس البحث عمَّا يفيد أمة المسلمين وينفعها، وأن ما تُظهِرُه من وُدٍّ أو تقدير للصوفية ليس حباً فيهم، بل ما هو إلا كحبة القمح التي يضعها الصياد في فخه، فإنه لم يضعها بقصد إطعام العصافير الجائعة؛ بل ما وضعها إلا لاصطيادها بها، ثم يجعلها بعد ذلك وليمة شهية لأهله وأصحابه، من قبل أن تتمكن هذه العصافير المخدوعة من التقاط حبة القمح. ومما يدل على مراد أمريكا من التقرب والتودد لبعض الاتجاهات المسلمة ما جاء في أحد تقارير (راند)؛ حيث يفصح التقرير عن الهدف بقوله: «إن تحويل ديانة عالَم بكامله ليس بالأمر السهل. إذا كانت عملية بناء أمة مهمة خطيرة؛ فإن بناء الدين مسألة أكثر خطورة وتعقيداً منها». فالمراد إذن إعادة بناء الإسلام وَفْقَ الأجندة الأمريكية واستخدام الصوفية في ذلك كحصان طروادة.

ولكن النصوص الشرعية تبين أن كيد هؤلاء حابط - بإذن الله - وأنهم لن يتحقق لهم ما يريدون؛ فدين الله محفوظ، كما أن خبرة التاريخ تبين أنه لا بد من وجود الطائفة التي يحفظ الله بها وبجهودها الدين وينصره، والله - تعالى - ليس في حاجة إلى هذه الطائفة، وإنما ليَميزَ الخبيث من الطيب، وليختبر ما في صدور الناس وليبتليَ بعضهم ببعض. قال - تعالى -: ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤]، وقال - تعالى -: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وهذا يضع على كاهل السلفيين مهمةَ المنافحة عن منهجهم بقوة وحزم، والسعي في نشره وتوسيع أرضية قبوله بين الشعوب الإسلامية، وترك الدعة والركون إلى الدفع القدري. قال - تعالى -: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]؛ فالمسلم مكلَّف بالدفع الشرعي، وأما الدفع القدري فذلك فضل من الله يؤيِّد به عباده الساعين في نصرة دينه.

نسأل الله - تعالى - من واسع فضله أن يشرِّفنا بنصرة دينه.

حكم الأخذ بالمرجوح

خالد عقدة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن الخطأ فيه يفضي إلى الخلط وسوء الفهم والتطبيق لدى الدعاة إلى الله تعالى؛ فمن متساهل بحجة توسيع دائرة الاتفاق وجمع الناس على قول واحد، ومتشدد لا يرى إلا ما رآه راجحًا دون النظر في المآلات وما تقتضيه الضرورات؛ التي اعتبرها الشارع الحكيم.

وقبل أن أدلف إلى الموضوع، أشير إلى أن المقصود بالمرجوح هنا: المرجوح في اعتقاد من سيأخذ به؛ سواء كان من أهل النظر في المسألة، العارفين بطرق الترجيح والتصحيح، أو من المقلدين لأحدهم.

وهو ما كان في مسألة فقهية خلافية اجتهادية يسوغ فيها الخلاف، أما المسائل التي لا يسوغ فيها الخلاف كالمسائل المجمع عليها، أو الثابتة بالنص الصحيح الصريح الذي لا معارض له من جنسه فغير داخلة في بحثنا هذا؛ إذ كل قول شاذ و معدود في زلات العلماء فإنه لا يؤخذ به مع حفظ مقام قائله؛ فإنه لا يصح أن يُجعل من كل قول خلاف، ولا كل خلاف يعتبر.

عن زياد بن حدير قال: «قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: قلت: لا، قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»[1].

وقال ابن القيم: «كثيرًا ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثيرٌ من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعة، مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تُفضي إلى ذلك لما التزمها، وأيضًا فلازم المذهب ليس بمذهب، وإن كان لازم النص حقًا؛ لأن الشارع لا يجوز عليه التناقض، فلازم قوله حق، وأما من عداه فلا يمتنع عليه أن يقول الشيء ويخفى عليه لازمه، ولو علم أن هذا لازمه لما قاله، فلا يجوز أن يقال: هذا مذهبه، ويقوِّله ما لم يقله»[2].

الترخص بمسائل الخلاف:

والأخذ بالمرجوح يعبر عنه أحيانًا بالترخص بمسائل الخلاف، حيث يكتفي المترخص بموافقة قول إمام من غير نظر في ترجيح أو دليل، ويجعل كل خلاف دليلًا على الحل أو التحريم.

وهذه المسألة تعود إلى قاعدة: «تصويب المجتهدين»، والخلاف فيها: هل كل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد؟؛ فمن توسع في الأخذ برخص العلماء من غير ضابط ولا قيد، يرى أن كل مجتهد مصيب فيما عند الله، ومصيب في الحكم، وليس هناك تحجير على تتبُّع مسائل الخلاف.

والحق الذي عليه الأئمة الأربعة وجمهورهم أن الحق من ذلك واحد من أقوالهم وأفعالهم، والباقون مخطئون، غير أنه معذور بخطئه، للحديث الصحيح: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد» [أخرجه البخاري].

ثم اختلف هؤلاء الأئمة ـ وهو اختلاف لا يقدح في أصل القاعدة ـ فيمن لم يصب الحكم الباطن: هل يقال: إنه مصيب في الظاهر؟؛

(١) رواه الدارمي (٢١٤)، وصححه الألباني.

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٢٨٦).

فقيل: المخطئ في الحكم مخطئ في الاجتهاد ولا يطلق عليه اسم الإصابة بحال، وقيل: إنه مصيب في الظاهر، لكونه أدى الواجب المقدور عليه من اجتهاده.

وأصل هذه المقالة ـ أي القول بأن كل مجتهد مصيب ـ بدعة ابتدعها المعتزلة، يقول أبو الطيب الطبري: «وهم الأصل في هذه البدعة وقالوا ذلك لجهلهم بمعاني الفقه وطرقه الصحيحة الدالة على الحق، الفاصلة بينه وبين ما عداه من الشبه الباطلة فقالوا: ليس فيها طريق أولى من طريق، ولا أمارة أقوى من أمارة، والجميع متكافئون، وكل من غلب على ظنه شيء حكم به؛ فحكموا فيما لا يعلمون وليس من شأنهم، وبسطوا بذلك شبه نفاه القياس منهم ومن غيرهم؛ الذين يقولون: لا يصح القياس والاجتهاد؛ لأن ذلك إنما يصح من طريق تؤدي إلى العلم أو إلى الظن، وليس في هذه الأصول ما يدل على حكم الحوادث علمًا ولا ظنًا»[1].

ثم تلقف هذه المقالة عنهم أكثر الأشعرية كأبي الحسن والباقلاني والغزالي وغيرهم.

وقد اشتكى الشاطبي من ذلك حتى قال: «وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدودًا في حجج الإباحة، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفًا فيه بين أهل العلم، لا بمعنى مراعاة الخلاف فإن له نظرًا آخر... فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع فيقال: لم تمنع والمسألة مختلفٌ فيها، فيجعل الخلاف حجةً في الجواز لمجرد كونها مختلفًا فيها، لا لدليلٍ يدل على صحة مذهب الجواز، ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع، وهو عين الخطأ على الشريعة، حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمدًا، وما ليس بحجةٍ حجةً»[2].

وقال رحمه الله: «ومتى خيرنا المقلدين في مذاهب الأئمة لينتقوا منها أطيبها عندهم، لم يبق لهم مرجع إلا اتباع الشهوات في الاختيار، وهذا مناقض لمقصد وضع الشريعة؛ فلا يصح القول بالتخيير على حال»[3].

وقال أبو الوليد الباجي المالكي المتوفى سنة أربع وسبعين وأربعمائة: «وكثيرًا ما يسألني من تقع له مسألة من الأَيْمان ونحوها: لعل فيها رواية؟ أو لعل فيها رخصة؟، وهم يرون أن هذا من الأمور الشائعة الجائزة، ولو كان تكرر عليهم إنكار الفقهاء لمثل هذا لما طالبوا به، ولا طلبوه مني ولا من سواي، وهذا مما لا خلاف بين المسلمين ممن يعتد به في الإجماع؛ أنه لا يجوز ولا يسوغ ولا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا بالحق الذي يعتقد أنه حق، رضي بذلك من رضيه وسخطه من سخطه.

(١) انظر: شرح اللمع (٢ / ١٠٤٨).
(٢) الموافقات للشاطبي (٤/ ١٤١).
(٣) الموافقات للشاطبي (٥/ ٧٨).

وإنما المفتي مخبر عن الله تعالى في حكمه؛ فكيف يخبر عنه إلا بما يعتقد أنه حَكَمَ به وأوجبه؟ والله تعالى يقول لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، فكيف يجوز لهذا المفتي أن يفتي بما يشتهي، أو يفتي زيدًا بما لا يفتي به عَمْرًا لصداقة تكون بينهما أو غير ذلك من الأغراض!، وإنما يجب على المفتي أن يعلم أن الله أمره أن يحكم بما أنزل الله من الحق، فيجتهد في طلبه، وينهاه أن يخالفه وينحرف عنه، وكيف له بالخلاص مع كونه من أهل العلم والاجتهاد إلا بتوفيق الله وعونه وعصمته؟»[4].

ومن الآثار الخطيرة لتصويب كل خلاف وجعله حجة:

- تقليل الاعتماد على النصوص، وضعف النظر إليها؛ لأنه لا تكاد تخلو مسألةٌ من خلاف، والغلو في الاستدلال بهذه القاعدة يجعلها ترجع على أصلها ـ وهي النصوص ـ بالإلغاء والإبطال فتكون ندًّا للنص.

- تتبع زلل العلماء وشواذ الأقوال؛ إذ هي منقولةٌ بوصفها خلافاً، ولا بد من التحقيق الدقيق الذي يبين الفرق بين الخلاف المعتبر وغير المعتبر.

- التناول السطحي لاختلاف العلماء، وهو ما ينتج عنه تسويغ كلٍّ من الرأيين الواردين في المسألة الواحدة، ولو كان الخلاف فيها ضعيفًا أو شاذًا، وهذا يؤدي إلى العمل بالرخص مطلقًا، وأخذ الأقوال بالتشهي ولو كانت مجرد رأي فقيه، لا دليل له من النص الصحيح، وهو ما يؤذن بانحلال عزائم المكلفين في التعبد، ويصير ما يُزعم أنه الشريعة عبادة للهوى.

- اجتثاث علم الجرح والتعديل؛ إذ إن كثرة من رجال الحديث قد اختلف العلماء في قبولهم وردهم، والتطبيق العملي لهذه القاعدة ألا يُبحث عن الراجح في ذلك؛ بل من جرَّح أخذ بذلك ومن عدَّل أخذ بذلك، دون إنكارٍ وبحثٍ للراجح.

- تضييع شرائع الإسلام من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والنصيحة، والتواصي بالحق.

- اندراس وسائل التقويم الداخلي داخل صفوف العاملين للإسلام، وذهاب معلم عظيم من معالم الدين، كالنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وجوب الأخذ بالراجح:

والأصل في المسائل الاجتهادية (وهي التي يسوغ فيها الخلاف) أن يتحرى الشخص ما يعتقد أنه الصواب فيكون حينئذ هو الراجح الذي يجب عليه الأخذ به في حقه؛ فإن لم يستطع ذلك بنفسه بأن كان عاميًا ليس من أهل النظر والترجيح؛ فعل ذلك بغيره بأن

(٤) التبيين لسنن المهتدين لأبي الوليد الباجي، ص٩٧.

يتحرى مفتيًا لـــه يثق بدينه وعلمه يـــرى أن اجتهاده هو الأصوب فيقلـــده؛ فيكون ما ذهب إليه هو الراجح الذي يجب عليه الأخذ به في حقه، وهذا مقتضى امتثال قوله تعالى: «فاســـألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون».

وعلى هذا يجب الأخذ بالراجح الذي يعتقد الشخص أن الدليل الثابت الصحيح يدل عليه، وهذا في الجملة سواء كان في القضاء أو الإفتاء أو غير ذلك.

ومن هذا الباب ما قاله الإمام الشافعي في كتابه الأم فيمن رأى هلال شوال وحده: «ولو شهد شـــاهدان أو أكثر، فلم يُعْرَفوا بِعَدل أو جُرِّحُـــوا، فلهـــم أن يفطروا، وَأُحِبُّ لهـــم أن يصلوا صلاة العيد لأنفســـهم جماعة وفرادى مستترين، ونهيتهم أن يصلوها ظاهرين، وإنما أمرتهم أن يصلوا مستترين، ونهيتهم أن يصلوا ظاهرين؛ لئلا ينكر عليهم، ويطمع أهل الفرقة في فراق عوام المسلمين.

وهكذا لو شـــهد واحد فلم يُعَدَّل، لم يســـعه إلا الفطر، ويخفي فطره؛ لئلا يسيء أحد الظن به ويصلي العيد لنفسه، ثم يشهد بعد إن شاء العيد مع الجماعة فيكون نافلة خيرًا»[1] اهـ.

فلو كان يجوز لدى الشـــافعي رحمـــه الله تعالى الأخذ بالمرجوح لجلب منفعة أو مصلحة؛ لمنع من رأى هلال شـــوال وحده ولم يؤخذ بشهادته من الفطر من باب أولى، ولكنه قال: «لم يسعه إلا الفطر»، أما مفسدة فطره دون الناس فإنها مندفعة بجعل ذلك سرًا.

ولذا فإن الواجب هو الأخذ بالراجح؛ وذلك لما يلي:

١- أن فـــي العمل بالمرجوح لجلب مصلحـــة أو منفعة؛ فتح باب اتباع الهوى والحكم بالتشهي، ويخرم الانضباط في الأحكام.

٢- أن ذلك يؤدي إلى انسلاخ الناس من الدين بترك اتباع الدليل والانســـياق وراء ضعيف الأقوال وشـــاذها، وربمـــا أدى إلى خرق الإجماع بالتلفيق بين الأقوال.

٣- أن ذلك يؤدي إلى الاســـتهانة بالدين؛ إذ يصير بذلك سيالاً لا ينضبط.

وإليـــك أقوال أهل العلم الدالة علـــى وجوب الأخذ بالراجح في القضاء والإفتاء وغير ذلك:

١ ـ يقول ابـــن تيمية رحمه الله في «باب فـــي آداب القاضي»: «أكثر من عنده تمييز من المتوســـطين إذا نظر في مســـائل النزاع، وتأمل ما اســـتدل به الفريقان بتأمل حسن ونظر تام، ترجح عنده أحد القولين، ولكن قد يشـــق عليـــه الاكتفاء بنظره، فالواجب على مثل هذا أن يتبع قولاً ترجح عنده من غير دعوى منه للاجتهاد؛ بل هو بمنزلة المجتهد فـــي أعيان المفتين والأئمة، وإذا ترجح عنده أن أحدهم أعلم قلده».

وقال أيضًا: «يجوز للحنفي الحاكم أن يســـتنيب شـــافعيًا يحكم باجتهاده وإن خالف اجتهاد مستنيبه، ولو شرط عليه أن يحكم بقول مســـتنيبه لم يجز هذا الشرط، وأيضًا إذا رأى المستنيب قول بعض الأئمـــة أرجح من بعض؛ لم يجز له أن يحكم بالمرجوح؛ بل عليه أن يحكم بالراجح»[2].

٢ ـ ويقول ابن القيم: «الفائدة الخامســـة عشـــرة: ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه؛ أن يفتي السائل بمذهبه الـــذي يقلده وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المســـألة أرجح من مذهبه وأصح دليلًا؛ فيقتحم الفتوى بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه؛ فيكون خائنًا لله ورســـوله وللسائل، وغاشّاً له؛ والله لا يهدي كيد الخائنين، وحرم الجنة على من لقيه وهو غاش للإسلام وأهله،والديـــن النصيحـــة، والغش مضاد للديـــن كمضادة الكذب للصدق والباطل للحق.

وكثيرًا ما ترد المســـألة نعتقد فيها خلاف المذهب؛ فلا يسعنا أن نفتـــي بخلاف ما نعتقده؛ فنحكي المذهب الراجح ونرجحه، ونقول: هذا هو الصواب وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التوفيق»[3].

٣ ـ ونُقل عن الشـــيخ عياض قولـــه: «القول بمراعاة الخلاف لا يعضـــده القياس، وكيف يترك العالم مذهبه الصحيح عنده، ويفتي بمذهب غيره المخالف لمذهبه؟، هذا لا يسوغ إلا عند عدم الترجيح وخوف فوات النازلة؛ فيســـوغ له التقليد ويسقط عنه التكليف في تلك الحادثة. انتهى»[4].

٤ ـ ونقل ابن عليش رحمه الله عن صاحب «المعيار» قوله: «ليس للمقلد المنتســـب إلى مذهب مالك رحمه اللـــه تعالى، أو إلى غيره مـــن المذاهب وأصحاب الآراء والمقالات، المروية المســـموعة الثابتة في المســـألة ذات القولين أو الأقـــوال؛ أن يتخير فيعمل أو يفتي أو يحكم بأيهما شاء، قبل النظر في الترجيح وإعمال الفكر في تعيين المشـــهور والصحيح، إن كان المقلد أهـــلًا للنظر في طرق الترجيح وإدراك مدارك التقديم والتصحيح، وإنما الواجب عليه في القولين أو الأقوال إن كانت لشـــخص واحد؛ ألا يعمل أو يفتي أو يحكم إلا بالراجح عنده، وفي الدليل له عاضد»[5].

٥ ـ وفـــي فتح العلي المالك (١٨٦ ـ ١٨٨): «أما قولكم: فهل يجوز لهذا المقلد أن يقلد غير المشـــهور في مســـألة، أو يفتي به بقصد التوســـعة على نفســـه وعلى غيره، مســـتندًا في ذلك لقوله عليه الصلاة والســـلام: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه»، ولفظه عليه الصلاة والســـلام: «بعثت بالحنيفية السمحة السهلة»، والأخذ بالرخص محمود، ودين الله يسر «وما جعل عليكم في الدين من حـــرج»؟ فجوابه: أن المقلد بعد اطلاعه على الراجح

(١) الأم، للإمام الشافعي (١/ ٢٣٠).

(٢) مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية (٢/ ١٧).
(٣) إعلام الموقعين لابن القيم (٤/ ١٧٧).
(٤) انظر: «فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك» (١/ ٢٨).
(٥) انظر: «فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك» (١/ ١٥٨).

أو الأرجح واجب عليه أن يقف عنده، ويقتصر عليه في الفتوى والقضاء والعمل».

٦ ـ وفي تحفة الحبيب على شرح الخطيب (٣١٦/١): «وفي كلام القوم لا ينبغي لأحد العمل بالقول المرجوح إلا إن كان أحوط في الدين من القول الأرجح؛ كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلمس الصغيرة والشعر والظفر؛ فإن هذا القول وإن كان عندهم ضعيفًا فهو أحوط في الدين؛ فكان الوضوء منه أولى».

٧ ـ وقد سئل الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام المملكة العربية السعودية: هل لإمام المسجد أن يعمل بقول فقهي ترى جهة حكومية أنه قول مرجوح؟، فأجاب رحمه الله: والله يا أخي، المسلم يتبع الكتاب والسنة، وإذا تعارضت الأقوال يرد كل قول للكتاب والسنة، والله يقول: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾؛ فمرد خلافنا ومرجع خلافنا كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ»[1].

٨ ـ وسئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: هل لطالب العلم أن يأخذ بالرأي المرجوح في بعض الأحوال وهو يعلم الراجح؟، فأجاب بقوله: «لا يجوز له العمل بالمرجوح؛ بل يتعين عليه أن يعمل بالراجح، إذا تبين له أنه راجح»[2].

توضيح لازم:

أما قول ابن تيمية رحمه الله: «وقد يكون فعل المرجوح أرجح للمصلحة الراجحة كما يكون ترك الراجح أرجح أحيانًا لمصلحة راجحة»، فليس على إطلاقه، فهو إنما كان يقصد به الفاضل والمفضول، وهذا واضح بأدنى تأمل لسياق كلامه.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ولذلك استحب الأئمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف المأمومين؛ مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل بأن يسلم في الشفع ثم يصلي ركعة الوتر، وهو يؤم قومًا لا يرون إلا وصل الوتر، فإذا لم يمكنه أن يتقدم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقته لهم بوصل الوتر أرجح من مصلحة فصله مع كراهتهم للصلاة خلفه، وكذلك لو كان ممن يرى المخافتة بالبسملة أفضل أو الجهر بها وكان المأمومون على خلاف رأيه، ففعل المفضول عنده لمصلحة الموافقة والتأليف، التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة، كان جائزًا حسنًا.

وكذلك لو فعل خلاف الأفضل لأجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها كان حسنًا؛ مثل أن يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو البسملة ليعرف الناس أن فعل ذلك حسن مشروع في الصلاة؛ كما ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب جهر بالاستفتاح فكان يكبر ويقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك»، قال الأسود بن يزيد: صليت خلف عمر أكثر من سبعين صلاة، فكان يكبر ثم يقول ذلك، رواه مسلم في صحيحه...».

ثم قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر عددًا من الأمثلة المشابهة لترك الفاضل وفعل المفضول: « فهذه الأمور وإن كان أحدها أرجح من الآخر، فمن فعل المرجوح فقد فعل جائزًا.

وقد يكون فعل المرجوح أرجح للمصلحة الراجحة كما يكون ترك الراجح أرجح أحيانًا لمصلحة راجحة، وهذا واقع في عامة الأعمال؛ فإن العمل الذي هو في جنسه أفضل قد يكون في مواطن غيره أفضل منه، كما أن جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة، وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر، وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء.

ثم الصلاة بعد الفجر والعصر منهي عنها، والقراءة والذكر والدعاء أفضل منها في تلك الأوقات، وكذلك القراءة في الركوع والسجود منهي عنها، والذكر هناك أفضل منها، والدعاء في آخر الصلاة بعد التشهد أفضل من الذكر.

وقد يكون العمل المفضول أفضل بحسب حال الشخص المعين؛ لكونه عاجزًا عن الأفضل، أو لكون محبته ورغبته واهتمامه وانتفاعه بالمفضول أكثر، فيكون أفضل في حقه؛ لما يقترن به من مزيد عمله وحبه وإرادته وانتفاعه، كما أن المريض ينتفع بالدواء الذي يشتهيه ما لا ينتفع بما لا يشتهيه، وإن كان جنس ذلك أفضل؛ ومن هذا الباب صار الذكر لبعض الناس في بعض الأوقات خيرًا من القراءة، والقراءة لبعضهم في بعض الأوقات خيرًا من الصلاة، وأمثال ذلك لكمال انتفاعه به، لا لأنه في جنسه أفضل.

وهذا الباب (باب تفضيل بعض الأعمال على بعض) إن لم يعرف فيه التفضيل، وأن ذلك قد يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال، وإلا وقع فيها اضطراب كثير»[3].

ومراعاة لهذا المعنى قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: «وقال ابن عقيل في الفنون: لا ينبغي الخروج من عادات الناس إلا في الحرام؛ فإن الرسول ﷺ ترك الكعبة وقال: «لولا حدثان قومك بالجاهلية»[4]. وقال عمر: لولا أن يقال عمر زاد في القرآن لكتبت آية الرجم.

وترك أحمد الركعتين قبل المغرب لإنكار الناس لها، وذكر في الفصول عن الركعتين قبل المغرب، وفعل ذلك إمامنا أحمد ثم تركه بأن قال: رأيت الناس لا يعرفونه»[5].

لكن يبقى أنه هل كل خلاف شر؟؛ بمعنى أنك إذا قدمت إلى بلد أهله على مذهب معين يعملون عملًا محرمًا فيما ترجح لديك، فهل

(١) موقع مؤسسة الدعوة الخيرية، قضايا فقهية معاصرة، فتوى رقم ٨٢٤.

(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٤٣١/٢٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩٥/٢٤-١٩٨).

(٤) جزء من حديث رواه البخاري ومسلم، ولفظه في البخاري: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلاَ أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهُدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ وَأَلْزَقْتُهُ بِالأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًا وَبَابًا غَرْبِيًا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ».

(٥) الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح المقدسي (٤٧/٢).

تقول: الخلاف شر!، وتعمله، وتوافقهم على ما يعملون، أو هل يجوز أن تترك بعض الواجبات بناء على أن «الخلاف شر»؟!.

لا شك أن العبارة في جملتها مقبولة، لكن يبقى أنها تحتاج إلى تقييد؛ فهناك قواعد يطلقها أهل العلم تحتاج إلى تقييد، فهم يطلقون أيضًا: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، ونقلوا الاتفاق على ذلك، مع أنه أحيانًا يحتاج إلى اللجوء إلى السبب والتخصيص به؛ لأن عموم اللفظ معارض بما هو أقوى منه.

أعود فأقول: إذا كانت المسألة خلافًا بين فاضل ومفضول، أو مستحب ومباح، أو مباح ومكروه مثلًا، ففعلت المفضول أو المباح أو المكروه، جاز لك هذا؛ لأنه لا يسوغ الوقوع في الخلاف المفضي إلى التدابر والتقاطع المحرم رغبة في تحصيل فضل لم يوجبه الشرع عليك. لكن إذا كانت الأقوال متعارضة؛ كأن ترى الأمر واجبًا وهم يرونه غير ذلك، أو تراه حرامًا ويرونه جائزًا؛ فهنا تتقيد القاعدة؛ فلا يجوز أن توافقهم وتقول: الخلاف شر.

متى يجوز الأخذ بالمرجوح؟

لا يصار إلى الأخذ بالقول المرجوح إلا عند الضرورة، والحاجة المنزلة منزلتها، وتقدر بقدرها عند وقوعها، فيجوز ذلك لدفع مفسدة معتبرة شرعًا، لا لجلب مصلحة؛ سواء كان ذلك في القضاء أو الإفتاء أو غير ذلك، وغني عن البيان أن فعل المفضول وترك الفاضل أحيانًا؛ أمر جائز حتى مع عدم وجود ضرورة أو مفسدة؛ فلا يدخل فيما نحن بصدده الآن.

ومراعاة حكم الضرورة لا يعد اجتهادًا؛ لأن الاجتهاد إنما يكون له مجال في الأمر ذي الوجوه، أما ما قضت به الضرورة فهو من قبيل المحسوس، لا مجال للنظر فيه حتى يكون فيه اجتهاد.

وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

١ ـ قال ابن تيمية رحمه الله: «ولو شرط الإمام على الحاكم، أو شرط الحاكم على خليفته؛ أن يحكم بمذهب معين بطل الشرط، وفي فساد العقد وجهان.

ولا ريب أن هذا إذا أمكن القضاة أن يحكموا بالعلم والعدل من غير هذا الشرط فعلوا، فأما إذا قدر أن في الخروج عن ذلك من الفساد جهلًا وظلمًا، أعظم مما في التقدير؛ كان ذلك من باب دفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما»[1].

ومعنى ذلك أنه إذا شرط الإمام على القاضي الحكم بمذهب معين، وكان في الخروج عن الالتزام بالحكم بذلك المذهب مفسدة أعظم، من مفسدة الالتزام بالقول المعتمد في المذهب المرجوح لدى القاضي؛ فإن ابن تيمية رحمه الله يرى حينئذ جواز الحكم بالمرجوح من باب دفع أشد المفسدتين بارتكاب أدناهما.

٢ ـ وقال ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «وقال أبو الحسن الآمدي: إنما يملك الزيادة في الجزية والخراج، على أصلنا؛ العادل من الأئمة، دون من كان جائرًا، هذا هو ظاهر المذهب. قال: ولا يجري هذا مجرى جباية الزكاة والخراج؛ لأن الجباية ليس تغيير لما فرضه الأئمة، والشرع قد أمرنا بالدفع اليهم، وليس كذلك التغيير بالزيادة والنقص؛ لأن فيه إزالة حكم اجتهدت فيه الأئمة. ومن تأمل هذا القيد الذي قيد به محققو الأصحاب؛ علم أنه لا تجوز الفتيا في كثير من هذه الأزمان المتأخرة بتغيير الخراج؛ سدًا للذريعة؛ لأن ذلك يتطرق به كثيرًا إلى الظلم والعدوان؛ فإن غالب الملوك في الأزمان المتأخرة استأثروا على المسلمين بمال الفيء، وصار كثير من الأرض الخراجية أملاكا للمسلمين، ويؤدى عنها خراج يسير وكثير ممن هو في يده مستحق من مال الفيء، فلو فتح للمستأثرين بالفيء أبواب زيادة الخراج، أو انتزع هذه الأراضي لبيت المال؛ لأدى ذلك إلى ضرر عظيم على المسلمين.

وقد ينزل القول الراجح المجتهد فيه إلى غيره من الأقوال المرجوحة إذا كان في الإفتاء بالقول الراجح مفسدة، وقرأت بخط القاضي، مما كتبه من خط أبي حفص، أن ابن بطة كان يفتي أن الرهن أمانة، فقيل له: إن ناسًا يعتمدون على ذلك ويجحدون الرهون؛ فأفتى بعد ذلك بأنه مضمون»[2].

٣ ـ ويقول الشاطبي فيما قرره من مراعاة الخلاف عند الفتوى في العمل بعد فعله، وذلك في كتابه القيم «الموافقات» (٥/١٧٧)، بعد تقريره أن النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا، وأن هذا الأصل تنبني عليه قواعد منها: قاعدة مراعاة الخلاف: «وذلك أن الممنوعات في الشرع إذا وقعت، فلا يكون إيقاعها من المكلف سببًا في الحيف عليه بزائد على ما شُرع له من الزواجر أو غيرها، كالغصب مثلًا إذا وقع؛ فإن المغصوب منه لابد أن يُوفى حقه، لكن على وجه لا يؤدي إلى إضرار الغاصب فوق ما يليق به في العدل والإنصاف، فإذا طولب الغاصب بأداء ما غصب أو قيمته أو مثله، وكان ذلك من غير زيادة، صح، فلو قُصد فيه حملٌ على الغاصب لم يلزم؛ لأن العدل هو المطلوب، ويصح إقامة العدل مع عدم الزيادة، وكذلك الزاني إذا حُدَّ لا يُزاد عليه بسبب جنايته لأنه ظلم له، وكونه جانيًا لا يجنى عليه زائداً على الحد الموازي لجنايته. إلى غير ذلك من الأمثلة الدالة على منع التعدي على المتعدي، أخذًا من قوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ وقوله: ﴿والجروح قصاص﴾، ونحو ذلك.

وإذا ثبت هذا فمن واقع منهياً عنه، فقد يكون فيما يترتب عليه من الأحكام زائدٌ على ما ينبغي بحكم التبعية لا بحكم الأصالة، أو مؤدٍ الى أمر أشد عليه من مقتضى النهي، فيُترك وما فعل من ذلك،

(١) مجموع الفتاوى (٣١/٧٣-٧٤).

(٢) الاستخراج لأحكام الخراج، ص٨٩.

أو نجيز ما وقع من الفساد على وجه يليق بالعدل، نظرًا إلى أن ذلك الواقع وافق المكلف فيه دليلًا على الجملة، وإن كان مرجوحًا، فهو بالنسبة إلى إبقاء الحالة على ما وقعت عليه؛ لأن ذلك أولى من إزالتها مع دخول ضرر على الفاعل أشد من مقتضى النهي، فيرجع الأمر إلى أن النهي كان دليله أقوى قبل الوقوع، ودليل الجواز أقوى بعد الوقوع لما اقترن به من القرائن المرجحة. كما وقع التنبيه عليه في حديث تأسيس البيت على قواعد إبراهيم، وحديث ترك قتل المنافقين، وحديث البائل في المسجد، فإن النبي ﷺ أمر بتركه حتى يتم بوله؛ لأنه لو قطع بوله لنجست ثيابه ولحدث عليه من ذلكم داءٌ في بدنه، فترجح جانبُ تركِهِ على ما فعل من المنهي عنه على قطعه بما يدخل عليه من الضرر، وبأنه ينجس موضعين، وإذا ترك فالذي ينجسه موضع واحد. وفي الحديث: «أيما امراة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطلٌ باطلٌ باطلٌ»، ثم قال: «فإن دخل بها فلها المهر بما استحل منها».

وهذا تصحيح للمنهي عنه من وجه، ولذلك يقع فيه الميراث ويثبت النسب للولد، وإجراؤهم النكاح الفاسد مجرى الصحيح، في هذه الأحكام، وفي حرمة المصاهرة، وغير ذلك؛ دليل على الحكم بصحته على الجملة، وإلا كان في حكم الزنى، وليس في حكمه باتفاق. فالنكاح المختلف فيه قد يراعى فيه الخلاف، فلا تقع فيه الفرقة إذا عثر عليه بعد الدخول، مراعاةً لما يقترن بالدخول من الأمور التي ترجح جانب التصحيح. وهذا كله نظرٌ إلى ما يؤول إليه ترتب الحكم بالنقض والإبطال من إفضائه الى مفسدة توازي مفسدة مقتضى النهي أو تزيد».

٤ ـ ويقول عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن عمر باعلوي الشافعي: «إن كان حكم الحاكم وقع بالمعتمد واجتمعت فيه الشروط؛ ارتفع الخلاف ظاهرًا إجماعًا وباطنًا على المعتمد كما في التحفة والنهاية، وكذا بالمرجوح الذي رجح المتأخرون القضاء به للضرورة، كولاية الفاسق، وكون الرشد صلاح الدنيا فقط، وقبول شهادة الأمثل فالأمثل لعموم الفسق في الثلاث، فلا ينقض قضاؤه بشرطه، ويرتفع فيها الخلاف أيضًا كما قاله أبو مخرمة والأشخر وغيرهما»[1].

٥ ـ وقال محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله في فتاواه ورسائله: «مسألة القذف بالزنى واللواط لا بد لها من أربعة شهود يشهدون بذلك صراحة كما ورد به النص، فإن شهد أقل من ذلك حد الشهود حد القذف، إلا أنه جاء في حاشية الروض المربع قوله: يحد بقذف على وجه الغيرة على الصحيح من المذهب، قال في (الفروع): ويتوجه احتمال لا يحد وفاقًا لمالك وأنها عذر في غيبة ونحوها. اهـ.

وحيث إنه يتوجه احتمال عدم الحد وفاقًا لمالك، وأن الحسبة أبلغ من الغيرة؛ حيث إنهم مكلفون بذلك، وفي إقامة الحد عليهم فت في عضدهم، وحد من شوكة سلطتهم على إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن هذا عذر في إيثار القول المرجوح على القول الراجح؛ كما هي قاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – فيسقط الحد عنهم.

وينبغي لكم – وفقكم الله – التعميم على جميع هيئات الأمر بالمعروف التابعة لكم بالتحرز من مثل هذه الأمور، وألا يقدموا على التصريح بعين فاحشة الزنى واللواط حتى يستكملوا العدد الواجب شرعًا، توخيًا لما عليه الجمهور، وهو الأحوط، كما يلزم هيئة الأمر بالمعروف بجدة تعزير هؤلاء المتهمين التعزير البالغ، وبالله التوفيق، والله يحفظكم. (ص/ف١٥٣ في ١٣٨١/٢/١٣)».

الخلاصة:

إنه في باب الإفتاء والقضاء لا يجوز في الأحوال جميعها الإفتاء أو القضاء بالمرجوح إلا لضرورة أو درء مفسدة معتبرة شرعًا، لا لجلب منفعة.

أما فيما يقدم عليه الشخص من عمل فإن هناك تفصيلًا يقتضيه النظر في مقاصد الشريعة التي أتت لجلب المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها؛ فإن كان ما يقدم عليه الشخص عملًا فيه خلاف سائغ، لكنه سينفر الناس منه، فإن كان هذا العمل مستحبًا؛ فإنه يستحب له حينئذ ترك هذا المستحب لمصلحة تأليف القلوب؛ إذ هي في الدين أعظم من مصلحة فعل مثل هذا؛ قال ابن تيمية رحمه الله: «ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف القلوب بترك هذه المستحبات؛ لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة فعل مثل هذا»[2].

وإن كان الفعل مكروهًا واحتيج إليه زالت الكراهة، قال البهوتي: «فإن احتيج إليه (يعني الماء المسخن بالنجاسة) تعين وزالت الكراهة؛ لأن الواجب لا يكون مكروهًا، قلت: وكذا حكم كل مكروه احتيج إليه»[3].

أما إن كان يعتقد حرمة الفعل، وذلك في العمل المختلف فيه اختلافًا سائغًا، فإنه لا يجوز له العمل بخلاف ما اعتقده، إلا لضرورة أو درء مفسدة معتبرة شرعًا، لا لجلب منفعة؛ إذ القواعد الشرعية تقرر أن «الضرورات تبيح المحظورات»، و«ارتكاب أدنى المفسدتين لتفويت أعلاهما».

قال القرافي: «إذا رأينا من فعل شيئًا مختلفًا في تحريمه وتحليله وهو يعتقد تحريمه أنكرنا عليه؛ لأنه منتهك الحرمة من جهة اعتقاده»[4].

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) بغية المسترشدين، لعبد الرحمن باعلوي الشافعي، (١/٥٨٢-٥٨٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٠٧).

(٣) كشاف القناع، للبهوتي (١/٢٨).

(٤) الفروق للقرافي (٤/٤٣٧).

(قَالَ فِرعَونُ) (وَقَـــالَ الملك) (*)

يلاحظ القارئ لأســفار «العهد القديم» أنها تستعمل لقب «فَرْعُه» - أي «فرعون» - للإشــارة إلى ملوك مصر القديمة، يستوي في ذلك مَلك مصر في زمن يوســف عليه السلام ومَلكها في زمن موسى عليه السلام.

نقرأ - على ســبيل المثال - في ســفر التكوين (٤١: ١٤): «فأرسل فرعونُ ودعا يوسف، فأسرعوا به من السجن». وفي قصة موسى عليه الســلام نقرأ في ســفر التكوين (٢: ١٥): «وسمع فرعون بهذا الخبر فطلب أن يقتل موسى». إلى غير ذلك من النصوص المطَّردة في وصف مَلِك مصر بـ «فرعون» بغض النظر عن الزمن الذي عاش فيه.

لكنّ الحال تختلف مع كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فعندما ذكر الله عز وجل قصة موسى عليه السلام في سورة الأعراف قال: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُم ﴾ [الأعراف: ١٢٣] . فلما ذكر قصة يوســف عليه الســلام قال: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣].

قال صاحب «التحرير والتنوير» معلقاً: «والتعريف في (المَلِكُ) للعهد، أي ملك مصر. وســماه القرآن هنا ملكاً ولم يســمه فرعون لأن هذا الملك لم يكن من الفراعنة ملــوك مصر القبط، وإنما كان ملكاً لمصر أيام حَكَمها «الهكســوس»، وهم العمالقة، وهم من الكنعانيين، أو من العــرب، ويعبر عنهم مؤرخو الإغريق بملوك الرعاة، أي البدو»[1]. فهل ما علل به ابن عاشور ثابتٌ فعلاً عند علماء الآثار والمؤرخين؟

(*) انظر دراسة مفصلة قيمة لهذا الموضوع على الرابط التالي:
http://www.islamic-awareness.org/Quran/Contrad/External/josephdetail.html

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (بيروت - لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، 1420هـ) 12/68 [ترقيم المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني].

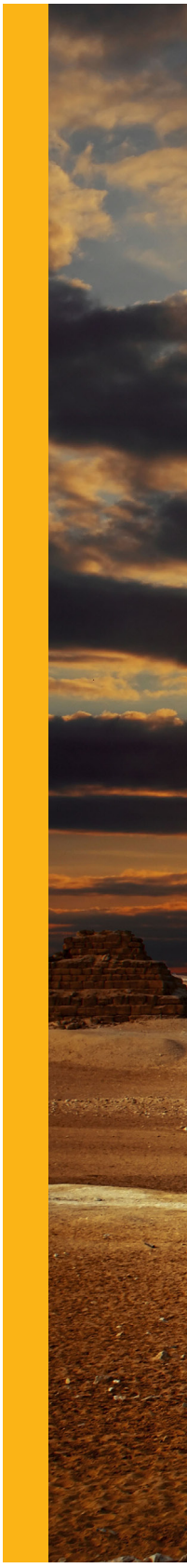

يحدد عالم الآثار «كينيث كِتْشن» تاريخ دخول يوسف عليه السلام إلى مصر بما يعرف بـ «الحقبة الوسطى الثانية» التي امتدت بين (١٦٧٤-١٥٥٣ق. م) تقريباً[١]. ويعلل قاموس الكتاب المقدس (Nelson's Illustrated Bible Dictionary) اختيار هذه الحقبة كمُرَشّح لأحداث قصة يوسف عليه السلام بقوله:

«في أثناء هذا المرحلة من الضعف [الحقبة الوسطى الثانية] دخل البلادَ كثيرٌ من غير المصريين. وقامت جماعةٌ تدعى الهِكسوس - أي: الحكام الغرباء - بالاستيلاء على تلك الأمة. فأمكن رُقِيّ يوسفَ إلى منصبٍ رفيعٍ في بيت «فوطيفار» (تكوين: ٣٩) وتوليته مهمةَ جمعِ الغلال في أعوام الغوث (تكوين: ٤١)؛ وذلك لأن غرباء آخرين نالوا مناصب مهمة في حكومة الهكسوس»[٢].

كما تنص «دائرة المعارف اليهودية» على أن «أولئك الذين يَعتبرون قصة يوسف واقعة تاريخية يذهبون في عمومهم إلى أن الفرعون الذي جعل يوسف حاكماً فعلياً لمصر كان أحد ملوك الهكسوس»[٣].

ومما يعزز الرأي القائل بأن دخول يوسف عليه السلام إلى مصر كان في زمن الهكسوس وجود الاسم السامي - العربي القديم - «يعقوب» على قائمة ملوك تلك الحقبة. يقول القاموس الكتابي (The Interpreter's Dictionary of The Bible): «إن تَولّي أحد الغرباء منصباً رفيعاً في الحكومة المصرية يشير أيضاً إلى حكم الهكسوس الذين كانوا غرباء كذلك. بل إنّ أحد حكامهم كان يدعى (يعقوب - هَر)»[٤]. فلمّا لم يكن الهكسوس من الفراعنة كان حكامهم يعرفون بلقب «الملك» مجرداً.

أما كليم الله موسى عليه السلام فعاش - وفقاً لأغلب المصادر الأجنبية المعتمدة - في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، أي: في «حقبة المملكة الجديدة». تقول «الموسوعة اليهودية العالمية»:

«إن الحقبة التي عاش فيها موسى [عليه السلام] - فيما يبدو - كانت الربع الثالث أو الرابع من القرن الثالث عشر ق. م...»[٥].

فما علاقة هذه الحقبة من حكم الأسر المصرية بلقب «فرعون» الذي استعمله القرآن الكريم لملك مصر في قصة موسى عليه السلام وخروج بني إسرائيل. يحدثنا عن ذلك «قاموس المتحف البريطاني لمصر القديمة» بقوله:

«فرعون: لقب يستعمله الكُتاب المعاصرون بشكل مطرد للإشارة إلى ملك مصر ... وكانت تستعمل في أصلها للإشارة إلى القصر الملكي وليس الملك.. وابتداء من «المملكة الجديدة» (١٥٥٠- ١٠٦٩ ق. م) أصبح اللقب مستعملاً للإشارة إلى الملك بنفسه»[٦].

يؤيد هذا قاموس الكتاب المقدس (Nelson's Illustrated Bible Dictionary) بقوله:

«تعني كلمة «فرعه» [فرعون] في اللغة المصرية (البيت العظيم). وكانت هذه الكلمة في أصلها تستعمل لنعت قَصر المَلك. وحوالي ١٥٠٠ ق. م أُطلق هذا الوصف على الملك»[٧].

فتبينَ أن «فرعون» لقبٌ لملوك مصر إبان المملكة الجديدة التي عاش أثناءها موسى عليه السلام كما بينتُ آنفاً، وأما من استعمله في زمن الهكسوس الذي عاش فيه يوسف عليه السلام فقد غلط. ولذا صرح قاموس (The Thames & Hudson Dictionary Of Ancient Egypt) بأن «استعمال (فرعون) لقباً لحكام مصر قبل المملكة الجديدة مفارقةٌ تاريخيةٌ صريحةٌ ينبغي تجنبها»[٨].

فإذا علم المسلم هذا أدرك نعمة الله عليه إذ أكرمه بكتاب من عنده لم يجعل له عوجاً، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً. ولذا امتن الله تعالى على نبيه بما أطلعه عليه وقومَه من غيوب تخبطت في سبيل معرفتها الأمم وجاءتنا بيضاء نقية؛ قال تعالى: ﴿ **تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ** ﴿٤٩﴾ ﴾ [**هود** : ٤٩].

(١) Kitchen, K. A. The Bible in Its World: Archaeology and the Bible Today (Exeter: The Paternoster Press, 1977), p. 74.

(٢) F. F. Bruce et al. Nelson's Illustrated Bible Dictionary (Thomas Nelson Publishers, 1986), p. 324.

(٣) The Jewish Encyclopedia (London | New York: Funk | Wagnalls Company, 1916) vol. VII, p. 252.

(٤) The Interpreter's Dictionary Of The Bible (Nashville: Abingdon Press, 1996) vol. II, p. 985.

(٥) The Universal Jewish Encyclopedia, (New York: Ktav Publishing House, Inc., 1969), p. 4.

(٦) I. Shaw | P. Nicholson. British Museum Dictionary of Ancient Egypt (London: British Museum Press, 1995), p. 222.

(٧) Nelson's Illustrated Bible Dictionary, p. 828.

(٨) Wilkinson, T. The Thames | Hudson Dictionary of Ancient Egypt (London: Thames | Hudson, 2005), p. 186.

نظرة في تدبُّر الوحي

طـــــارق زوكـــــاغ

شـــاء الله – ســـبحانه – بإرادته الحكيمة أن يخلق الإنسان، فسوّاه على التقويم الكامل الذي يجعله صالحاً لأداء الهـــدف النبيـــل الذي وُجد من أجلـــه، وأنزل إليه الوحي على يد رُسُلٍ من جنسه ليُبَيِّنوه له، وبذلك اكتملت الأركان التي تنبني عليها المهمة الاســـتخلافية للإنسان في الأرض.

والخطـــوة الأولى لتحقيـــق مقاصد إنـــزال الوحي الرباني والانتفاع بنوره من طرف الإنســـان؛ هي: تدبُّره؛ لذلك ينبغي على المكلَّف تحديد مفهوم «تدبُّر الوحي» في ذهنه وتفعيله في سُلوكِه حتى يكون على بصيرة من أمره أثناء تعامله مع نصوصه، و هذا ما سنحاول الإشارة إليه في هذا الموضوع، بإذن الله.

أولاً: مفهوم «تدبُّر الوحي»:

سنتعرف إلى مفهوم «تدبُّر الوحي» بتحديد معنى مصطلحَيْه المكوَّن منهمـــا أولًا؛ أي (مصطلح التدبر، ومصطلح الوحي)، ثم ســـنَنْظُر في المعنى الجديد الذي تعطيـــه ضميمتهما ثانياً؛ لأنه لا بُـــدَّ لـ (الضميمـة المركبة) أن تُفيد في النهاية مفهوماً جديداً خاصـــاً ومقيداً ضمن المفهوم العـــام المطلق[1] كما هو معلوم في علم الاصطلاح.

■ مفهوم التدبر:

التدبُّر بمعناه العام المتداوَل يرجع اســـتعمالُه في الغالب إلى معناه اللغوي المأخوذ من مادة (د ب ر). نقول: «التدبير في الأمر؛ أي: النظر إلى مـــا تؤول إليه عاقبته، والتدبـــر التفكر فيه»[2]،

(١) «نظرات في المصطلح والمنهج»، للدكتور الشاهد البوشيخي، ص: ٢٩، الطبعة الثالثة سنة ٢٠٠٤م، مطبعة آنفو – برانت، فاس – المغرب.

(٢) «مختار الصحاح» للرازي مادة: دبر، وجاء في كتاب «العين» للخليل الفراهيدي مادة (دبر): «والتدبير: نَظَرٌ في عَواقِبِ الأمور».

فهو عبارة عن آلية منهجية فعالة تجعل الإنسان المتدبِّر يقوم بعملية نقد ذاتي لباطنه وسلوكياته الظاهرة؛ قصد الارتقاء بفكره وتزكية نفسه من خلال مقارنة حاله مع مقتضى الكلام المُتَدَبَّر، قال ابن القيم: «وتدبر الكلام أن يُنظَر في أوله وآخره ثم يعيد نظره مرة بعد مرة، ولهذا جاء على بناء التَّفَعُّل كالتجرع والتفهم والتبين»[1].

■ مفهوم «الوحي»:

مصطلح الوحي في لسان الشرع يدل على كلٍّ «ما أعلم به الله – سبحانه – رسولَه ﷺ من أمر الدين ليُبلِّغه للناس كافة»، وهو إما أن يكون قرآناً أو سُنَّة، وإذا كان علماؤنا يُعرِّفون القرآن بكونه كلام الله – تعالى –، والسنة بأنها «ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة»؛ فإن ذلك من باب التَّفريق بين كيفية تبليغ كل واحد من الوحيين (القرآن والسنة)؛ حيث إن القرآن الكريم أُوحيت كلماته من الله – سبحانه وتعالى – إلى الرسول ﷺ ليُبلِّغَها بحروفها، لذلك يُصطَلح على طريقة تبليغه الوحي الجلي أو المتلوّ. بينما أُوحيت السُّنة النبوية الشريفة بالمعنى فقط، وصِيَغُها اللفظية مَنْسُوبَة إلى الرسول ﷺ، ويُصطلح على طريقة تبليغها بالوحي الخفي. قال ابن كثير: «السُّنة تنزل عليه ﷺ بالوحي كما ينزل القرآن؛ إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن»[2] .

وبناءً عليه «تحدَّدت المرجعية العليا في الإسلام للمصدرين الإلهيين المعصومين: القرآن والسنة، اللذين أُمرنا باتباعهما، وأن نَـرُدَّ إليهما ما تنازعنا فيه، وإن شئت قلت: هو مصدر واحد، أو مرجع واحد، هو (الوحي الإلهي)»[3].

■ ضميمة (تدبر الوحي):

إذا كان المعنى العام لـ «عملية التدبر» هو النظر في مدى استفادة الإنسان من خلال مقارنة حاله بمقتضى الكلام المُتَدَبَّر فيه، ولا شك أن تفعيل هذا المعنى في الآيات القرآنية المُحكَمة أو الأحاديث النبوية المعصومة التي لا يمكن أن نجد كلاماً حكيماً مثلها[4]؛ إن تفعيل ذلك سيجعل عملية التدبر عبارة عن «سعي المسلم لتربية نفسه بالوحي من خلال إبصاره لمدى التزامه بتطبيق مقتضاه»، أو هو: «تأمُّل المسلم في مستوى تلاوته (اتباعه) للقرآن ومدى تأسِّيه بالرسول العدنان، عليه الصلاة والسلام».

وعندما يلتزم المسلم بتطبيق هذا المفهوم يكون حينئذٍ قد خطا خُطوته الأولى في الطريق الذي يحقق له مبدأ ربَّانيته.

ثانياً: تكاملية تدبر طرفَي الوحي:

مسلك تدبر الوحي هو الأصل الأصيل الذي لا صلاح لنا بدونه؛ وهو الذي جاءت نصوص الوحي تترى من أجل أن ترسِّخَه فينا؛ حتى صار من بدهيات الدين.

ونذكر من تلك النصوص على سبيل التذكير:

قوله – تعالى –: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

وقوله – سبحانه –: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].

وقوله – عز وجل –: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقال الرسول ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[5].

وقال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[6].

وبالنظر في هذه النصوص الشرعية ونظيراتها نعلم أن العلاقة بين تدبر طرفي الوحي علاقة وطيدة ومتكاملة؛ لأن مصالح الإنسان تأصلت في القرآن وتَفَصَّلَت في السنة[7]، وعدم تدبُّرهما أو إغفال أحدهما يُخِلُّ بالميزان الربَّاني الذي ينبغي للمسلم أن يقيس به أفعاله وأقواله، وهو الأمر الذي يجعله يَضِلُّ أو يسير من غير إبصار لحقائق الأمور؛ لقوله ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسُنة رسوله»[8].

---

(١) «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة»، لابن القيم الجوزية: (١/ ١٨٣)، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) «تفسير القرآن العظيم»، لابن كثير (١/ ٣).

(٣) «مدخل لمعرفة الإسلام»، للشيخ يوسف القرضاوي، ص: ٢٨٧، مؤسسة الرسالة لبنان، ط: ١ سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

(٤) وذلك اعتباراً بمصدرها المُنزَّه والمُقدس، عكس كلام الإنسان الذي يعتريه النقصان.

(٥) رواه الإمام أحمد: (٤/ ١٣٠)، والطبراني في مسند الشاميين: (٢/ ١٣٧) عن المقدام بن معدي كرب. وقال ابن حزم –رحمه الله –: «صدق النبي ﷺ هي مثل القرآن، ولا فرق في وجوب طاعة كل ذلك علينا، وقد صدق الله – تعالى– هذا القول؛ إذ يقول: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وهي مثل القرآن في أن كل ذلك وحي من عند الله – تعالى – قال الله – عز وجل –: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣] . «الإحكام في أصول الأحكام»: (٢/ ٢٢).

(٦) متفق عليه .

(٧) يُنظر: «الموافقات» لأبي إسحاق الشاطبي: (٣/ ٩).

(٨) رواه الإمام مالك في الموطأ مرسلاً في كتاب القدر (٤٦٠)، باب النهي عن القول في القدر، ورواه الحاكم مسنداً وصححه.

ثالثاً: شبهة عارضة على «تدبر الوحي»:

تتمثل هذه الشـــبهة فـــي الادعاء بأن النَّـــاس من العوام يتجرؤون بالتَّقَوُّلِ على القرآن والسُّنة حين يتدبرونهما؛ حيث يقعون في تأويل الوحي بغير علم بسبب عدم امتلاكهم آليات الفهم وضوابطه، ويُخشـــى أن تكون أفهامهـــم أثناء تدبُّرهم للوحي بشكل مباشر عبارة عن خواطر ووساوس شيطانية.

وهذا أمر صحيح؛ لأن التعامل مع الوحي له منهج ضابط ينبغي التقيد به؛ حتى لا يقع المســـلم في الإساءة إليه ولو عن غير قصد؛ ولكن ينبغي التفصيل في هذه الشـــبهة العارضة؛ لأنه ينتج عن تعميمها فُتـــور كثير من الناس عن تعاهد كلام الله – تعالى – وسُنة رسول الله ﷺ، وقد يؤول الأمر– والعياذ بالله – عند اســـتثقال التَّعامل مع كتب تفسير القرآن وشروح السُّنة إلى الإعراض عنهما.

ومن خلال سَبْرِ هذه الشبهة وتقسيمها نجدها تنتج عن سببين اثنين، هما:

السبب الأول: هو عدم التفريق بين الأبواب التي تنتمي إليها كل طائفـــة من نصوص الوحي؛ إذ من المؤكد أن مجال الفتوى والقضاء وأشباههما مما يتعلق بالأحكام الشرعية أو ما يُمكن إجماله بقولنا مجال معرفة الحلال والحرام؛ هو مُغايرٌ لمجال العقائد والأخلاق والبرِّ والصلة.

فالمجـــال الأول: الكلام في موضوعـــه مقصور على أهل الاجتهـــاد الذين يُحيطون بالعلوم الشـــرعية كـ (علوم القرآن والحديـــث، وأصول الفقـــه ومقاصد الشـــريعة...)، والفنون الآلية وعلى رأســـها العلم باللســـان العربي، إضافة إلى فقه الواقع، علماً بأن علماءنا حصروا نصوص الوحي المتعلقة بهذا الجانب في كتب مُستقلة للتعريف بها، وسمَّوها بكتب تفسير آيات الأحكام، وكُتب أحاديث الأحكام[1].

أما بخصوص المجال الثاني الذي يُشَـــكِّلُ الجانبَ الأكبرَ من الوحي؛ فإن نصوصه في الغالب ما تكون واضحة ومُيسرة وبتعبيـــر مُقتَبَس عن إمام المقاصد الشـــاطبي: هي نصوص أُمِّية؛ أي: معناها العام مُيسَّر ليفهمه كل إنسان عربي اللسان؛ لأنها لا تحتمل إلا معنىً واحداً وإنْ اختلفت قراءاتها إذا كانت قرآنـــاً أو رواياتها إذا كانت حديثـــاً، ولا يُمكن أن يختلف في مُقتضاهـــا العلماء بَلْه العوام الذي لا يعرفـــون دقائق العلم، وهـــذا عكس آيات وأحاديـــث الأحكام التي يُـــؤدي اختلاف القـــراءة أو الرواية أو الحركة الإعرابية للكلمة فيها إلى تغاير الآراء الفقهية المستنبطَة منها.

السـبب الثـاني: هـــو الخلط الحاصل بين مفهـــوم التدبر ومفهوم التفســـير والشرح والتبيين: لأن التفسير والبيان يقف عنـــد حدود الفهم أما التدبر فهو بدايـــة تفعيل الفهم؛ حيث تتولد عنه الحســـرة في نفس العبد على التفريط في الالتزام بهدي الوحي والفرحة عند الموافقة له والتوفيق فيه، ولما كان القســـم الأكبر من الوحي مُتوجه نحو الآداب والأخلاق العامة التي لا يتوقف فَهْمُها على الغَوْر في نصوص الوَحي المُيَسَّـــرة؛ فإنه تكفي المعرفة العامة بظواهر كلماتها وألفاظها ليُنَزِّلَها كُلُّ واحد مِنَّا على نفسه.

أخيراً: إذا ما اســـتوعبنا سَـــبْرَ حقيقة هذه الشـــبهة التي هـــي تلبيس عارض على «تدبُّر الوحي» فإننا ســـنُقْبِلُ عليه[2] دون خوف أو وجَل؛ إقبال المريض المتلهِّف للشـــفاء، والظمآن المتعطش للماء، وستكون الثمرة هي: خروج كلِّ واحد منا «عن داعية هـــواه حتى يكون عبدَ الله اختيـــاراً، كما هو عبد الله اضطراراً»[3].

---

(١) من أشهرها: كتاب أحكام القرآن لابن العربي، وأحكام القرآن للجصاص، وأحكام القرآن للكيا الهراسي؛ بخصوص القرآن الكريم، وعمدة الأحكام لابن قدامة المقدسي، وبلوغ المرام لابن حجر العسقلاني، ومنتقى الأخبار لابن تيمية – رحـم الله الجميـع –؛ بخصوص السنة.

(٢) أحبّ أن أذكّر في هذا المقام بكتاب في السنة ينصح به العلماء نظراً لصحته وشمول مواضعه ويُسْر تداوله؛ وهو كتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي، رحمه الله.

(٣) «الموافقات»، للإمام الشاطبي: (٢/١٦٨)، كتاب المقاصد، المسألة الأولى: من قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة.

للنشر والتوزيع

دار التدمرية

الجديد والمخفض دائماً

صدر حديثاً

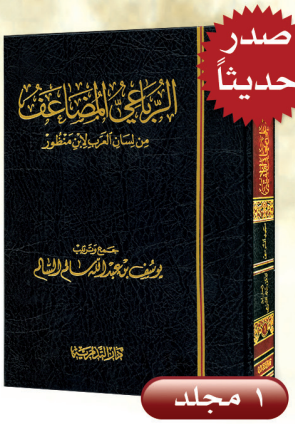

صدر حديثاً

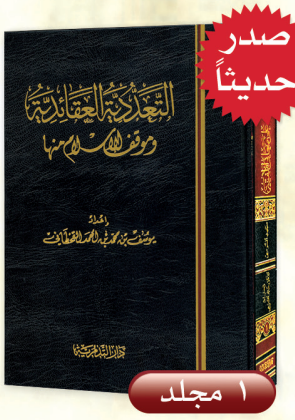

صدر حديثاً

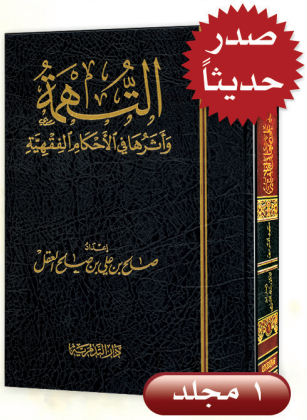

صدر حديثاً

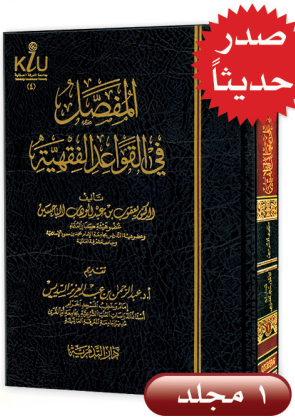

صدر حديثاً

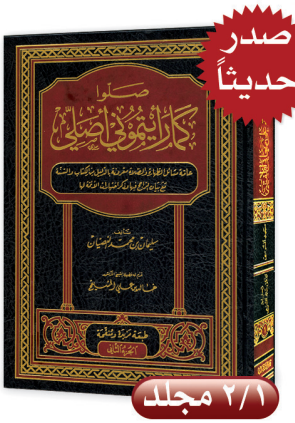

صدر حديثاً

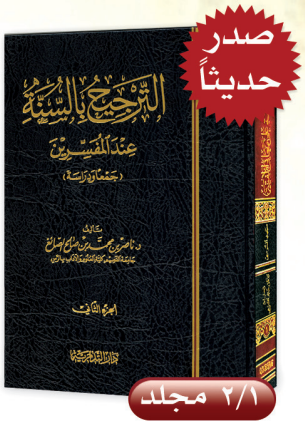

صدر حديثاً

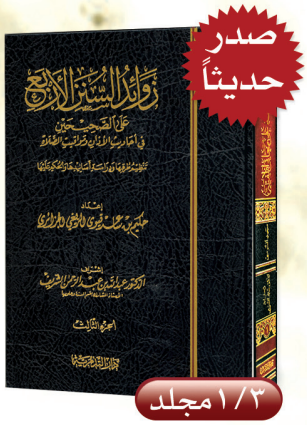

صدر حديثاً

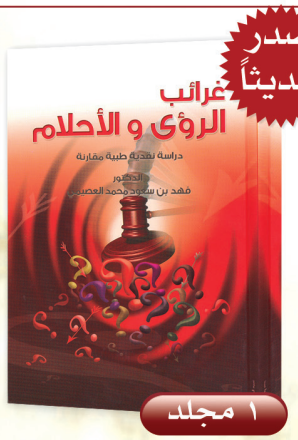

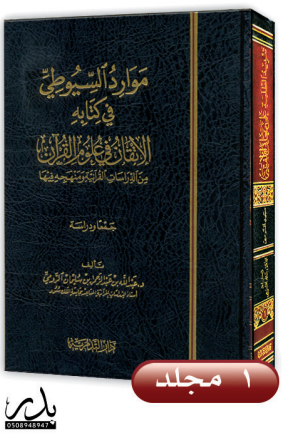

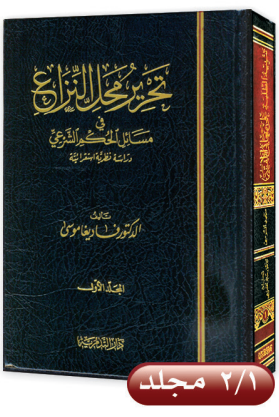

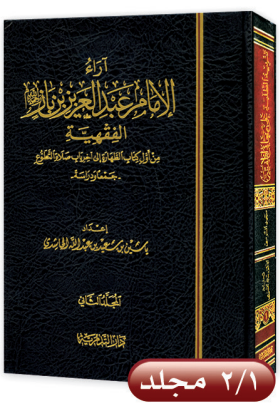

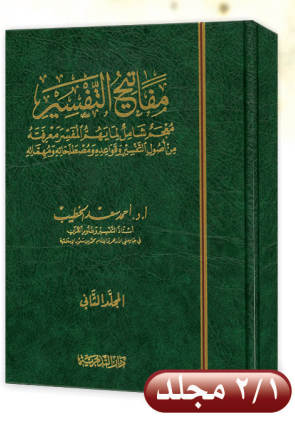

بدر 0108948947

tadmoria@hotmail.com

الرياض - الدائري الشرقي - جنوب مخرج ١٥ مقابل جامع الراجحي

الجديد هاتف : ٤٩٢٤٧٠٦/٤٩٢٥١٩٢ فاكس : ٤٩٣٧١٣٠ بريدة - طريق الشاحنات - حي الصفرا - هاتف ٣٢٦٢٢٦٢

اضطراب الملحدين

جعفر شيخ إدريس
jsidris@gmail.com

جماهير الناس منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا تؤمن بأن لهم وللكون حولهم خالقاً، وإن كان أكثرهم مع هذا الإقرار بوجود الخالق يشركون معه غيره في العبادة، فهم يؤمنون برب واحد وآلهة متعددة. لكن وجدت على مر العصور فئة قليلة من الناس تنكر حتى وجود هذا الخالق. وقد كثرت في عصورنا هذه نسبة هؤلاء الملحدين في البلاد الغربية، وكان لهم بعض التأثير على غيرهم من أصحاب الثقافات الأخرى؛ لأن الملحدين منهم لم يقصروا إلحادهم على أنفسهم بل صاروا دعاة له يحاولون نشره بوسائل النشر الحديثة كلها من كتب ومقالات ومحاضرات وبرامج إذاعية وتلفازية وغير ذلك.

ماذا يقول الملحد للناس حين يدعوهم إلى الإلحاد أو حين يحاول أن يحتج لإلحاده؟ ليس لدعاة الإلحاد برغم دعوى العقلانية حجة واحدة هم متفقون عليها ولا سبب واحد يسوغون به إلحادهم وإنما هم في قول مضطرب وفي تناقضات ومغالطات يؤفك عنها من أفك.

أكثر ما يلجأ إليه الملحدون في الاحتجاج لإلحادهم هو أن المؤمنين بوجود الخالق لم يعطوهم على وجوده حجة مقنعة. لكنهم حين يفعلون ذلك يفترضون أن الأمر الطبيعي هو عدم وجود الخالق، وأن الذي يدعي وجوده هو المطالب بإعطاء الدليل على وجوده. لماذا لا يكون العكس؟ لماذا لا يكون الأمر الطبيعي هو الأمر الذي يؤمن به جماهير الناس والذي يجدون له أصلاً في نفوسهم، وأن الذي يشذ عن هذا هو المطالب بالدليل؟ إن المؤمنين بوجود الخالق يعتقدون كما سنرى أنه لا تفسير لوجود الكون إلا بوجود الخالق. فهل يرى الملحد أن مسألة وجود الكون هذه مسألة لا تهمه وأن المطالبين بتفسيرها هم المؤمنون وحدهم؟ الواقع أن هذه مسألة تهم كل إنسان عاقل، فإذا لم يرَ في وجود الخالق حلاً لها فعليه هو أن يفسرها بشيء آخر يقول للمؤمنين إنه البديل عن وجود الخالق. وقد حاول بعضهم شيئاً من هذا لكنها محاولة بائسة كما سنرى.

من أغرب ما قرأت من حجج الملحدين ما ذكره بعضهم من أنه رجل مختص بعلم النفس وله اطلاع على علم الأجناس (الانثروبولوجيا) وأنه نظر في ثقافات الشعوب فوجدها كلها بغض النظر عن مواقعها الجغرافية واختلافاتها تتضمن القول بوجود الخالق، وأنه استنتج من هذا أنه لا بد أن يكون لهذا الإيمان إذن أصل في النفس البشرية. قال لكنه ظل مع هذا ملحداً. أتدرون لماذا؟ قال إنه لم يجد لهذا الإيمان من فائدة! إذا كان يعني بالإيمان الإيمان الذي يقف صاحبه عند توحيد الربوبية ولا يتعداها؛ فربما كان قوله صحيحاً فقد قال الله – تعالى – عن إيمان بعض الناس: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [البقرة: ٩٣]. لكن أهم نتيجة وأكبر فائدة – الفائدة التي

تنتج عنها فوائد لا حصر لها – هي الإيمان بأن هذا الرب الواحد يلزم أن يكون هو وحده الإله الذي يستحق أن يُعبد. إذا توصل الإنسان إلى هذه الحقيقة وعرف ربه وأحبه وعبده كان هذا مصدر سعادة روحية له لا تعادلها سعادة؛ لأنه سيكون سبباً لرضى الله عنه. فهذه هي الفائدة الكبرى للإيمان بوجود الخالق. أما الذين لم يجربوا هذه السعادة فيقال لهم: هناك فوائد أخرى لعبادة الله بإمكانكم معرفتها. من هذه الفوائد البدهية أن الإيمان بالله – تعالى – يجعل للحياة معنى لأنه يجعل لها غاية كما يجعل لما بعد الموت غاية. إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش في هذه الحياة من غير غاية ولذلك تجد كل إنسان في هذه الحياة مشغولاً بتحقيق غاية، لكنها غايات متكاثرة ومتضاربة ومؤقتة. فهذا طالب غايته أن يجتاز الاختبار، وهذا موظف غايته أن يرتقي في سلمه الوظيفي، وهذا رجل أعمال غايته أن يحصل على أرباح، وهذا باحث غايته أن يصل إلى نتائج باهرة في مجال تخصصه لعلها تنشر وتذاع وتكون سبب شهرة له واحترام، وهذا زعيم سياسي غايته أن يتبوأ منصباً عالياً في دولته، وهكذا. لكن كل واحد من هؤلاء إذا كان ممن يخلو إلى نفسه ويتفكر في مستقبله الحقيقي، قال لنفسه: ثم ماذا؟ ماذا بعد هذا؟ وماذا بعد الموت؟ وكيف الاستعداد له؟ حين تلح هذه الأسئلة على بعض الناس فإنهم يحاولون التهرب منها بالانشغال ببعض الملهيات وبتحقيق بعض الغايات القريبة.

وإذا كان ذلك الملحد قد ادعى بأنه لم يجد للإيمان من فائدة فإن آخرين من شكله قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك فادعوا أن الدين سبب لمعظم الشرور الموجودة في العالم. فهذا دوكنز الذي أشرنا إليه سابقاً والذي سنكرر الإشارة إليه، يعدد من ضمن الشرور الناتجة عن الدين وجود الحروب؛ الحرب العربية الإسرائيلية، وحرب أفغانستان وحروب أيرلندا وغيرها، ويذكر من ضمن هذه الشرور وجود الإرهاب والتعصب ويعقد فصلاً خاصاً يعدد فيه ما أثاره المسلمون في العالم كله من أنواع الاحتجاج على الرسومات الدنماركية. يكرر دوكنز في هذا كما يكرر في غيره من اعتراضاته على الدين ما سبقه إليه غيره من الملحدين.

يجب أن يذكر أمثال هؤلاء كما ذكرهم غيري بأن أكبر حربين عالميتين أزهق فيهما من الأرواح ما لم يسبق أن أزهق في حروب قبلهما في تاريخ البشرية لم يكن لهما علاقة بأي دين، بل كانا بين دول علمانية غربية، بل إن الاتحاد السوفيتي كان تحت حكم حزب شيوعي إلحادي.

وأن يذكروا ثانياً بأن غزو الدول الغربية لكثير من دول العالم واستعمارها لها إنما كان بسبب أطماع اقتصادية وتوسعية استغل فيها الدين استغلالاً بشعاً.

وأن يذكروا ثالثاً بأن مثل هذه الحروب ذات الدوافع غير الدينية كانت معروفة في تاريخ البشرية كله. ألم تكن القبائل العربية مثلاً تتقاتل قبل الإسلام قتالاً عنيفاً بغير دوافع دينية؟

وأن ينبهوا رابعاً إلى أن الأديان وإن كانت تشترك في القول بوجود الخالق، إلا أنها لا تقوم جميعاً على هذا الإيمان. إن أول ثمرات الإيمان بالخالق الإيمان بأنه هو وحده الذي ينبغي أن يعبد، لكن معظم الأديان المعروفة في العالم هي أديان شركية لا تجعل الله – تعالى – مصدراً لشرعها. ولذلك فإن جعل تصرفاتها معياراً يحكم به على وجوده – سبحانه – منطق خاطئ. كيف وهي أديان مختلفة في هذه الشرائع، بل في أمور عقيدتها اختلافات تجعلها تتحارب وتتناحر؟ لكننا مع هذا نؤكد القول الذي سبق أن ذكرناه بأن الإيمان بوجود الخالق هو أساس الدين الصحيح، ولذلك فإنه لما كان العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم من أكثر الأمم إيماناً بالله خالقاً رازقاً محيياً مميتاً؛ جعلت الرسالة المحمدية هذا الإيمان منطلقها في دعوتهم إلى عبادة الله وحده. هذه المكانة العظيمة للإيمان بوجود الخالق هي سبب اهتمامنا به.

ونقول خامساً للمتعللين في إنكارهم لوجود الخالق بأن الأديان هي سبب معظم الشرور في العالمك هل تعنون أنه إذا ما صار الناس في العالم كله منكرين لوجود الخالق ولوجود دار آخرة يلقى فيها المحسن جزاء إحسانه ويعاقب فيها المسيء على إساءته؛ أن السلام سيعم العالم كله، وأن الناس سيعيشون إخوة متحابين متآزرين متسامحين لا يعتدي أحد منهم على أحد، ولا يطمع أحد منهم فيما عند أحد؟ أليس هذا من السذاجة البالغة والمغالطة الواضحة؟ أليس العكس هو ما يتوقعه كل عاقل متفكر؟

كان ما كتبناه حتى الآن في هذا الموضوع بمنزلة طرق لبابه نرجو أن تتبعه مقالات أخرى نلج فيها شيئاً من جوهره فنتعرض لمسائل أخرى من دعاوى الملحدين مثل: استدلالهم ببطلان أدلة وجوده التي وجدوها في ثقافتهم على أنه غير موجود، ومثل: ادعاء بعض الداروينيين بأن نظرية دارون تغني عن وجود الخالق، ومثل: دعواهم بأن مكارم الأخلاق لا علاقة لها بالإيمان بالله تعالى.

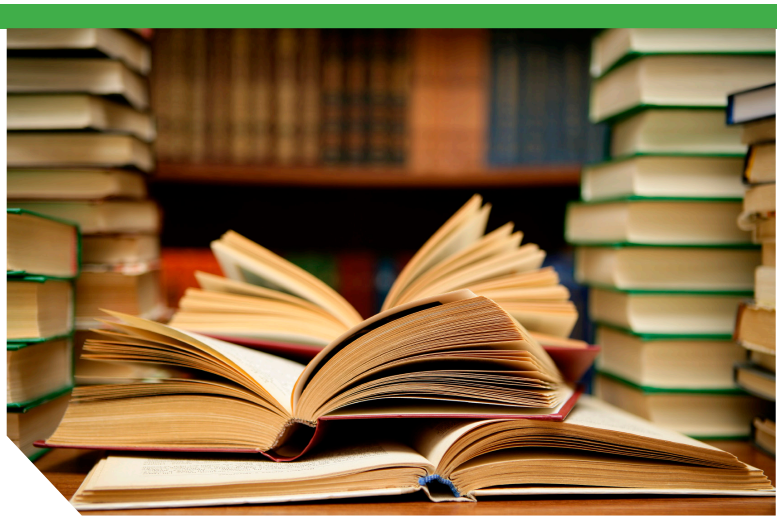

الشاطبي .. المفترى عليه

فهد بن صالح العجلان

لا أظنّ أن أحداً من العلماء قد قُدّم بحالة مختلفة عن صورته الحقيقية كما حصل مع الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ). فلقد حرص كثير من المنحرفين على وضع اسم (الشاطبي) في واجهة تأويلاتهم المنحرفة للأحكام والنصوص الشرعية، واتخذوا من (موافقات) الشاطبي ذريعة للتهوين من النصوص الجزئية كافّة بدعوى المصلحة أو العقل أو التمسك بالأصول والكليات و(بذلك يكون الشاطبي قد دشن قطيعة ابيبستمولوجية حقيقية مع طريقة الشافعي وكل الأصوليين الذين جاؤوا بعده)[١].

فالشاطبي بهذا قد انفصل بمشروعه المقاصدي عن جادّة العلماء في تتبع الفروع الفقهية والعناية بالنصوص الجزئية لأنه قد: (دعا إلى ضرورة بنائها أعني الأصول على مقاصد الشارع بدل بنائها على استثمار ألفاظ النصوص الدينية كما دأب على العمل بذلك علماء الأصول انطلاقاً من الشافعي)[٢].

وحين تقرأ للشاطبي كما هو ستجد أن الصورة مختلفة تماماً، وأنّ هذا التصوّر لا يحكي حقيقة الشاطبي ولا موافقاته، فهو تصوير للشاطبي بحسب ما يريد للشاطبي أن يكون، وعلى وفق ما يراد من موافقاته أن تخدم مشاريع التخفّف من الأحكام الشرعية.

إن أدنى قراءة عابرة لرسالة (الموافقات) التي كتبها الشاطبي تكشف حقيقة هذا الخداع والافتراء الذي بغي به على هذا الإمام، وستجد أن (تعظيم الشريعة) ومراعاة نصوصها وجزئياتها وتقديم الدليل الشرعي على كلّ ما سواه من عقل ومصلحة واجتهاد؛ أصل محكم وثابت قطعي يعتمده الشاطبي أساساً لكلّ شيء يكتبه في الموافقات، فهو على جادّة الأئمة الأسلاف في تعظيم النصوص الشرعية والانقياد لها وفي كيفية استنباط أحكامها.

فالعقل عند الشاطبي لا يتقدّم على النقل بل: (العقل إنما ينظر من وراء الشرع)[٣].

فهو تابع منقاد له، بل حتى المسائل الشرعية التي يُستدلّ بالعقل فيها على صحّة النقل فإنما هي عنده على كيفية: (إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً ويتأخر العقل فيكون تابعاً)[٤].

والنصوص الجزئية لها عناية تامّة: وقد أخلى لها في (موافقاته) حيزاً واسعاً لإدراكه بخطر التهاون بها: (فإن ما يخرم قاعدة شرعية أو حكماً شرعياً ليس بحقّ في نفسه)[٥].

وقد كَسَر أيّ استغلالٍ لنظريته في المقاصد بأن قرّر بكل وضوح: (أنّ من أخذ بالجزئي معرضاً عن كليّه فهو مخطئ، كذلك من أخذ بالكلي معرضاً عن جزئيه)[٦]. فلا مكان لنظريته المقاصدية لمنطق نسف الجزئيات تمسكاً بالمقاصد.

ثمّ صعد بالدليل الجزئي لأعلى درجات الأهمية والاحتياط حين جعل ثبوته كافياً لجعله أصلاً برأسه: فـ (كلّ دليل شرعي

(١) بنية العقل العربي للجابري، ٥٤.

(٢) بنية العقل العربي، ٥٤.

(٣) الموافقات: ٣٦/١.

(٤) الموافقات: ٧٨/١.

(٥) الموافقات: ٥٥٦/٢.

(٦) الموافقات: ٨/٣.

يمكن أخذه كلياً وسواء علينا أكان كلياً أم جزئياً إلا ما خصّه الدليل)[1].

واتباع الهوى: مزلق خطر ينحرف بالشريعة عن أصل وضعها فـ: (المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلّف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد الله اضطراراً)[2].

وتفريعاً على هذا الأصل شدّد الشاطبي على حرمة اتباع رخص الفقهاء في الأقوال الفقهية لأنّ: (تتبع الرخص ميلٌ مع أهواء النفوس، والشرع جاء بالنهي عن اتباع الهوى فهذا مضادّ لذلك الأصل المتفق عليه)[3].

وأوجب على المفتي أن يختار للمستفتي أرجح القولين، ولا يفتيه بجميع القولين معاً حتى لا يكون هذا سبباً لاتباع الهوى في الأحكام: (فإنه إذا أفتى بالقولين معاً على التخيير فقد أفتى في النازلة بالإباحة وإطلاق العنان وهو قول ثالث خارج عن القولين)[4]. لأن حاصل هذا مناقضة أصل وضع الشريعة فـ: (متى خيرنا المقلدين في مذاهب الأئمة لينتقوا منها أطيبها عندهم لم يبق لهم مرجع إلا اتباع الشهوات في الاختيار، وهذا مناقض لمقصد وضع الشريعة فلا يصحّ القول بالتخيير على حال)[5].

ويعتني بتعظيم (السلف الصالح) ومنهجهم وفقههم في نفس قارئ موافقاته، فيخاطبه بمنطق العالم الناصح: (الحذر الحذر من مخالفة الأولين فلو كان ثمّ فضلٌ ما لكان الأولون أحقّ به)[6].

فاتباع منهج السلف أصل يعرف به المسلم صحة طريقه وسلامة منهجه: (فيقال لمن استدلّ بأمثال ذلك: هل وجد هذا المعنى الذي استنبطت في عمل الأولين أو لم يوجد؟ فإن زعم أنه لم يوجد – ولا بدّ من ذلك – فيقال له: أفكانوا غافلين عما تنبهت له أو جاهلين به أم لا؟ ولا يسعه أن يقول بهذا لأنه فتح لباب الفضيحة على نفسه وخرق للإجماع، وإن قال: إنهم كانوا عارفين بمآخذ هذه الأدلة كما كانوا عارفين بمآخذ غيرها قيل له: فما الذي حال بينهم وبين العمل بمقتضاها على زعمك حتى خالفوها إلى غيرها؟ ما ذاك إلا لأنهم اجتمعوا فيه على الخطأ دونك أيها المتقوّل، والبرهان الشرعي والعادي دال على عكس القضية، فكلّ ما جاء مخالفاً لما عليه السلف الصالح فهو الضلال بعينه) [7]. ولأهمية جانب التعبّد لله والقيام بحقّ الطاعة: يطالب بإلغاء كل المباحث والمسائل التي لا تثمر عبادة أو سلوكاً شرعياً فـ: (كلّ مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية)[8]. حتى تتجه همّة طالب العلم إلى العمل والعبادة لأن: (كل علم شرعي فطلب الشارع له إنما يكون من حيث هو وسيلة إلى التعبد به لله تعالى)[9].

ولفهم القرآن على ظاهره والتحذير من تأويله: يعيب مسلك التأويل من متأوّلة النصوص: (وهؤلاء من أهل الكلام هم النابذون للمنقولات اتباعاً للرأي وقد أداهم ذلك إلى تحريف كلام الله بما لا يشهد للفظه عربي ولا لمعناه برهان)[10].

والسير على خلاف الظاهر يؤدّي إلى إبطال الشريعة لأن: (دعوى أن مقصود الشارع ليس في هذه الظواهر ولا ما يفهم منها وإنما المقصود أمر آخر وراءه ويطرد هذا في جميع الشريعة حتى لا يبقى في ظاهرها متمسك أن يلتمس منه معرفة مقاصد الشارع وهذا رأي كلّ قاصد لإبطال الشريعة)[11].

ولشدّة تعظيمه لمقام الكلام في الشريعة: يحذّر من الكلام فيها لأنّه تحديد لمقصود الله ويذكّره بموقف قيامه بين يدي رب العالمين: (ومنها أن يكون على بال من الناظر والمفسر والمتكلم عليه أن ما يقوله تقصيد منه للمتكلم والقرآن كلام الله فهو يقول بلسان بيانه: هذا مراد الله من هذا الكلام، فليتثبت أن يسأله الله تعالى من أين قلت عني هذا)[12]. ويقدّم المصالح الدينية على المصالح الدنيوية مطلقاً: (المصالح الدينية مقدمة على المصالح الدنيوية على الإطلاق)[13].

هذه إشارات سريعة تكشف منهج الإمام الشاطبي وموافقاته، وفي كتابه العظيم (الموافقات) أضعاف أضعاف هذه النقولات التي تظهر منهج تعظيم الشريعة لدى هذا الإمام مما يفتّت أي إمكانية لاستغلال اسمه أو مشروعه المقاصدي لتمرير الانحرافات والتجاوزات، لأجل ذلك دعا بعض المنحرفين لتجاوز الشاطبي عند دراسة المقاصد، وأن يكون ثمّ إنشاء جديد للمقاصد يتجاوز به المقاصد الشاطبية؛ لأن الشاطبي قد قطع فيها الطريق على أي منفذ أو مخرج تسلك منه مقاصد النفوس.

(١) الموافقات: ٣/ ٤٥.
(٢) الموافقات: ٢/ ٤٦٩.
(٣) الموافقات: ٤/ ٥١١.
(٤) الموافقات: ٤/ ٥٠٩.
(٥) الموافقات: ٤/ ٤٩٩.
(٦) الموافقات: ٣/ ٦٤.
(٧) الموافقات: ٣/ ٦٦.
(٨) الموافقات: ١/ ٤٠.
(٩) الموافقات: ١/ ٥٤.
(١٠) الموافقات: ٣/ ٣٥٧.
(١١) الموافقات: ٢/ ٦٦٧.
(١٢) الموافقات: ٣/ ٣٨٥.
(١٣) الموافقات: ٢/ ٦٤٨.

في حوار مع مجلة (البيان):

رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية:

المطلوب عزل الاحتلال وليس التفاوض معه

أجرى الحوار: الأستاذ يوسف علي فرحات

إسماعيل عبد السلام أحمد هنية أبو العبد، من مواليد ١٩٦٢م، هو رئيس وزراء السلطة الفلسطينية. ولد في مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين، وشغل منصب رئيس وزراء فلسطين بعد فوز حماس بأغلبية مطلقة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦م، أقاله رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في ١٤ يونيو ٢٠٠٧م في خطوة مثيرة للجدل بعد أحداث الحسم العسكري في حزيران ٢٠٠٧م، ويلقب حالياً من قبل أغلب أجهزة الإعلام والسلطة الوطنية الفلسطينية برئيس الحكومة المقالة القائمة بتصريف الأعمال حسب الدستور الفلسطيني، إلى أن يتم منح الحكومة التي كُلف بتشكيلها د. سلام فياض الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني.

ويمكن لرئيس الحكومة الفلسطينية في غزة إسماعيل هنية أن يسجل براءات اختراع عديدة في دنيا السياسة العربية، فهو أول رئيس وزراء يخطب في المسجد ويؤم المصلين ويحفظ القرآن عن ظهر قلب ويجلس على رصيف المعبر مع العابرين بانتظار أن يفتح لهم ليمر حيث مقر سلطته المهددة منذ يومها الأول.

يعد «هنية» كذلك أول فلسطيني من الداخل، بل أول فلسطيني ولد وترعرع في أحد مخيمات غزة، ولا يزال يعيش فيه حتى الآن، ويتولى مسؤولية منصب كهذا، إذ كانت المناصب الرئيسية في السلطة الفلسطينية تقتصر على العائدين. وهو الأصغر سناً بين من تولوا هذا المنصب. يقول عنه «صالح زيدان» عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الذي عمل إلى جانب «هنية» ضمن «لجنة المتابعة العليا للفصائل الفلسطينية» إن: «أكثر ما يميز (أبو العبد) هو التواضع الجم والأدب الرفيع والأخلاق العالية والترفع عن صغائر الأمور والاستقامة وطيب المعاملة، وقدرته الفائقة على الاتصال بالآخرين وبناء جسور تواصل معهم. هل رأينا رئيساً يهش للصغار ويلاعب بالكرة فإذا جاء وقت الجد شمر عن ساعده؟ إنه أبو العبد هنية (الشهيد الحي).

وقد أجرت معه مجلة البيان هذا الحوار:

الأخ أبو العبد بعد أن مضى على حركة حماس أربع سنوات في الحكم، كيف تقيمون هذه التجربة؟ وما أبرز إنجازات حكومتكم؟

من بداية الحكومة العاشرة ونحن على يقين أننا استلمنا موروثاً ثقيلاً ومهلهلاً، وبدأنا نسعى بكل طاقاتنا لإعادة بنائه على أسس مهنية وعلمية ووطنية.

بعد الحسم العسكري وشعورنا بأن الوقت بدا أكثر ملاءمة؛ قمنا بإعادة تشكيل لجنة الإصلاح والتطوير الإداري، وقامت اللجنة بإعادة دراسة جميع الهياكل التنظيمية للمؤسسات الحكومية، وآليات تطويرها ووضع أنظمة ولوائح لضبط هذا الأمر، وبناء على ذلك تعمل الآن المؤسسات ذات الصلة وفق هذه المعايير كوزارة التخطيط والأمانة العامة وديوان الموظفين.

وموازنة عام ٢٠١٠ شكلت فارقاً مهماً في التطوير الإداري فهي الموازنة الأولى التي يقرها التشريعي منذ عام ٢٠٠٦، وهذا يدل على إرادة حقيقية ومشتركة بين الحكومة والتشريعي نحو تنظيم العمل الإداري والمالي للحكومة، علماً بأن الموازنة أقرت إعادة دمج بعض الوزارات والمؤسسات، وهذا ما نسعى لوضع آليات لتطبيقه في القريب العاجل، وكذلك أقرت الموازنة النظام المالي للصرف لهذا العام، والإحداثات الوظيفية، وكذلك المخصصات المالية للمشاريع المزمع تنفيذها خلال هذا العام.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أقرت الحكومة المحددات العامة لخطة تقييم الأداء الحكومي للفترة ما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠ (أي: تجربتنا في الحكم)، وتعمل اللجنة الآن في المراحل الأخيرة لإخراج تقييم شامل بالاستعانة بخبراء من العمل الحكومي ومن خارجه، وسيتم دراسة التوصيات الصادرة عن اللجنة بشكل مركز والعمل وفقها خلال المرحلة القادمة، علماً بأن تجربة التقييم هي الأولى من نوعها في تاريخ السلطة.

❋ أهم إنجازات الحكومة:

– المستوى السياسي:

الصمود وإدارة القطاع رغم الحصار والحرب والفلتان الأمني السابق والمؤامرات.

– تسويق القضية بشكلها الحقيقي أمام العالم كله وإعادة الوجه المشرق لها بعد سواد أوسلو وأهله.

– شكلت الحكومة واقياً لمشروع المقاومة ونهجه وعوناً لهما.

– إدارة العلاقات الخارجية بشكل مختلف (وإن كان محدوداً)، ولكن بتوجه مختلف تماماً عمن سبقنا فالحكومة أعادت استحضار لغة العزة وثبات المواقف وهذا كان حاضراً في زيارات الوفود جميعها لغزة بدءاً من كارتر وحتى عمرو موسى.

– هناك كثير من الملفات للحكومة دور رائد فيها وبمشاركة الحركة ولكن المجال لا يتسع للحديث عنها وأعتقد أن الآخرين أشبعوها تحليلاً وتمحيصاً مثل: ملف المصالحة، وملف الأسرى، وملف الهدنة وغيرها..

– المستوى الإداري:

– إدارة العديد من الأزمات وما نجم عنها، مثل: حرب الفرقان وإدارة القطاع بعد الحسم العسكري، وكذلك استكاف المعلمين عام ٢٠٠٨، وفوق ذلك كله إدارة القطاع في ظل الحصار.

– إعادة بناء المؤسسة الأمنية بمعايير وطنية ومهنية، وقد أخذ ذلك منا وقتاً وجهداً عظيماً وما زال لدينا الكثير لنقدمه في هذا المجال.

– القطاع الصحي: يمر القطاع الصحي الآن في أوضاع أفضل بكثير مما كان عليه في السابق، من خدمات أو منشآت أو غيره.

– المساعدات للشرائح الفقيرة: فقد قدمت الحكومة خلال الأعوام الأربعة الماضية ما يزيد عن ٨٠ مليون دولار للعمال والطلبة والمرضى،...

من المعلوم أن الحصار الظالم الذي فرض على قطاع غزة قد أثر على مناحي الحياة ، فما نظرتكم لمستقبل هذا الحصار ولا سيما بعد حادث سفينة الحرية؟ وهل نجحت الحكومة في الاستثمار الايجابي لهذه الحدث؟

كان للحصار آثار كبيرة على مناحي الحياة في قطاع غزة، وقد عانى الناس أشد المعاناة بفقدهم لاحتياجاتهم اليومية الأساسية. لكن كنا على ثقة كاملة بالله تعالى أولاً وأخيراً بأن الحصار زائل لا محالة، وكان للدور العربي والإسلامي والدولي أثر كبير في كسر هذا الحصار تدريجياً رغم أنف الاحتلال وحلفائه.

وبالتأكيد فإن لحادثة سفينة الحرية آثاراً سياسية كبيرة على المنطقة وشكلت ضاغطاً لكسر هذا الحصار، ونعتقد بأن إستراتيجية الاحتلال في فرض الحصار لكسر الإرادة قد فشلت أمام صمود إرادة الشعب، وقد بدأ الحصار فعلاً بالزوال.

البيان: المتابع لعلاقة حماس بمصر يرى تراجعاً كبيراً في هذه العلاقة، فما سبب ذلك ؟ وهل ستشهد هذه العلاقة تحسناً في المستقبل القريب؟ وهل أنتم راضون عن فتح مصر للمعبر ؟

علاقتنا مع مصر بوصفها دولة جوار هي علاقة إستراتيجية قائمة على التفاهم حيثما أمكن، ونعتقد أن مصر لها عمق استراتيجي عربياً وإسلامياً، وقد أكرمها الله بتحرير سيناء عام ١٩٧٣م، ولكننا نأمل من القيادة المصرية أن تستمر في دورها نحو تحرير كامل الأراضي العربية.

ويشوب العلاقة الحالية بعض الفتور وسبب ذلك التباين في وجهات النظر ببعض الملفات، ونعتقد بأن هذا التباين يتم معالجته بالنقاش والتحاور.

وقد أكدنا دوماً على ضرورة فتح معبر رفح بشكل دائم، ونؤيد أي خطوة في سبيل رفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، ونتمنى أن يستمر فتح المعبر بصورة متواصلة، وأن يتم توفير الأمان اللازم لأهل قطاع غزة في السفر ذهاباً وإياباً عبر المعبر وتأمين السلامة والراحة لهم.

البيان: لاحظنا أعداداً كبيرة من الوفود والزائرين لغزة وذلك بعد حادثة سفينة الحرية ، وكان من بينهم أمين عام جامعة الدول العربية (عمرو موسى) فهل لك أن تطلعنا على آثار هذه الزيارة؟

زيارة عمرو موسى كان لها الأثر الإيجابي في توطيد العلاقة، وكانت تهدف إلى استكشاف الأوضاع بعد الحرب. وقمنا بطرح أفكار جديدة على السيد عمرو موسى ولم يتم الرد في حينه على هذه الأفكار. كما أننا نرحب بهذه الزيارات التي تدعم صمود الشعب الفلسطيني وتؤيد مواقفه وحقوقه الشرعية.

البيان: إن حالة الانقسام في المجتمع الفلسطيني أحدثت حالة من الألم والتشاؤم في العالم الإسلامي، فهل ستشهد الساحة الفلسطينية قريباً نهاية لهذا الانقسام؟ وكيف تقيمون علاقة حركة حماس بالفصائل الفلسطينية؟

الحكومة الفلسطينية على أتم الاستعداد للتعامل مع أطياف الشعب الفلسطيني ومكوناته وفصائله كافة، وذلك في إطار الاحترام المتبادل وخدمة الصالح العام. وسياسة التعامل مع الفصائل قائمة على التواصل المباشر والدائم على مبدأ احترام الآخر واحترام أفكاره ومنهجه. وتعمل الحكومة على منح الجميع المساحة اللازمة للتعبير عن الرأي شريطة الابتعاد عن الإخلال بالنظام العام واحترام الحكومة وهيبتها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها. بينما تعد علاقة حركة حماس بالفصائل الفلسطينية متميزة ومبنية على أسس متينة.

البيان: تشهد مدينة القدس في الآونة الأخيرة حالة من العدوان الصهيوني، وتغيير الهوية؛ فما دور حكومتكم في مواجهة ذلك؟

ملف القدس ملف صعب وشائك والعدو ينظر إليه بأهمية بالغة، ويسعى بقوته كلها لحسمه لصالحه سواء كان ذلك عبر تعزيز الاستيطان، أو سياسة الإبعاد لبعض القيادات، أو سياسة الهدم والتجريف والمضايقة لإخواننا المقدسيين، عوضاً عن الحفريات المستمرة في باحة الأقصى الشريف تحت الأرض وفوقها، وهذا كله يضعنا في تحدٍّ كبير، ونحن نؤكد دوماً أن القدس لنا ونسعى لاستثارة البعد الإسلامي للمقدسات في القدس على المستوى العربي والإسلامي، ونقدم كل الدعم الممكن لإخواننا المقدسيين وعلى رأسهم قيادات العمل الإسلامي، والحكومة هنا في غزة تعمل على تنظيم فعاليات بشكل دوري لإظهار أهمية ملف القدس إعلامياً وسياسياً.

البيان: سمعنا وقرأنا في الشهور الأخيرة أنه ربما تقوم إسرائيل بحرب جديدة في المنطقة ، هدفها إيران وسورية وحزب الله وربما غزة ؛ فما رأيكم في ذلك؟ وهل هناك جاهزية عند حركة حماس لمواجهة ذلك؟

طبيعة الاحتلال هي طبيعة إجرامية خرجت عن أي إطار قانوني وحقوقي وشرعي، ولا نستبعد قيام أي حرب جديدة، لكن لا نتمنى أن يدخل قطاع غزة في هذه الحرب ولا أي دولة أخرى؛ لأن ذلك سيؤثر سلباً على الأوضاع في المنطقة وسيزيد من تعقيد الأمور أكثر فأكثر.

وفي الأحوال جميعها فإن المقاومة

ستكون جاهزة بعون الله للتصدي لأي عدوان صهيوني على القطاع وستقدم الحكومة كل ما تستطيعه لتدعم صمود أبناء شعبنا الفلسطيني.

البيان: في مثل هذا الشهر من العام الماضي وقعت أحداث مسجد ابن تيمية في مدينة رفح ، ألا ترى أن هذه الأحداث سببت تراجعاً في شعبية حماس ولا سيما مع الإسلاميين في غزة ؟ وكيف ترون مستقبل العلاقة مع الجماعات السلفية؟

إن ما جرى في مسجد ابن تيمية في مدينة رفح من تداعيات وإطلاق نار ومقتل العديد من عناصر الأمن الفلسطيني والمدنيين، وما سبق تلك الأحداث من حرق لبعض المقاهي ومحلات الحلاقة وبعض المؤسسات، وغير ذلك من الأعمال المنافية للشريعة السمحة؛ يدفع الحكومة لأن تكون في لحظة حازمة وحاسمة من أمرها لأجل شعبها وقضيتها، ولتحافظ على الفكر الوسطي للشعب الفلسطيني الذي يرفض هذه الأمور كلها. والعلاقة مع الجماعات السلفية في فلسطين علاقة طيبة ومبنية على الاحترام المتبادل.

البيان: ما تقويمكم لتفاعل الناس في العالم الإسلامي والعربي لمواجهة الحصار الجائر على قطاع غزة؟ وهل ثمة رسالة توجهونها إلى العلماء والدعاة خصوصاً؟

إن القضية الفلسطينية حية وباقية في قلوب الشعوب العربية والإسلامية كافة، وقد وجهنا البوصلة نحو خيارات الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال وتحرير المقدسات، ولا زلنا نواصل العمل نحو توعية العالم بأسره في هذا الاتجاه.

وخلال السنوات السابقة ظهر واضحاً الدعم الكبير من الشعوب العربية والإسلامية في مواجهة الحصار الظالم على قطاع غزة، وما سمعناه من حديث الوفود القادمة إلى القطاع والمتواصلة دون انقطاع من شتى بقاع الأرض دليل قاطع بأن القضية حية وأن الجهود قائمة في سبيل رفع الحصار بشكل دائم، وقد توالى الدعم المادي والمعنوي للقطاع عبر القوافل العربية والإسلامية والدولية، التي حملت مساعدات عديدة، كسرت القيد ونصرت الحق وأثبتت الدور الحقيقي والفاعل للإنسان العربي الحر. في حين أن كل أحرار العالم أصبحوا يرون في غزة ملاذهم الحقيقي نحو تحقيق رؤيتهم في صراع قوى الاستعمار والاستبداد في العالم، ونحن بدورنا ندعم الجهود كلها ونقدرها ونتعاون من أجل إنجاحها.

وللعلماء والقادة والدعاة دور عظيم في توعية الأمة وتصحيح بوصلتها وإرشاد الناس للتمسك بدينهم وعقيدتهم، وترسيخ قيم الجهاد والمقاومة وعدم التنازل عن الحقوق، وأن فلسطين والقدس والأقصى جزء لا يتجزأ من عقيدة الإنسان المسلم. لا بد أن يكون لهم موقف في كل شأن وحال، كلٌّ في مكانه وموقعه.

ونشهد بأن الأمة فاعلة ومتحركة ولم تتوقف أبداً، لكن هذا التفاعل مع قضايا الأمة يجب أن يترجم على أرض الواقع فعلاً حازماً يسجله التاريخ، وغزة هي قضية الأمة لأنها رأس الحربة وصمام الأمان وبوابة النصر بإذن الله.

البيان: ما رأيكم بانطلاق المفاوضات المباشرة بين السلطة في رام الله والاحتلال؟

نؤكد دوماً أن أي مشاريع تهدف إلى تقويض المشروع الفلسطيني مرفوضة، وأن المفاوضات المباشرة التي تُدشن اليوم في أروقة البيت الأبيض تعد خرقاً للإجماع الوطني وغير ملزمة للشعب الفلسطيني ومن ثم فإن مصيرها الفشل كسابقاتها؛ لأنها لا تصب في مصلحة شعبنا الفلسطيني وإنما تصب في مصلحة الاحتلال وحلفائه في المنطقة.

فنحن لا نريد أن نُخدع من الأطراف ذاتها، ونُلدغ من الجحر ذاته مرة أخرى، فقد لُدغ الشعب الفلسطيني من مدريد إلى أوسلو إلى واي ريفر وإلى غيرها من الاتفاقيات السابقة والظالمة.

كما أن التفاوض مع الاحتلال يعطيه الغطاء لاستمرار حصاره للقطاع واستيطانه في الضفة وتهويده للقدس المحتلة وهو ما يتطلب العمل على عزل الاحتلال سياسياً ومحاكمة قادته لجرائمهم المتعددة وليس الحوار والتفاوض معهم.

ولا أسهل!

الآن .. منتجات دواجن الوطنية أصبحت أكثر تنوعاً وأكثر سهولة لتناسب كافة الأذواق، لتكون اختيار الأم الحقيقي

حب الأم الحقيقي.. متنوع حقيقي

AL-WATANIA POULTRY
دواجن الوطنية
غذاؤكم ترعاه أيدٍ أمينة

ISO 9001-2008 REGISTERED COMPANY
أعلى المقاييس الدولية للغذاء

إنتاج المملكة العربية السعودية • الرقم المجاني ٨٠٠١٢٤٤٦٦٦ • www.al-watania.com

[المسلمون.. والعالم]

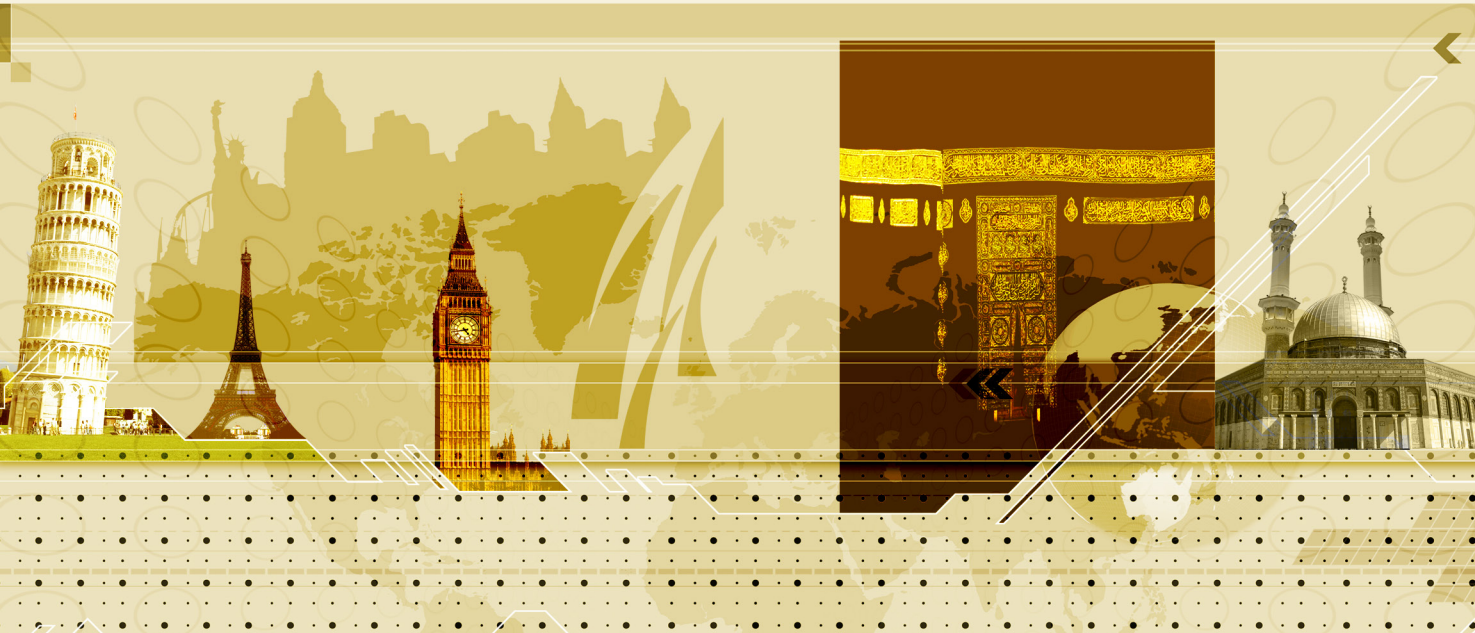

تركيع تركيا: الغرب وإثارة تهمة إبادة الأرمن

د. باسم خفاجي

تركيا..
«ما بعد» أسطول الحرية

السنوسي محمد السنوسي

بعد محاولات تهويد القدس...
تهويد النقب في السياسة الصهيونية الرسمية

هشام منور

تركيع تركيا:

الغـــــرب وإثارة تهمة إبادة الأرمن

د. بـاسـم خـفـاجـي(*)
b.khafagy@e-l-m-e.com

مقدمة:

شـهدت الأيـام الماضيـة اهتماماً غربيـاً متزايداً بمـا يُثار حول اتهـام تروّجـه التيارات القوميـة الأرمينية ضد تركيـا، بأنها قامت في نهايـة الفترة العثمانية، وبداية حكـم الاتحاد والترقي، وخلال أحـداث الحرب العالمية الأولى بعمليـة إبادة عرقية منظمة للأرمن في تركيا، تصاعدت في عام ١٩١٥م بغرض القضاء الكامل على العرق الأرميني في تركيا ـ هكذا تروي السردية القومية الأرمينية، وهو ما ترفضـه تركيا بقـوة طوال العقود الماضية. والغـرب يريد من تركيا الإقرار بالتهمة دون دفـاع أولاً، ثم الاعتذار عنها ثانياً، ثم تقديم التعويضـات الماليـة والإنسـانية ثالثـاً، وربما كذلـك الحديث عن حقوق الأرمن التاريخية في الأراضي التركية رابعاً. والأهم مما سبق كلـه هو ألا تتحدى أو تعارض تركيـا الافتراضات والمآلات التي تكون بمجموعهـا وجهة نظر طرف واحد من أطراف المشـكلة وهو الطرف القومي الأرميني.

القرائـن والوثائق التاريخية التي بحوزة الحكومة التركية تشـير إلى مأساة إنسـانية حدثت للمسلمين والأرمـن في ذلك الوقت، نتج عنها موت مئات الآلاف، وكانـت كارثة بحـق، ولكنها لم تكن إبـادة عرقية من طرف ضد آخـر. اتفاقيـة الأمم المتحدة لعـام ١٩٤٨م حول تعريف الإبادة الجماعية تنص على أنه ينبغي «أن يكـون الموت عمداً بتخطيط ويكون بسـبب ديني ـ مذهـبي أو عرقي». ويؤكد الطـرف التركي اليوم أن ما حدث للأرمن في ذلك الوقت هو مأسـاة وكارثة ولكنه لم يكن مشـروع إبادة وإنما كان الأمـر يتركز في دفاع دولة عـن مصالحها القومية الاسـتراتيجية. إن موت أي إنسـان بريء بسـبب الحروب كارثـة في حد ذاته، ولكن أيضاً اسـتخدام هذا الموت للترويج للكراهية بين الشعوب جريمة لا تقل عن الجريمة الأولى بشاعة.

الثابـت تاريخياً أن عدد السـكان الأرمـن في الدولة العثمانيـة لم يتجـاوز مليونـاً ونصـف المليـون نسـمة في مطلـع القرن العشـرين طبقـاً لإحصائيـات الدولة العثمانية من جهة، وتقديرات بريطانيا وفرنسا وألمانيا مـن جهة أخرى. فكيـف يمكن أن يُقتـل مليون ونصف مليـون أرمني قد خلال تلـك الفترة نفسـها؛ أي: الأرمن جميعهـم بالدولة العثمانية .. في الوقت نفسـه الذي

(*) مدير المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، ICAWS، وباحث مهتم بالسياسات الدولية والعلاقة مع الغرب.

تشير التقارير الإحصائية كلها أنه بعد الحرب العالمية الأولى بلغ عدد الأرمن الذين نجوا من ويلات الحرب ما يقارب المليون نسمة! لا شك أن مقتل أو موت ما يقارب نصف مليون إنسان في تلك الحرب هو رقم ضخم وكبير، ولكن هناك أسئلة كثيرة يجب أن تثار لفهم ما حدث وليس لتبرير أو إخفاء بشاعة هذه المأساة. هل قتل الأرمن على يد جيوش منظمة تهدف إلى إبادتهم أم أنهم كانوا ضحية صراعات بين متعصبين من الجانبين الأرميني والتركي، أم بسبب التهجير والفقر والمرض الذي أصاب الكثير من الأرمن والمسلمين على حد سواء في تلك الفترة؟ وما الذي حدث حقيقة في تلك الفترة؟ سؤال مهم لا يجب أن يتولى طرف واحد فقط روايته، أو إلزام العالم بتلك الرواية.

لقد شهدت تلك الفترة من الويلات والحروب مقتل ما يزيد عن ٢,٥ مليون مسلم في الدولة العثمانية نفسها، ومن جراء الحروب والكوارث نفسها التي ألمت بالدولة في ذلك الوقت، وفي النطاق الجغرافي نفسه، وقتل العديد منهم بسلاح التيارات الأرمنية العنصرية والقومية المتطرفة في ذلك الوقت. ويتساءل العديد من المراقبين عن سبب التركيز الغربي فقط على مأساة الأرمن، وفي هذه المرحلة بالذات، ولا يتم الحديث عن المآسي الأخرى الأكثر بشاعة في تلك الفترة.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء المزيد من الضوء على تلك الأزمة المرشحة للتصاعد رغم أنها قد تم بحثها طوال الأعوام التسعين الماضية، إلا أن الواضح أن بعض الغربيين يرون أن إحياء هذه المشكلة يمكن أن يساهم في تحجيم طموحات ونهضة تركيا المعاصرة. ويتكون البحث من ثلاثة موضوعات رئيسة، وهي أولاً: هل حقاً حدثت إبادة للأرمن؟ وثانياً: لماذا بدأ الغرب مؤخراً فقط في إثارة هذه القضية رغم نفيه لحدوث إبادة أو مذبحة طوال العقود الماضية؟ وثالثاً: ما تأثير هذه الأزمة على صعود تركيا، ونهوضها الاقتصادي الشامل؟ كما يقدم البحث في الخاتمة مجموعة من التوصيات حول الموقف المسلم والعربي من هذه القضية.

هل حقاً حدثت إبادة للأرمن؟

الأصل في علاقة الدولة العثمانية بالأرمن كان الحماية وتوفير الفرصة. وكان السلطان محمد الفاتح هو أول من أحضر الأرمن إلى أروقة الدولة العثمانية وقياداتها السياسية، وكانت الدولة العثمانية والشعب التركي يسمون الأرمن «ملتي صادقات» أي «الملة الصادقة» وهو بالطبع وصف إيجابي لا يستقيم معه أن هذا الوجود الذي استمر لعشرات العقود يمكن أن ينتهي فجأة بمشروع إبادة - كما يدعي بعضهم. كان الأرمن جزءاً من الدولة العثمانية التي عرفت دولياً بالتسامح ووجود عدد كبير من الأعراق والمذاهب والملل ضمن بنيتها التنظيمية والاجتماعية. ومع ظهور علامات انهيار وتفتت الدولة العثمانية تحت ضربات الحصار الأوروبي والروسي لها، وعدم قدرتها على الحفاظ على أراضيها؛ بدأت الكثير من الأقليات في الانفصال عن الدولة، وانتشرت المكائد الأوروبية ضد الدولة العثمانية بشكل لم يسبق له مثيل، وهو ما أسفر لاحقاً عن تنحية السلطان، وظهور حركة الاتحاد والترقي بديلاً للخليفة، وكانت في ذلك حركة قومية تريد الحفاظ على ما تبقى من الدولة العثمانية فيما تحول لاحقاً إلى تركيا المعاصرة. كان بعض المتعصبين من الأرمن من ذوي الميول الانفصالية والقومية

يســـاهمون في خلخلـــة الكيان الداخلـــي للدولة العثمانية من خلال المكائد والتخابر لصالح أعداء الدولـــة من الروس والأوروبيين، وشـــن الهجمات الداخلية، ومحاولة إضعاف الدولة لكي تتحقق لهم مكاســـب مادية ومعنوية تتمثل فـــي إقامة أرمينيا الكبرى حتى ولو علـــى أنقاض دولة قائمة تحاول الحفاظ على ما تبقى لها مـــن أراض وقوة. ومن المهم قبل الولوج فـــي دوامة تاريخ تلك الحقبة أن نؤكد على التالي:

– كانـــت فتـــرة بداية القرن العشـــرين مليئة بالحروب والصراعات الداخلية سواء كان ذلك في كيـــان الدولة العثمانية، أو فـــي الانتقال منها بعد ســـقوطها إلى الجمهورية التركية، وصاحب ذلك العديد من التجـــاوزات والكوارث التي تعرض لها مختلف أبناء المجتمع التركي من مســـلمين وأكراد وأرمن وغيرهـــم. ومن ثم لابد مـــن فهم أحداث تلك الحقبة ضمن السياق الواقعي لها، وليس من منظور اليوم.

– إن الحديث عن الأخطاء لا يجب أن ينحصر فقط في أخطاء الدولة العثمانية ويتجاهل أخطاء التيار القومـــي الأرمني، فقـــد كان هناك صراع هويـــات وقيم ورغبة في تعظيـــم الفائدة من تغير موازيين القوى، وأدى ذلك إلى الكثير من المآسي.

– الحديـــث عن الأخطاء التـــي ارتكبها فريق ما لا يجـــب أن يتحول إلى تجريم دولة ما بكاملها (الدولة العثمانية .. أو الجمهورية التركية) بجرائم عنصريـــة أو عرقيـــة ولا يقلل ذلك من بشـــاعة الكارثـــة، ولا يجـــب كذلك أن يتحـــول إلى اتهام أقلية ما (الأرمن) بمختلـــف تكويناتها وتفاعلاتها بالخيانـــة أو العمالة أو غيـــر ذلك مما قد يرتكبه فريق من تلك الأقلية.

– الشـــتات الأرمينـــي هو الـــذي يتبنى بقوة موضـــوع «الإبادة» وهناك ثمـــة اختلافات ثقافية جذريـــة بين أرمن الشـــتات، إلا أن مـــا يجمعهم ويمنحهم هوية مشـــتركة، هـــو علاقتهم بالتهجير العنيف الذي عاناه الشـــعب الأرميني، ويُعد هذا

الأمر إبادة جماعية فـــي الوعي الأرميني الجماعي، كما يرى العديد من المراقبين.

حنين الانفصال:

كان للأرمن دائماً حنين لإقامة الكيان الخاص بهم والدولة المستقلة لهم، وكان من نتيجـــة ضعف وتفكك الدولة العثمانية أن ظهرت هذه الرغبة بقوة، وســـاندتها بعض القـــوى المناوئة والمتصارعة مع الدولة العثمانية في ذلك الوقت، ومنها روســـيا القيصرية وفرنسا وإنجلترا أيضـــاً. كان الأرمن حتى ذلك الوقت، وقبـــل انطلاق صراعات نهاية القرن التاسع عشر، جزءاً فاعلاً في الدولة العثمانية، وضمن قياداتها السياســـية. ويكفي للدلالة على ذلك أن نشير أنه في الفترة الزمنية نفســـها التي يدعي فيها بعضهم الآن أن الإبادة قد حدثت؛ كان وزير خارجية البلاط العثماني من الأرمن وهو جابرايل نورادوكيان أفندي (١٩١٢م)، وكان أوهانس قويومجوريان باشـــا هو النائب العام لوزارة الشـــؤون الخارجية (١٩٠٩ – ١٩١٣م)، وكان للدولـــة العثمانية أكثر من ١٥ ســـفيراً وقنصلاً من أصول أرمينية يمثلون الدولة في العديد من دول العالم، وشغل ســـاكيز أوهانس باشا منصب وزير المالية في الفترة من ١٨٩٧م إلى ١٩٠٨م إضافة إلى عشـــرات المناصب الأخرى فـــي الدولة وهو ما يجعل من احتمال وجود نية الاضطهاد العرقي أو الرغبة في الإبادة التامة احتمالاً لا يستقيم مع هذا الواقع العملي.

وكان بعض الأرمن فـــي ذلك الوقت يجاهـــرون بالعداء للدولة، والرغبـــة الملحة في إضعافهـــا. ويروى أنه حين تم تولية الســـلطان عبدالحميد الثاني على عرش الدولة العثمانية كتب السفير الفرنسي إلى وزارة الخارجية الفرنســـية أن صور الملك الفرنسي كانت تباع في شـــوارع اســـطنبول من خلال الحمالين الأرمن، الذين كانوا يروجون لفكرة أن فرنســـا هي من تدير اسطنبول وليس الخليفة. بدأ الأرمن في داخل تركيا في منطقة الأناضول في المناداة العلنية بتحويل منطقة الأناضول التي تشكل معظم أراضي تركيا المعاصرة إلى دولة أرمينية

عبر الانفصال عن الدولة العثمانية في ذلك الوقت. ولتحقيق ذلك بدأ أنصار تلك الفكرة في الانقلاب على الدولة وإشاعة الفوضى، والتخابر مع الدول المعادية للدولة العثمانية، وحمل السلاح كذلك والهجوم على القرى غير الأرمينية في محاولة لفرض واقع جديد في شرق الأناضول يسمح لهم بإقامة دولة أرمينية على أنقاض بقايا الدولة العثمانية. وفي الجهة المقابلة لم يكن يحكم الدولة العثمانية خليفة من خلفاء آل عثمان، وإنما آل الأمر إلى حزب الاتحاد والترقي الذي كان يهتم بفكرة التتريك، ويرى أن الحل الوحيد للحفاظ على ما تبقى من أراضي تركيا هو في سيادة القومية التركية فوق غيرها من القوميات الكردية أو الأرمينية أو الآشورية أو غيرها دون اعتبار للدين أو العرق. لم يكن المستهدف في سياسة التتريك الأرمن فقط، بل كل من كان يخالف أو يختلف مع القومية الطورانية في ذلك الوقت، وهو موقف جديد، وفكر غريب على أبناء الدولة العثمانية من مختلف الأقليات ممن اعتادوا التسامح والتعايش مع المسلمين على مر عقود طويلة. بل يذهب بعض الباحثين ومنهم الدكتور نعيم اليافي في كتابه عن «مجازر الأرمن وموقف الرأي العام العربي منها» إلى القول: إن فكرة التتريك كانت فكرة صهيونية تم تمريرها والزج بها في الفكر التركي في ذلك الوقت عبر شخصيات يهودية ساهمت في وضع أسس هذا الفكر القومي العنصري الذي سيطر على الجمهورية الأتاتوركية عقود من الزمن. يقول الباحث الجامعي الأرميني آرا سركيس آشجيان: «وتتفق مصادر عديدة على أن يهود تركيا ومحافلها الماسونية كانت عاملاً مساعداً كبيراً على ارتكاب حزب الاتحاد والترقي ـ غالبية أعضائه من يهود الدونمة والماسونيين المتنفذين في محفل سالونيكا الماسوني ـ والسلطات التركية لهذه المجازر. ولذلك ازداد الوضع تأزماً في عهد حكومة الاتحاد والترقي، خاصة بعد دخولها في الحرب العالمية الأولى.. كما قام الجيش الروسي بتشكيل ميليشيات مسلحة من الأرمن لتكون طابوراً خامساً. ثم بدأ الأهالي المسلمون يتسلحون أيضاً للدفاع عن أنفسهم، ويقابلون هجوم الأرمن بهجوم مثله. يقول المؤرخ التركي البرفسور أنور كونوكجو: «يندر وجود قرية في شرقي الأناضول لم تتعرض لمذبحة أرمنية».

مأساة التهجير والإبعاد:

في ذلك الوقت قرر القائمون على حزب الاتحاد والترقي أن الحل الأمثل قد يقتضي تهجير الأرمن من مناطق تركزهم في منطقة شرق الأناضول إلى أطراف الدولة في مناطق متباعدة لتقليل احتمال فصل الأناضول عما تبقى للدولة العثمانية من أراض وسيادة. واتخذ قرار التهجير بسرعة وصاحبته فوضى في التنفيذ، ونتج عن ذلك وفاة أعداد كبيرة من المهاجرين الأرمن إما بسبب قطاع الطرق، أو سوء الأحوال المتعلق بالطقس والجوع والعطش، والمزاج العدائي المتبادل في ذلك الوقت بين جنود الدولة وبين الأرمن، وهو ما تسبب أحياناً أيضاً في تجاوزات فردية تسببت في مقتل العديد من الأبرياء. واللافت للنظر تاريخياً أن مقتل الأبرياء من الأرمن تزايد بشكل واضح في المناطق التي كانت الدولة العثمانية ضعيفة فيها، بينما لم يتعرض الأرمن إلى كوارث شبيهة في المناطق التي تركزت فيها قوى الدولة كما هي الحال مثلاً في منطقة إسطنبول في تلك الفترة. كما أن التهجير لم يكن ضد الأرمن فقط، فقد تم تهجير الكثير من المسلمين الأكراد مثلاً، ويروي حول مآسي ذلك الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي رحمه الله واصفاً عملية تهجير المسلمين: «كانت الثلوج قد تراكمت بارتفاع ثلاثة وأربعة أمتار، وبدأ الأهالي بالاستعداد لترك المدينة والهجرة منها بأمر الحكومة. والعوائل التي كانت تملك ستة أو سبعة من الأطفال كانوا لا يستطيعون سوى أخذ طفل أو طفلين فقط، ويضطرون إلى ترك الأطفال الباقين على الطرق الرئيسة وتحت أقواس الجسور مع قليل من الطعام.. وبين دموع الأطفال وصراخهم وبكاء الأمهات يتم مشهد فراق يفتت أقسى القلوب». واتخذ قرار التهجير في ٢٧ مايو ١٩١٥م، وتسبب التهجير الذي اتجه ناحية جنوب الأناضول وسورية ولبنان والعراق – وهي كلها كانت ضمن أراضي الدولة العثمانية – في الكثير من المآسي والأحداث الفظيعة لمن كتب عليهم ذلك، وماتت أعداد كبيرة منهم في الطريق، وظل عدد كبير آخر منهم، وانتهى بهم المطاف في أماكن بعيدة عن العمران أو دول أخرى، ومن ثم لم يتم حصر وصولهم، واعتبروا في عداد الأموات أيضاً، وهو ما رفع من أرقام ضحايا التهجير بشكل مباشر أيضاً. وقرار التهجير داخل أراضي الدولة نفسها كان يستهدف منع الأرمن من إقامة دولة داخل الدولة – كما تؤكد المصادر التركية في معرض دفاعها

عن تهمة الإبادة.

كارثة أم إبادة؟

يؤكـد الطرف التركي اليوم أن مـا حدث لم يكن عملية تطهير عرقية، أو مذبحة، وإنمـا عملية نقل للأرمن إلى أماكن أخرى ضمن حدود الدولة العثمانية، وذلك بسبب «سعيهم للاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية بتحريض من روسيا القيصرية، كما أن الكتائب الفدائية الأرمينية ارتكبت مجازر في حق الفلاحين الأكـراد، والأتراك فـي منطقة (أرضـروم) وغيرها، والأرمن لا ينكرون ذلـك، وإنما اعتبروا ما فعلـوه مقاومة ودفاعاً عن الشـعب الأرمني»؛ كما تروي الباحثة صفاء اليوسـف. ولذلك كان التهجيـر في نظـر بعضهم ضـرورة قومية.هناك العديد من القرائن التي تشـير إلى أن الدولة العثمانية حاولت تقليل الخسـائر البشرية من مشـروع التهجير، واتخذت التدابير إذ قامت باسـتصدار مرسـوم إلى المحافظات جميعها عن طريق إرسـال تلغراف يحوى التالي: «احذروا وقوموا بالنقل بطريقة سليمة وصحيحة. أكثروا من عدد الحراس تحسباً لحدوث أي هجوم فـي الطريق .. احذروا الخسـارة». كما تم التوجيه أن يـودع الأطفال الأيتام لدى عائـلات ترعاهم لمدة معينة وكانوا يمنحـون المال أيضاً لعناية أفضل. وتوجـد مئات الوثائق التي تبرهن على ذلك.

وجاء في دائرة المعارف الكبيرة للاتحاد السوفييتي (طبعة ١٩٢٦): «إذا نظرنا للمشـكلة الأرمينيـة من المنظور الخارجي رأينا أنها ليسـت سـوى محاولة القوى الكبرى إضعاف تركيا وذلك بمعاونة ومساعدة القوى الانفصالية فيها لكي تتيسر لها سبل اسـتغلالها وامتصاص خيراتها. هذه القوى الكبرى كانت عبارة عن الدول الأوروبية الكبرى وروسـيا القيصرية. ولم تكن الحـوادث التي جرت عبارة عن وقـوع مذبحة، بل مجرد وقوع قتال بين الطرفين».

وفي عام ١٩٨٥م نشـر ٦٩ مؤرخـاً أمريكياً من المختصين بالتاريـخ العثمانـي بياناً ينفي وقـوع أي عملية تطهير عرقي للأرمـن من قبل الأتراك. لكن الأرمن قاموا بحملة تهديد ضد العلمـاء وهددوهم بالقتل وقدموا بعضهـم للمحاكم، ونجحوا في إرهاب معظم هؤلاء، إلا القليل مثل برنارد لويس وجوسـتن مـاك آرثي وأندرو مانكو. ويمكن تلخيص الموقف العام في هذه اللحظة الراهنة من تلك المأساة في النقاط التالية:

– يسـيطر أصحاب التيارات القوميـة الأرمينية المتعصبة للعرق الأرمينـي على الحوار والنقاش حول ما حدث في بداية القرن، ويحاولون فرض رؤيـة أحادية هم فقط أصحابها على العالم.

– في المقابل رفضـت الجمهورية الأتاتوركية طوال العقود الماضية – في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية – مجرد الحديث عن هذه المأسـاة، وكان محرماً أن يطرح هذا الموضوع على ساحة النقاش المجتمعي العام؛ لأنه ينافي الفكرة التي قامـت عليها جمهورية أتاتورك، فـي أن تركيا للأتراك، وينافـي كذلك الفكر القمعي الذي كانـت الحكومات المتعاقبة تمارسـه بشكل منظم على الرأي العام بحجة حماية الدولة من الأخطار الخارجية والداخلية والانفصالية.

– حكومـة حزب العدالة والتنمية لا تمثل اسـتمراراً لهذا الفكـر، بل تقدم نموذجـاً متحرراً من تلـك التعقيدات، ومن ثـم فإنها طرحت من البداية فكرة ضـرورة النقاش المجتمعي حـول ما حدث في تلـك الفترة، مع عدم إقرارها بأي شـكل من الأشكال بحدوث إبادة، وإنما كارثة إنسانية مروعة أصابت المسـلمين والأرمن في تركيا على حد سواء، وما كان ينبغي لها أن تحدث.

– تحـاول تركيا اليوم التأكيد علـى أن عدم حدوث إبادة عرقيـة لا يعني أنه لم تحدث مظالـم أو انتهاكات أو تجاوزات في حق الأرمن في تركيا في تلك الفترة الزمنية المرتبطة بدولة الاتحـاد والترقي، والتي كانت تماثل التيار القومي الأرمني في عنصريتها وتوجهاتها الإقليمية. أي: أن تلك الفترة كانت تشهد صراعـات بين أطراف كلها تمثل درجـة مرتفعة وغير مقبولة في عالم اليوم من التعصب العرقـي. وتغفل الرواية الأرمينية القومية لما حدث في تلك الفترة (بداية القرن العشرين) الكثير من الخلفيات التي تسـببت في الكارثـة التي حدثت، ولا يعني هذا تبرير أية انتهاكات، ولكنها كانت فترة أصبحت فيها الأقلية الأرمينية في تركيا متحالفة بشـكل واضح وفج مع أعداء تركيا سـواء كانوا الروس أو اليونانيين أو الغرب، وكانت عناصر تلك

الأقلية – دون تعميم – تمارس الجرائم الوحشية تجاه الأكراد وبقية فئات المجتمع التركي. ويعلق على ذلك سياسي تركي في حوار معه قائلاً: «إذا تطرقنا إلى القصص الفردية سنواجه بالفعل قصصاً مؤلمة جداً. إن الروايات التي ترويها إحدى السيدات الأرمن تحوي الألم نفسه والمعاناة ذاتها لحكاية أخرى ترويها مسلمة من القوقاز. ولكن هذه الروايات مختلفة جداً عن الروايات المطروحة سياسياً من قبل الأرمن. الأرمني يقول: لقد مشينا جائعين وعطشى، وهناك قتلت ابنة عمي، ولكنه لا يقول حدثت لنا إبادة جماعية. ولكن المتلاعبين بهذه الروايات يدعون أنها إبادة جماعية. وهذا ما لا أقبله فردياً. يجب النظر أيضاً إلى الروايات الفردية مثل الخطابات. كتب أحدهم: «بينما أنا أترك خربوط تركت أشيائي ومقتنياتي الثمينة أمانة لدى الأخ إسماعيل». فإذا كان هناك كراهية عنصرية بسبب العرق أو الدين هل كان سيترك مقتنياته الثمينة لأحد المسلمين؟ ولماذا يرسل إلى الأخ إسماعيل بعد وصوله إلى حلب قائلاً: «لقد وصلت بالسلامة أرجو أن ترسل أشيائي إلى هذا العنوان»؟ لدينا وثائق حول ذلك. لقد قرأت الرسائل جميعها الصادرة من الأرمن الذين ذهبوا إلى حلب. نعم هناك مأساة إنسانية ولكن ليست إبادة جماعية. هؤلاء الناس لا يكنون الكراهية للجيران والدولة».

إلى أين يتجه الخلاف؟

توجد ثلاث رؤى مختلفة حول الخلاف التركي – الأرميني. الموقف الأول يمثله التوجه الأرميني بوجه عام، ويميل إلى مناصرة مواقف التيارات اليمينية القومية الأرمينية. ويصر التيار الأرميني القومي في الشتات، وفي الدول التي تقيم بها أقليات أرمينية نافذة مرتبطة بالغرب على أن المخرج الوحيد لهذه الأزمة هو أن تعترف تركيا اليوم أن ما حدث كان مشروع «إبادة عرقية» استهدفت الأرمن لدينهم وعرقهم، وأنهم لم يكونوا مقاتلين للدولة العثمانية، ولم يكونوا كذلك أصحاب مشروع انفصالي عنها. ووجهة النظر الأرمينية تصر على أن الدولة العثمانية/ التركية أصدرت قراراً بإبادة الأرمن، وتقدم رقماً لعدد الضحايا يتراوح بين نصف مليون وثلاثة أضعاف هذا العدد، أي: مليون ونصف المليون. أما الرؤية الثانية فتمثلها الأقلية الأرمينية في تركيا، والتي ترى أن الأمر كان فاجعة ومأساة، ولكنه لم يصل إلى حد القول بالإبادة العرقية، وأن ما مضى قد ولى، ولا داعي لإثارة الجراح بفتح الموضوع مرة أخرى للنقاش. وأما الرؤية الثالثة فهي وجهة النظر التركية التي تنفي نفياً قاطعاً وجود أمر حكومي بإبادة الأرمن، وإن لم تنف صدور أمر ترحيل وتهجير للأرمن وغيرهم من الأقليات المسلمة وغير المسلمة من مناطق ذات مغزى إستراتيجي عسكري، وفي الوقت نفسه تتمسك بأن عدد ضحايا عملية التهجير أقل بشكل كبير من الأرقام «الأرمينية».

لماذا يثير الغرب تهمة إبادة الأرمن الآن؟

كان الموقف الغربي بالمجمل طوال العقود الماضية – في الفترة التي كانت فيها تركيا بعيدة عن تراثها وهويتها، وباحثة عن التحالف مع الغرب والكيان الصهيوني، ورافضة للارتباط بالمجتمع المسلم الدولي – يميل إلى وصف ما حدث للأرمن في نهاية الدولة العثمانية أنه كارثة، ويرفض فكرة أن توصف تلك الأحداث بأنها كانت إبادة عرقية أو ما شابه. وتبنت الجمعيات الصهيونية، والكيان الصهيوني، الفكرة نفسها الرافضة لفكرة الإبادة. ويؤكد ذلك الكاتب البريطاني الأصل والصهيوني المزاج «برنارد لويس»، في عدد من الدراسات والكتب حول تلك الكارثة، وهو الذي لا يعرف بتعاطفه مع العالم المسلم بأي شكل من الأشكال.

ورغم أن الأمم المتحدة أعلنت أنها لا تعتبر ما حدث في تركيا في بداية القرن «إبادة عرقية»، وهو الموقف الدولي الرسمي من تلك الأحداث حتى الآن وعلى مدى تسعة عقود كاملة؛ إلا أن أوروبا والكيان الصهيوني وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية قد بدؤوا في تغيير مواقفهم في الآونة الأخيرة بناء على حسابات إستراتيجية جديدة. أوروبا تريد عرقلة دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولذلك أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً عام ١٩٨٧م ينص على أن الأحداث التي جرت للأرمن عام ١٩١٥م ـ ١٩١٧م كانت عملية إبادة جماعية، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، وربط انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي باعترافها بالمذابح الجماعية

للأرمن، ولكن بدون تبعات سياسية، أو قانونية أو مادية. ومع الوقت بدأت فرنسا الرافضة لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في استخدام ورقة الضغط نفسها، ولذا كان برلمانها هو أول برلمان نادى باعتبار ما حدث في تركيا مع الأرمن «إبادة عرقية». فقد أرادت الجمعية الوطنية الفرنسية عام ٢٠٠٦م تقديم مشروع قرار يطالب بمعاقبة كل من ينكر إبادة الأرمن على أيدي العثمانيين في ١٩١٥م.

أما الكيان الصهيوني فقد كان يرى أهمية المصالح الإستراتيجية مع تركيا طوال العقود الماضية، حتى تولى حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا حيث تغيرت العلاقة وتبعها تغير الموقف الصهيوني من ملف الأرمن. وفي الأعوام الأخيرة بدأ الكيان الصهيوني يستشعر الخطر من ميول حزب العدالة والتنمية إلى دعم القضية الفلسطينية، والابتعاد التدريجي لتركيا عن التحالف مع ذلك الكيان، وظهر على الفور من ينادي داخل ذلك الكيان بفتح ملف «الإبادة» ضد تركيا اليوم! ثم تسبب نهوض تركيا من كبواتها الاقتصادية وعودتها التدريجية إلى التعاطف مع قضايا العالم المسلم، واستعادة هويتها الإسلامية؛ في قلق الدوائر الأمريكية من هذه النهضة، وهو ما يعني السعي نحو تحجيم التطور التركي، وهو ما استدعى بشكل مباشر البحث في ملفات الماضي عما يمكن أن يحجم تلك النهضة. وفي عام ٢٠٠٧م تبنى الكونغرس الأمريكي قراراً حول الإبادة، ولكن الرئيس السابق جورج دبليو بوش أجّل التوقيع عليه إلى أن غادر البيت الأبيض حرصاً على عدم دفع العلاقات الإستراتيجية بين بلاده وتركيا إلى مزيد من التوتر والسوء. ومؤخراً أقرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي قراراً يؤكد «الإبادة» بغالبية صوت واحد فقط. وقد أقرت اللجنة الأمريكية مشروع قرار الاتهام بأغلبية ٢٣ صوتاً مقابل ٢٢، جاء فيه «أن الجمهورية التركية الحديثة قامت على أنقاض الدولة العثمانية التي عملت خلال السنوات (١٩١٥-١٩٢٣م) على تهجير الأرمن من قراهم ومدنهم التي كانوا يسكنون فيها في شمال الأناضول وجنوبه، بتهمة (التحالف مع روسيا)، وأن هذه الممارسات التركية (توجت بإبادة جماعية) بحق الأرمن». لقد تفهم اللوبي الأرميني التغير في المزاج الأوروبي والأمريكي الهادف إلى تحجيم انطلاقة تركيا، ونجح إلى حد كبير في المناداة بفكرته في دول الغرب كلها، وبعض دول أمريكا الجنوبية واللاتينية التي تتركز فيها الجاليات الأرمينية من أصول لبنانية وسورية وتركية أيضاً. وقد قامت الدول التالية - وعددها ١٩ دولة - بتمرير قرارات عبر برلماناتها في الآونة الأخيرة تشير إلى أن ما حدث بين الدولة العثمانية وبين الأرمن في بداية القرن الماضي كان بشكل ما يعد «إبادة عرقية» وهذه الدول هي: الأرجنتين وبلجيكا وفرنسا وهولندا وسويسرا وإيطاليا وكندا ولبنان وروسيا وسلوفاكيا وأوروجواي واليونان وقبرص اليونانية وبولندا وألمانيا وليثوانيا وشيلي وفنزويلا. وهناك مشروعات قرارات في برلمانات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وأستراليا. واستعراض تلك الدول يؤكد التوافق غير المعلن بين الغرب وبين اللوبي الأرمني الذي يعمل جاهداً على استمالة أوروبا الغربية بالعموم ضد تركيا، وكذلك يحاول الاستفادة من الضغط على دول أمريكا الجنوبية لوجود جاليات أرمينية مؤثرة بها لتشكيل نوع من الضغط الدولي باتجاه تبني الموقف الأرميني من القضية.

تأثير هذه الأزمة على تركيا:

لا تقبل تركيا الإسلامية أو العلمانية الاعتراف بفكرة «إبادة» الأرمن أو الاعتذار عنها لأن ذلك لا يعني إحراجاً للمؤسسة العسكرية والنظام الأتاتوركي فحسب، كما يرى الباحث مصعب الهلالي، بل يعني أكثر ما يعني «حصول أرمينيا على الكثير من التعويضات المالية الباهظة وربما الجرأة على المطالبة بتنازلات تركية لا حصر لها؛ منها على سبيل المثال: توفير ممرات ومعابر دائمة عبر أراضيها معفاة من الرسوم للصادرات والواردات الأرمينية.. وكذلك غض تركيا الطرف عما يجري من خلاف بين أرمينيا وأذربيجان على أقليم «ناجورنو كاراباخ».. ولا شك أن اليهود سيطلون برأسهم ويحشرون أنوفهم حيثما تواترت إلى أسماعهم كلمة (تعويضات) .. فهناك بضعة آلاف من اليهود الأرمن ستدعي إسرائيل في التوقيت المناسب أن بعض أسلافهم كانوا ضحايا مذبحة الأرمن المختلف عليها عام ١٩١٥م». ويطالب الأرمن أولاً بألا يناقش أحد في سرديتهم التاريخية لما حدث، وهذا نوع من احتكار الحقيقة لا تملك تركيا القبول به، أو الرضوخ له مهما كانت المبررات؛ لأنه يعني ابتزاز دولي بلا نهاية، وما حدث لألمانيا في هذا الشأن خير دليل على

ذلـــك، وبالمقابل فإن معظم دول العالم لا تقر بحدوث تلك الإبادة في تركيا بعد أكثر من تســـعة عقود مـــن تلك الأحداث، وصدور مئات الكتب التي تشرح ملابساتها. والقبول التركي بمبدأ التسليم بالرؤية الأرمينية لتلك الأحداث يعد انتحاراً قومياً لا يمكن تخيل قبوله لأي حكومة تركية. أما المطلب الثاني بالاعتراف والاعتذار عن المذابح بعد أن توصف بأنها «إبادة عرقية» فهو أيضاً مطلب لا يمكـــن للأتراك قبوله دون نقـــاش. الراجح أن حكومة حزب العدالة والتنمية لا تمانع مـــن الاعتذار عن الكارثة، وليس عن الإبادة، وأن يكون ذلك في ســـياق بحث التجاوزات التي حدثت من الأرمن ومن الدولة العثمانية معاً، وليس فقط التركيز على جانب واحـــد. وأما المطلب الثالث للأرمـــن والذي يتركز على فكرة التعويضات بشـــقيها المالي، وكذلك اســـتعادة أراض من الدولـــة التركيـــة لكي تضم إلى أرمينيا، فهـــو مطلب ليس من المعقول أن تســـتجيب له الحكومات التركية. وفكرة التعويضات المالية والجغرافيا ستكون فكرة شائكة، ومن ثم فإن هذه الورقة ستســـتخدم لابتزاز لتركيا مع معرفة الأطراف جميعها بصعوبة تنفيذها إلا في حال انهيار النهوض الحضاري التركي الحالي، وهو ما تراهن بعض القوى على إمكانية حدوثه عند اســـتخدام الضغط المســـتمر بورقة إبادة الأرمـــن. كما أنه من الواضح أن هذه الأزمة ســـيتم تصعيدها من قبـــل الفريق المعارض لدخول تركيـــا إلى الاتحاد الأوروبي؛ من أجـــل إضعاف الملف التركي، أو إجبـــار تركيا على تقديم تنـــازلات متعددة تضعف من قوتها الحضاريـــة في حال دخول الاتحـــاد، وإرباكها بمجموعة قيود أخلاقية «عقدة ذنب» تمنعها من طرح الأفكار والرؤى المســـلمة بحرية، وكذلـــك تقييدها اقتصادياً بحزمـــة من المطالب تجاه الأرمن تحجم من النمـــو الاقتصادي الحر. وأخيراً فإن توريط تركيا في ملف الاعتذار للأرمن عن إبادة لم تحدث – كما يرى الأتراك – ســـوف يضعف من القيمة الاستراتيجية لتركيا على الساحة الفكرية والسياسية، ويحولها إلى كيان هزيل استراتيجياً يعاني إشـــكاليات الماضي التي يمكن إشعالها بشكل مستمر في الحاضر لوأد أي نهضة مستقبلية للمجتمع التركي. ويمكن لهذه الأزمة أيضاً أن تتســـبب في إحراج تركيا في الملفات الإقليمية، وتحجيـــم قدراتها في لعب دور فاعل في القضايا الإســـلامية تحت مبرر «جرائم تركيا العنصرية»، وهو هدف يمكن أن يهتم به بشـــكل كبير الكيان الصهيوني الـــذي أصبح أكثر تخوفاً من أي وقت مضى من الدور التركي في القضية الفلســـطينية من ناحية، وفي دعم الموقف الإيراني من البرنامج النووي أيضاً.

وأخيـــراً: فإن الولايات المتحدة تبحث عن ورقة ضغط قوية ضد تركيا تمكنها من الحفاظ على مكاسبها الاستراتيجية في تركيا، وقد تكون تهمة «الإبـــادة العرقية» هي تلك الورقة التي يمكن لأمريكا استخدامها باستمرار في وجه أي سياسات تركية تضر بالمصالح الاســـتراتيجية الأمريكية. ويستتبع هذا ألا تقوم أمريكا بشكل عاجل بإقرار «الإبادة العرقية»، وإنما تلوح بها بين الحين والآخر، وهو بالضبط ما تفعله الإدارة الأمريكية الحالية والسابقة أيضاً. ويمكن القول بالمجمل: إن هذه الأزمة مرشحة للتفاعل المســـتمر خلال الأعوام المقبلة، وإن من مصلحة تركيا أن تـــدرك حدود الاعتذار الممكن عما حـــدث في بداية القرن الماضي تجاه الأرمن، وأن تصر على موقفها من أن تكون الرؤية الأرمينية قابلة للنقد، والرؤيـــة التركية قابلة للبحث، والنتيجة التاريخيـــة تحدد بالضبط ما حـــدث، وتوصيفه، وتبعات ذلك التوصيف على أجيال المســـتقبل في تركيا ومحيطها الإقليمي والدولي، وعلاقتها بالأرمن وأرمينيا ودول الجوار.

الموقف العربي والمسلم من القضية:

إن المصالح العربية والإســـلامية الإســـتراتيجية المرتبطة بتركيا متنوعة وتشمل العديد من الجوانب من بينها: الاشتراك في الدين الإســـلامي، والعلاقات الجغرافية والجيوسياســـية المرتبطـــة بالمياه والموارد الطبيعية، وكذلك النمو المســـتمر في حجم المبـــادلات التجاريـــة والعلاقات الاقتصاديـــة، والرغبة

المجتمعية العامة في العالم العربي والمسلم في دعم توجهات حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم المتعاطفة مع الشرق المسلم، والراغبة في لعب دور أكثر فعالية في دعم قضايا العالم العربي والمسلم، وأخيراً الرغبة في تحجيم العلاقات التركية الإسرائيلية وحرمان إسرائيل من قطف أية ثمار عسكرية أو غيرها لقاء هذه العلاقة التي شهدت فيما مضى تقارباً ملحوظاً، في الأوقات التي ابتعدت فيها تركيا عن هويتها الجغرافية والدينية والفكرية. ولكي يمكن فهم هذا التوازن في التعامل مع مشكلة مؤهلة للتصاعد والاستمرار على الساحة الدولية في الأعوام القادمة؛ يمكن التوصية بعدد من الخطوات العملية في هذا الشأن، من أهمها:

– الحاجة إلى المزيد من الدراسة التاريخية المحايدة لما حدث في بداية القرن الماضي ضد الأقليات في تركيا، وهل كان ذلك يمثل «إبادة عرقية أم لا»، وأن تتكون رؤية عربية إسلامية واضحة لما حدث بعيداً عن التأثر بأي من أطراف الخلاف بالشكل الذي يطعن في المصداقية أو الموضوعية في تناول تلك الأحداث.

– من المهم مواجهة مشروع تركيع تركيا أو إذلالها بسبب هذا الخلاف الذي لم يحسم بعد، ويجب على الدول العربية والمسلمة أن تكون واضحة في رفضها أن تتبنى برلمانات غربية إدانة تركيا دون مبررات حقيقية، ودون إتاحة الفرصة لتركيا لعرض وجهة نظرها.

– نوصي بتشكيل لجنة مسلمة محايدة لبحث الوثائق التاريخية المرتبطة بتلك المرحلة، وتقديم رؤية عربية إسلامية متكاملة عما حدث في تلك الفترة يمكن أن تساهم في توضيح تلك الأحداث، ومن ثم الدفاع عن الظلم الذي يمكن أن يرتكب في حق أي من الطرفين التركي أو الأرمني من جراء اعتماد الادعاءات التاريخية دون بحث وتمحيص. كما أن وجود موقف عربي وإسلامي موحد من هذه القضية سيساهم في تشكيل موقف دولي عادل من ناحية، وتحجيم فرص خصوم تركيا في استخدام هذه الورقة لتركيع دولة مسلمة وإذلالها وابتزازها.

– حساسية الأوضاع في شمال العراق وسورية وإيران من ناحية، وجنوب الأناضول وشرقه من ناحية أخرى؛ تؤكد أن تلك المنطقة ستشهد تغيرات عدة في المرحلة القادمة مرتبطة بالقضية الكردية من ناحية، وقضايا الأمن المائي من ناحية ثانية، والتوسع في التبادلات التجارية من ناحية ثالثة، ومن ثم فإن إغلاق مثل هذه الملفات الشائكة سيساعد في نمو التواصل التجاري والاقتصادي بشكل طبيعي وبعيداً عن الأزمات التي يراد إثارتها حول تلك المنطقة ليس فقط من المنظور التاريخي، وإنما من زاوية المطالبات المستقبلية أيضاً.

– إن توحيد الصف العربي والمسلم يساهم بلا شك في تخفيض حجم واحتماليات تجاوز خصوم الأمة لحقوق المجتمعات العربية والمسلمة، والاهتمام بعودة تركيا إلى الصف المسلم يجب أن يكون إحدى أهم استراتيجيات المرحلة القادمة التي تشهد عودة التكتلات إلى عالم يتكون اليوم من أقطاب متعددة يمكن أن يكون للقطب المسلم فيها دور فاعل. إن ملف إبادة الأرمن، واتهام تركيا به يستخدم لتفتيت هذا التحالف العربي المسلم، وإشغال تركيا في قضايا تاريخية عنصرية قومية تحيي التوجهات الأتاتوركية في البلاد بشكل يمكن أن يعوق نهضتها وعودتها إلى هويتها المسلمة.

يسعى بعض الغربيين من خلال إثارة موضوع إبادة الأرمن إلى اتهام الخلافة المسلمة بجرائم الإبادة العنصرية من أجل إسقاط الادعاء المسلم أن الحضارة المسلمة لا ترتكب تلك الأفعال، وهم ما يجعل الغرب والصهاينة والمسلمين في كفة واحدة في ذلك، ويقضي على ميزة حديث المسلمين الدائم عن التسامح والتعايش الفعلي مع الآخر. عقدة الذنب الأوروبية من إبادة اليهود، وعقدة الذنب اليهودية من ممارسات الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين تجتمعان حول أهمية إحداث عقدة ذنب مساوية لدى المسلمين، ويمكن لتصعيد ملف كارثة الأرمن أن يساهم في صنع هذه العقدة التي يمكن أن تمنع المسلمين من الحديث عن تميز حضارتهم بعدم ارتكاب أي جرائم إبادة عرقية في حق أي من الشعوب على مر التاريخ.

يشعر منافسو تركيا أن التعاطف الشعبي الإقليمي مع قيادات حزب العدالة والتنمية، مع النهوض الحضاري والاقتصادي التركي في العقد الحالي يمكن أن يقدم نموذجاً بديلاً عن الحضارة الغربية.. نموذجاً يرتبط بالإسلام وينطلق من التآلف معه، ويقدم إمكانية النجاح الاقتصادي والاجتماعي عبر الإسلام وليس عبر التخلي عنه. ويرى بعض منافسي الإسلام ضرورة تشويه هذا النموذج حتى ولو كان الطريق إلى ذلك تسويق تهمة لم تثبت من قبل، ومحاولة إلصاقها بالكيان الصاعد على الساحة الإقليمية والدولية. من المهم في العالم العربي والمسلم إدراك أن التنافس الحضاري مع الغرب قد يكون أحد محركات ومبررات الغرب لإلصاق تهمة الإبادة العرقية ضد تركيا.

تفاعل معنا إلكترونياً

YouTube

bayan@albayan.co.uk

Badr: 0508948947

تركيا.. «ما بعد» أسطول الحرية

السنوسي محمد السنوسي
elsenosey_writer@yahoo.com

لسنا نذهب بعيداً إذا قلنا: إن حادثة الاعتداء على أسطول الحرية المتجه لكسر حصار غزة الذي يدخل عامه الرابع؛ تشكّل علامة فارقة في السياسة التركية؛ بحيث يصح أن نؤرخ بها لمرحلتين: ما قبل أسطول الحرية، وما بعد أسطول الحرية.

ما قبل أسطول الحرية: مساجلات تهدِّد «الحياد»:

منذ تشكّلت الجمهورية التركية بعد إسقاط الخلافة العثمانية على يد أتاتورك سنة ١٩٢٤م، وتركيا متجهة إلى الدوران في فلك الغرب، سياسة وثقافة وحضارة، على نحو أقام قطيعة عنيفة مع الجذور الإسلامية للشعب التركي الذي جرى تغريبه قسرياً.

وفي هذا السياق لم يكن غريباً أن تكون تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل سنة ١٩٤٩م، وأن تقيم معها علاقات إستراتيجية ومع الغرب عموماً، خاصة بعد انضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي سنة ١٩٥٢م.

لكن شيئاً فشيئاً بدأت القبضة العلمانية تخف وطأتها قليلاً، ووجدت بعض الأصوات الإسلامية متنفساً لها عبر مراحل متعددة ووسائل متنوعة، إلى أن ظهر على الساحة السياسية حزب «العدالة والتنمية» الذي نجح في الانتخابات عام ٢٠٠٢م، واستطاع أن يصيغ معادلة متوازنة إلى حد كبير بين قوى علمانية تفرض نفسها من خلال الجيش ومراكز القرار ومؤسسات التعليم، وبين جذور إسلامية تشكّلت عبر ما يزيد على أربعمائة عام - هي عمر الخلافة العثمانية - وما زالت تجد لها «على استحياء» مكاناً في الوجدان التركي.

نجح إذن حزب «العدالة والتنمية» في تقديم هذه المعادلة المتوازنة، واستفاد من تجربة نجم الدين أربكان، واستطاع أن يجعل من التأييد الغربي لنتيجة الانتخابات التي فاز بها - إضافة إلى الاستفادة من عوامل أخرى- كابحاً للجيش الذي كان من الممكن أن ينقلب عليه في مرات عدة كما انقلب على غيره بحجة حماية هوية الدولة العلمانية.

• وكان أول تحـدٍّ لحكومة «العدالـة والتنمية» مع بدايات التحرك الأمريكي لغزو العراق، لكن استطاعت الحكومة أن تمرر رفضها للسماح باستخدام أراضيها للقوات الأمريكية عن طريق وسـيلة ديمقراطية لم تسـتطع أمريكا أن تنتقدهـا أو توجه اللوم لحكومة العدالـة على نتيجتها؛ وهو ما دل بوضوح على قدرة «العدالة والتنمية» علـى أن تتعامل مع الغرب بلغته وأدواته.

دخل على الخط البرلمان التركي رافضاً مشـروع قرار السماح بنشـر القوات الأمريكية؛ حيث حصل المشروع على تأييد ٢٦٤ نائباً ومعارضة ٢٥٠ آخرين بينمـا رفـض التصويت ١٩ نائبـاً، وكان من اللازم لاعتماد المشروع أن يؤيده ٢٦٧، أي: إنه رُفض بفارق ٣ أصوات!

• التحدي الثانـي كان مع ترحيب حكومة «العدالة والتنمية» بفوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية مطلع عام ٢٠٠٦م ثم بتشكيلها الحكومة، باعتبار أن ذلك اختيار الشعب الفلسطيني، فـي الوقت الذي بدأ فيه فـرض حصار قاس على حماس وحكومتها من أمريكا ومعظم الدول الغربية، ليأخـذ الحصار في مرحلة تاليـة محاولات عملية لإسـقاط حكومة حماس وهو ما أدى إلى انفرادها بقطاع غزة.

وقال أردوغان في أقوى تصريح مسـاند لحكومة إسـماعيل هنيـة: «إذا أردنا السـير بالمنطقة نحو الديمقراطيـة فإننا يجب أن نحترم قرار الشـعب الذي توجه إلى صناديق الاقتراع». مضيفاً بأن حزبه (العدالة والتنمية) «واجه فى البداية استنكاراً دولياً مشابهاً قبل أن يتم الاعتراف به».

لم يكـن التدخل التركي لمسـاندة حماس بالأمر اليسـير؛ حيث إن تركيا وإسرائيل تربطهما علاقات إسـتراتيجية وعسـكرية، إضافة إلى قيـام تركيا بالوسـاطة بين إسـرائيل وسـورية؛ وهو ما جعل إسرائيل تتضايق وتنتقد الدور التركي، وتعبِّر «عملياً» بأن الوساطة التركية غير مرحب بها.

ثم جاء العدوان الإسـرائيلي علـى غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م ليضـع العلاقـات التركية – الإسـرائيلية على المحـك، خاصة أن إسـرائيل شنت هجومها بعد أسـبوع من زيارة إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسـرائيلية لأنقرة، وهو ما جعل أنقرة تبدو كما لو كانت متواطئة مع الكيان الصهيوني، وهو ما أغضبها، ودفع أردوغان لأن يصرح بأن أولمرت طعنه في ظهره، وأنه يجب أن يدفع ثمناً لذلك.

ولـم تتردد تركيا على لسـان رئيس وزرائها أردوغان فـي إدانة العدوان ووصفه بأن «نقطة سـوداء» في تاريخ الإنسـانية، مؤكداً أن الدول التي لم تدن الهجوم الإسرائيلي لها «معايير مزدوجة»، ومتسائلاً: «لماذا الذين هرولوا سـريعاً لمسـاعدة (جورجيا) هادئون الآن؟!». وذلك في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت إلى إرسال مساعدات إلى (جورجيا) عقب الهجوم الروسي عليها في أغسطس ٢٠٠٨م.

وعلى إثر ذلك قررت أنقرة منع إسـرائيل من المشاركة في مناورات «نسر الأناضول» السنوية مع الجيش التركي بمشاركة أمريكا؛ وفي تعليق لأردوغان حول منع إسـرائيل من المناورة قال: «لم يكن معقولاً أن تجتاح إسرائيل غزة وتفتك بشعبها ثم نقول لجيشها تعال تدرّب عندنا؛ لأننا حكومة منتخبة جئنا بإرادة شـعبنا، ولا نستطيع أن نتحدى مشـاعر الشعب التركي الذي صدمه ما جرى أثناء العدوان على غزة. وكان احترام هذه المشـاعر له دوره الحاسم في خلفية قرارنا. في الوقت ذاته فإننا أردنا به أن نبلغ الإسـرائيليين أيضاً بأنهم لا يسـتطيعون تحت أي ظرف أن يسـتخدموا علاقتنا بهم ورقة في عدوانهـم على أي طرف ثالث؛ لأننا في هذه الحالـة لن نقف محايدين أو مكتوفي الأيدي».

• محطـة أخرى من التحديـات عُرفت بـ «موقعة دافوس» حين اسـحب أردوغان من جلسـة جمعته مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في منتدى الاقتصاد العالمي بدافوس، احتجاجـاً على عدم إعطائه الوقت الكافي للرد على كلمة بيريز بشـأن العدوان الإسرائيلي على غزة. وكان بيريز فى كلمته برَّر العدوان الإسـرائيلي الذي دام ٣٣ يوماً ووصفه بأنه «دفاع عن النفس»،

وبعد انتهاء كلمته صفق له الجمهور وهو ما حمل أردوغان على أن يخاطبهم قائلاً: «عار عليكم أن تصفقوا لمن يقتلون النـــاس والأطفال بدم بارد»، مطالباً رئيس الجلســـة بمنحه مزيداً من الوقت أسوة بالوقت الذي منحه لبيريز (أردوغان أُعطى ١٢ دقيقة مقابل ٢٥ دقيقة لبيريز!).

ومما أثار ســـخط بيريز بدرجة أكثر هو تأكيد أردوغـــان في كلمته أن حماس قـــد «تم انتخابها ديمقراطياً، وأنه على المجتمع الدولي احترام هذا الخيار بل يجب أن تضم طاولة المفاوضات محمود عبـــاس وأعضاء حمـــاس جنباً إلـــى جنب؛ لأن حماس من نسيج المجتمع الفلسطيني». لكن رئيس الجلســـة قطع الميكرفون متذرعاً بانتهاء الوقت؛ حينهـــا علا صوت أردوغان علـــى بيريز بالقول: «عندما يتعلق الأمر بالقتـــل فأنتم تعرفون تماماً كيـــف تقتلون الأطفال». وعلـــى إثرها لملم أوراقه وخرج وهو يقول: «لن أحضر أبداً إلى دافوس»؛ ثم اتصل به بيريز هاتفياً وقدم له الاعتذار..!

وقد احتشد آلاف الأتراك في المطار لاستقبال أردوغان بعد انســـحابه الشـــهير هذا، مرددين الهتافـــات المعادية لإســـرائيل وملوحين بلافتات مكتوب عليها: «مرحباً بعودة المنتصر في دافوس»، وهو الأمر الذي عزز مكانة أردوغان عند المواطن التركي بل العربي والإسلامي.

• لم تشأ إســـرائيل أن تمرر الانتقادات التركية المتكررة لسياســـاتها دون أن تنتقم لنفسها، وترد لتركيا بعضاً مما تتلقاه منها؛ فانتهزت تصريحات أردوغان في مؤتمر صحفي مـــع نظيره اللبناني ســـعد الحريري يوم الإثنين ١/١١/ ٢٠١٠م التي انتقد فيها أردوغان القصف الإســـرائيلي لقطاع غزة قائـــلاً: لماذا تهاجم إســـرائيل القطاع الآن، وتدعي أن هناك قصفاً من الطرف الفلســـطيني، في حين أننا نعرف أنه ليس هناك أيُّ قصف؟!»

كان هـــذا التصريح هو الشـــرارة التي أطلقت سلسلة جديدة من (المواجهة) بين تركيا وإسرائيل لتنتهي بتقديم إسرائيل اعتذاراً رسمياً مرة ثانية

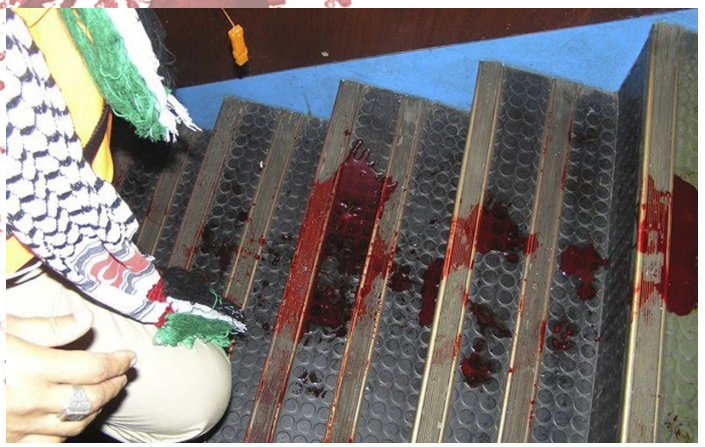

لتركيـــا! وفي هذا المؤتمر أيضاً اتهم أردوغان إســـرائيل بأنها «تلجأ دائماً إلى اســـتخدام العنف غير المبرر والقوة المفرطة؛ لأن لديها القوة»، مشدداً على أنها بذلك تهدد السلام العالمي.

وبعد ساعات من المؤتمر انتقدت إسرائيل أردوغان بشدة غير مسبوقة قائلة: «إن انتقاده العلني لسياساتنا قد يعرض العلاقات الثنائية للخطر، وشددت وزارة الخارجية الإســـرائيلية في بيان صحفي على أن «إسرائيل حريصة على احترام تركيا، وتســـعى إلى استمرار العلاقات السليمة بين البلدين، لكننا نتوقع المعاملة بالمثل».وقامت وزارة الخارجية الإسرائيلية باستدعاء السفير التركي أحمد أغوز تشـــليكول لتبلغه احتجاج إســـرائيل على تصريحات أردوغان. لكن الاستدعاء أغضب أنقرة؛ لأن الأمر لم يقتصر على الاستدعاء – وهو عرف دبلوماسي- بل تخطاه إلى قيام نائب وزير الخارجية الإســـرائيلي داني أيالون الذي اســـتقبل (تشـــليكول) بعدد من التصرفـــات «المهينة»؛ حيث تجاهل مصافحة الســـفير التركي، وأجلســـه على مقعد منخفض عن المقاعـــد التي يجلس عليها (أيالون) ورفاقه، ولم يقدم له أي مشـــروب، كما أنه اكتفى بوضع العلم الإســـرائيلي دون العلم التركي على المنضدة التي تتوسط مقاعدهم. وقد بدا الغضب واضحاً على (أيالـــون) الذي قال لمصوري التليفزيون الإســـرائيلي الذين كانوا يغطون اللقاء: «المهم هو إظهاره (أي: السفير التركي) جالساً في مستوى أدنى من مستوانا».

فجاء الرد التركي حاسماً؛ حيث اســـتدعت وزارة الخارجية التركية السفير الإسرائيلي في أنقرة وأبلغته احتجاجاً شديد اللهجة تطالبه فيه بتفسير واضح للمعاملة «غير الدبلوماســـية» التي تلقاها سفيرها في تل أبيب.. وهدد الرئيس التركي بسحب السفير؛ وهو ما أجبر إسرائيل على تقديم اعتذار رسمي مكتوب لتركيا للمرة الثانية! لكن هذا الاعتذار – الذي لم تُقدِّم إســـرائيل مثله لأي دولة في العالـــم العربي رغم ما ترتكبه من «حماقات» تجاهـــه! – لم يكن كافياً من وجهة النظر التركية؛ ولذلك حرص الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس وزرائه أردوغان على تجاهل إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي وعدم استقباله حين زار أنقرة لاحقاً.

ما بعد أسطول الحرية: الدماء تغيِّر المعادلة:

في هذا الجو المشحون بين البلدين، والذي ذكرنا أهم محطاته، أسهمت تركيا بالنصيب الأكبر في إعداد قافلة أسطول الحرية الذي توجه لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة حاملاً أكثر من ٧٠٠ من الشخصيات العامة والبرلمانيين والنشطاء والصحفيين، وآلاف الأطنان من المواد الغذائية والطبية والمنازل الجاهزة؛ وكان لتركيا أيضاً النصيب الأكبر من عدد الشهداء جراء العدوان الإسرائيلي على السفينة التركية «مرمرة» في المياه الدولية، واستشهد ٩ من الأتراك.

وقد فجرت دماء الشهداء الأتراك التسعة ردود فعل قوية على المستوى الشعبي والرسمي في العالم، ووضعت العلاقات التركية - الإسرائيلية أمام اختبار جدي هو الأقوى من نوعه منذ دخلت القضية الفلسطينية على الخط بين الدولتين؛ إضافة إلى أنها غيرت المعادلة لتصبح تركيا أكثر تماساً مع القضية الفلسطينية بعد أن لم يعد بوسعها أن تظل على «حياد» الوسيط.

فتم استدعاء السفير التركي من تل أبيب، واستدعاء السفير الإسرائيلي في أنقرة لإبلاغه الاحتجاج الرسمي، وتم إلغاء مناورات عسكرية مع إسرائيل كانت مقررة، إضافة إلى إعلان تركيا أنها ستخفض صفقات تجارية ودفاعية قيمتها مليارات الدولارات إلى أدنى حد ممكن.

لكن الأهم في الرد التركي هو ربط عودة العلاقات مع إسرائيل برفع الحصار عن غزة - وهو الهدف الأساسي من تسيير قوافل التضامن إلى غزة - بجانب الإصرار على تحقيق دولي يكشف حقيقة ما جرى من عدوان على أسطول الحرية.

هذه الخطوات العملية رافقتها من المستويات التركية جميعها تصريحات رفعت سقف خطابها وكانت كفيلة بأن تحاصر إسرائيل إعلامياً وسياسياً بعد أن حاصرت إسرائيل نفسها بما ارتكبته من «إرهاب دولة» و«عمل دنيء وغير مقبول» على حد وصف أردوغان، الذي أكد أيضاً في خطابه أمام البرلمان التركي أن تركيا لن تدير ظهرها للشعب الفلسطيني، ولن تغمض عيونها، وستتحرك وفقاً لما يليق بها وهو ما يتسق مع تاريخها. كما اعتبر أن من يوافق إسرائيل على ما فعلت فسيكون شريكاً لها فيما ارتكبت. وأعرب عن ضجره من كذب الحكومة الإسرائيلية بشأن تعرضهم لإطلاق نار من الناشطين، معتبراً أنهم «أظهروا للعالم أنهم يجيدون الإبادة بشكل جيد». وحذر من اختبار صبر تركيا، مشدِّداً على أن عداوة بلاده قوية مثل صداقتها أيضاً.

من جانبه أوضح الرئيس التركي عبدالله غول في حديث لصحيفة (لوموند) الفرنسية أن إسرائيل إذا أرادت الصفح عنها يجب أن تصلح ما أفسدته بالهجوم الذي شنته قواتها الخاصة على أسطول مساعدات كان في طريقه إلى غزة، بما في ذلك تقديم اعتذار عن الهجوم ودفع تعويضات.

وقال غول: إنه إذا لم تتخذ إسرائيل أي خطوات لرأب الصدع فإن الأمر يمكن أن يصل بتركيا إلى اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية. ووصف الهجوم الإسرائيلي بأنه «جريمة» ربما كان من الممكن أن يقوم بها من هم على شاكلة تنظيم القاعدة وليست دولة ذات سيادة. وأضاف: «يبدو من المستحيل بالنسبة لي الصفح أو النسيان ما لم تكن هناك بعض المبادرات التي قد تغير الوضع».

وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو لم يكن أقل من سابقَيه في انتقاد إسرائيل؛ فقد أكد أن الاعتداء الإسرائيلي هو «عملية قتل نفذتها دولة».

وفي محاولة منه للضغط على أعصاب إسرائيل وعد أوغلو أمام بعض وزراء الخارجية العرب بالصلاة قريباً في المسجد الأقصى.

أما الشعب التركي فقد كان متماهياً مع موقف الحكومة بل سبقها بمطالبه ذات السقف العالي (نلاحظ أن الخيارات المتاحة أمام الشعوب تكون أكثر دائماً بخلاف الحكومات) فقامت المظاهرات الحاشدة خاصة أمام منزل السفير الإسرائيلي في أنقرة ورفعت لافتات تطالب بطرده وبقطع العلاقات.

وفي أول استطلاع للرأي بعد الاعتداء، أجرت شركة «آندى - آر» للأبحاث -كما ذكر موقع «أخبار العالم» التركي- استطلاعاً كشف أن الغالبية ممن استطلعت آراؤهم (لم يحدد الاستطلاع نسبتهم) يرون أن أردوغان وداود أوغلو استطاعا إدارة الأزمة بشكل جيد حتى قبل العودة إلى تركيا، واستطاعا إثارة القضية لدى الرأي العام العالمي. (حين وقع العدوان على أسطول الحرية كان أردوغان خارج تركيا في زيارة إلى تشيلي)

على صعيد آخر وجهت تركيا اللوم للإدارة الأمريكية على موقفها من الأزمة، وقال أوغلو قبيل اجتماعه بنظيرته

الأمريكية في واشنطن: «إن بلاده تريد إدانة أمريكية واضحة للعدوان الإسرائيلي على قافلة الحرية»، وأضاف: «نتوقع تضامناً كاملاً معنا، يجب ألا يكون هناك اختيار بين تركيا وإسرائيل، يجب أن يكون الاختيار بين الخطأ والصواب».

يُذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية عطلت مشروع البيان الرئاسي الذي تقدمت به تركيا بدعم عربي لمجلس الأمن لإدانة إسرائيل والدعوة إلى فتح تحقيق دولي بإشراف الأمم المتحدة. كما عقد بعض نواب الكونجرس مؤتمراً صحفياً حذروا فيه تركيا من استمرار هجومها على تل أبيب.

نتائج ودلالات:

ثمة نتائج مهمة ودلالات عميقة ينبغي أن نقف معها حين نتأمل الدور التركي في ضوء ما ذكرناه:

١- نجحت حكومة «العدالة والتنمية» في التوفيق بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي، وفي الاستفادة من «الهامش» الذي تستوجبه السياسة (وهي فن الممكن حسب التعبير الغربي) للموازنة بين «اتفاقيات» قد تفرض قيوداً، وبين «واجبات» لا مفرّ من أدائها بحكم التاريخ والجغرافيا والإنسانية معاً.

٢- استطاعت تركيا أن تخاطب الغرب باللغة التي يفهمها والمبادئ التي يزعم تمسكه بها، حين ركزت على ضرورة الاعتراف بحكومة حماس لأن ذلك خيار الشعب الفلسطيني الذي عبر عنه في انتخابات حرة؛ ومن ثم لم تستطع أي من الدول الغربية انتقاد تركيا بسبب دعمها لحكومة حماس.

٣- أثبتت تركيا إمكانية الانعتاق من أَسْر الإرهاب الفكري الصهيوني الذي يزعم باستمرار أن انتقاد إسرائيل معاداة للسامية؛ فلم تخضع أمام تلك المقولات وراحت تنتقد الكيان الصهيوني بما لم تستطع الدول العربية أن تتفوه به!

٤- تقوم السياسة الخارجية التركية على الانتقال بالدور التركي من كونه «جسراً» للحضارات والقارات إلى كونه «مركزاً» تتوازن عنده قضايا الدول خاصة في محيطها الإقليمي، وهذا الأمر يثقل كاهل صناع القرار التركي بلا شك. ولذا لم يكن غريباً تزامن سقوط صاروخ على القاعدة البحرية التركية في الإسكندرونة مع الاعتداء على أسطول الحرية. وهناك من المراقبين من يربط بين تكثيف حزب العمال الكردستاني هجماته - التي بلغت ذروتها بمقتل ١١ جنديّاً وإصابة ١٧ آخرين يوم السبت ١٩/ ٦ - وبين محاولات إشغال تركيا بهمومها الداخلية عن التفاعل مع قضايا الإقليم خاصة القضية الفلسطينية؛ ومما يعزز هذا الربط هو أن إسرائيل لها علاقات قوية مع الأكراد خاصة في العراق، وقد تستغل ذلك في الضغط على تركيا.

٥- مع أنه من غير المتصور أن تقطع تركيا علاقاتها بإسرائيل، فإن تخفيض تلك العلاقة إلى أدنى مستواها من جانب تركيا هو خسارة إستراتيجية لإسرائيل التي كانت تركيا تمثل لها - على مدى عقود - الحليف الأهم في الشرق الأوسط.

٦- العامل الاقتصادي سيكون حاضراً بلا شك ضمن أوراق الضغط التي ستحاول إسرائيل أن تستخدمها في مواجهة تركيا (معظم السياح الإسرائيليين يفضلون تركيا)، لكن هذا الورقة لن تؤثر كثيراً على الاقتصاد التركي بالرغم من أهميتها؛ فقد حرصت تركيا في الأعوام القليلة الماضية على تنويع مصادر دخلها وتعاملاتها الاقتصادية، فضاعفت حجم التبادل التجاري مع العالم العربي أكثر من خمس مرات ليصل إلى ٢٧ ملياراً بعد أن كان ٥ مليارات، بالإضافة إلى أنها ألغت تأشيرات الدخول مع ٤ دول عربية هي: سورية ولبنان والأردن وليبيا، وعقدت اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي.

نستطيع أن نخلص إلى أن تركيا «ما بعد» أسطول الحرية بقيادة العدالة والتنمية سيختلف أداؤها داخلياً وخارجياً؛ أما داخلياً فالحكومة مطالَبة برد الاعتبار للدولة التركية، ولدماء الشهداء التي سالت في البحر، وهذا سيدفعها إلى خفض مستوى علاقتها مع إسرائيل، خاصة إذا لم تقدِّم الأخيرة ما يكفي لتهدئة الشعب التركي، الذي سيكون على موعد مع الحكومة عند الانتخابات.

وأما خارجياً فقد تتعرض أنقرة لضغوط على المستويات جميعها - من إسرائيل وغيرها - لتحجيم دورها الإقليمي، وهنا نسجل - للأسف - أن الدول العربية لم تقدم موقفاً داعماً لتركيا بالقدر الكافي؛ ومع ذلك ينبغي أن ندرك أنه كلما زادت الضغوط على تركيا دلَّ ذلك على أهمية دورها وأنها قادرة بالفعل على إيجاد معادلات أكثر توازناً للقضايا العربية والإسلامية وفي القلب منها قضية فلسطين.

الآن

الآن

فعل اشتراكك في جوال

البيان

ضمن شبكة zain

أرسل رسالة فارغة إلى ٧٠٤٠٤٧

للاشتراك أرسل رسالة فارغة إلى

STC الاتصالات السعودية ٨٨٠٠٤

موبايلي mobily ٦٣٦٣٩٣

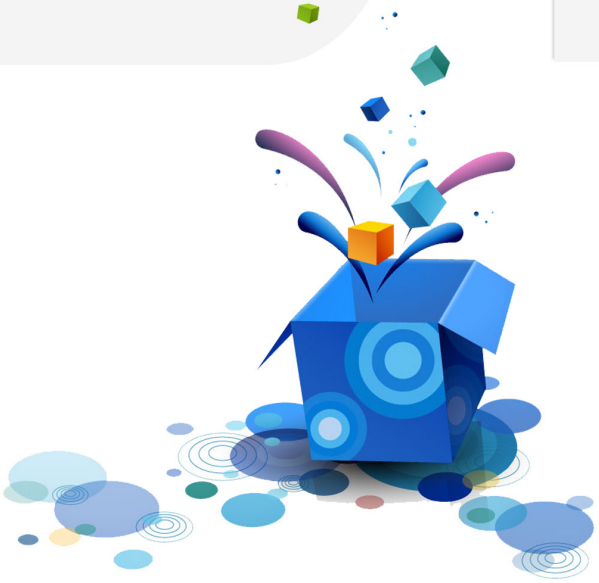

رسائلنا تحكي أهدافنا

DESIGN: 0551795955

بعد محاولات تهـــ

هـــشـــام مـــنـــور(*)
hichammunawar@gmail.com

تعدُّ منطقة النقب في جنوب فلسطين منطقة صحراوية بالمجمل ويغلب على سكانها طابع التجمعات العربية البدوية الأصيلة، وفي الوقت الذي تحاول فيه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تركيز الجهد على تهويد مدينة القدس ومدن الضفة الغربية المحتلة والأغوار، ومنطقة الجليل في شمال فلسطين والواقعة ضمن ما يسمى بالخط الأخضر؛ فإن الإعلام العربي والفلسطيني قلما يسلط الضوء على منطقة النقب على الرغم من حيوية هذه المنطقة وأهميتها ضمن المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي.

وتعد عملية تهجير عرب النقب من أهم مشاريع التهويد وأخطرها والتي وضعت ونفذت على نطاق واسع، حيث اعتبرت هذه المنطقة – من وجهة النظر الإسرائيلية – موقعاً طبيعياً لتطوير الصناعة والسياحة والزراعة، ومن ثم استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين والمهجرين اليهود القادمين من شتى أنحاء العالم. وفي إطار خطتها الرامية إلى تهويد النقب بالكامل، والاستيلاء على الأرض وتهجير أصحابها الأصليين أو عزلهم؛ عملت سلطات الكيان الصهيوني على تجميع فلسطيني النقب الذين أصبح عددهم اليوم يتراوح بين ١٥٠ – ١٦٠ ألفاً في سبعة تجمعات سكنية محاصرة ومفصولة عن بعضها، وذلك بعد أن تمت مصادرة أراضيهم كلها البالغة مساحتها أكثر من مليونين ونصف المليون دونم زراعي قبل العام ١٩٤٨م، ولم يبق منها بين أيدي السكان العرب الآن سوى حوالي (١٥٠) ألف دونم فقط، وتسعى تلك السلطات للاستيلاء عليها أيضاً وتجريد سكانها منها. وقد شرعت السلطات في تنفيذ مشروع تجميع عرب النقب في التجمعات السكانية السبعة منذ نهاية الستينيات، أما التجمعات فهي: راهط، وهي أكبر تجمع سكاني عربي في النقب، ثم تل السبع، وعرعرة، واكسيفة، ثم الشقيب، وأخيراً اللقية، وحورا. وما يزال الصراع مستمراً ضد محاولات سلطات الاحتلال تهويد باقي المناطق، وبالذات أراضي تل المالحة والمدية وعرب الزبيدات وعرب السراديح وغيرها.

(*) كاتب وباحث.

تهويد القدس...

تهويد النقب في السياسة الصهيونية الرسمية

وتم مؤخراً إطلاق حملة إعلامية واسعة غايتها تشجيع العائلات اليهودية في «إسرائيل» على الانتقال للسكن في النقب، ضمن مشروع تهويده، بمعنى زيادة نسبة السكان اليهود فيه، ورغم أن عدداً من المستوطنات في النقب يتم إنشاؤها من دون التقيد بالخريطة الهيكلية العامة لإسرائيل والمعروفة باسم «تاما٣٥»؛ إلا أن عدة دوائر حكومية تسهم في إنشاء هذه المستوطنات بالإضافة إلى هيئة خاصة واحدة هي جمعية «أور – الحركة من أجل المهمات الوطنية في أرض إسرائيل».

ويبلغ عدد عرب النقب ٨٥ ألفاً، وسنت الحكومات الإسرائيلية ١٨ قانوناً خاصاً لمصادرة أراضي عرب النقب، كما أقامت عبر التاريخ العديد من اللجان الحكومية التي فاوضتهم على حلول وسط، بعضهم قبلوا بذلك ورضخوا، وغالبيتهم رفضوا، وقضيتهم رفعت إلى مجلس الأمن القومي لكونهم يشكلون خطراً على الأمن القومي لإسرائيل، كما ترى الحكومات الإسرائيلية. وبعد أن قامت الأخيرة بهدم ٤٨٠ قرية عربية في فلسطين عام ٤٨، أقدمت على هدم حوالي ١٠ آلاف بيت عربي حتى الآن، كما أن هناك اليوم في فلسطين ٤٨ نحو ٢٥٠ ألف فلسطيني ممن أصبحوا لاجئين داخل الوطن، يسكنون في بلدات مجاورة لبلداتهم المهدومة.

وتهدد دولة الاحتلال حالياً ما لا يقل عن ٤٢ ألف منزل عربي في النقب بالهدم، إذ قال رئيس المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب (حسين رفايعة): «إن وزارة الداخلية الإسرائيلية تقدر عدد البيوت المرشحة للهدم بحوالي ٤٢ ألف بيت في الوسط العربي في النقب وحده، علماً بأن هذه البيوت تأوي حوالي ٨٥ ألف نسمة من العرب». وشهدت قرية «طويل أبو جرول» غير المعترف بها في النقب، جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ عمليات هدم وإجلاء ومصادرة ممتلكات من قبل سلطات الاحتلال.

وذكرت صحيفة «معاريف» على لسان البروفيسور (يرمياهو برنوير) «أنه من المتوقع أن يتم توطين حوالي (٢٥٠) ألف مهاجر يهودي جديد في منطقة النقب، في الوقت الذي خطط فيه شارون، أيام حكومته، لتوطين مليون يهودي.

إن تهويد الأرض والذاكرة والتاريخ وحتى الجغرافيا؛ معركة شرسة يخوضها فلسطينيو الداخل وحدهم في مواجهة دولة من أعتى دول الاستعمار في العصر الحديث، بينما يقف العرب متفرجين على مأساة إخوتهم من فلسطيني عام ٤٨ ويلتزمون الصمت حيال ممارسات الصهاينة تجاههم، بل يسعون لتطبيع العلاقات، سراً وعلانية، مع عدوهم التاريخي.

في ركاب الحبيب

د. أيمن صياد(*)

دعَوْنَا اللهَ مولانا ... طَهورَ النفسِ أعطانا
خَطَونا صَوبَ كَعْبَتِه ... ففاضَ القلبُ أشجانا
وقفنا جَمْعَ حُجَّاجٍ ... ونورِ الحقِ أبكانا
ذَرفْنا الدَّمعَ عن خوفٍ ... وكانَ القلبُ حيرانا
نزلنا ساحةَ الحرمِ ... نطوفُ البيتَ أركانا
قطعنا سبْعَ أشواطٍ ... وجاءَ العونُ منَّانا
وكانَ السَّعْيُ مِن بَعْدِ ... فصارَ الجمْعُ فرحانا
ومُكْثٌ كانَ في مِنَةٍ ... أرحْنَا هُناكَ أبْدانا
ونَدعو اللهَ من جبلٍ ... علمنا الذنبَ أبلانا
فيا بُشْراهُ عرفاتٌ ... قطعنا إليه وديانا
بشَدْوِ قلوبِ مؤمنةٍ ... نُلبِّي اللهَ تبيانا
نفرْنا نَحوَ مُزْدَلِفٍ ... نبيتُ الليلَ وسنانا
ونبكي عندَ مَشْعَرِهِ ... فتضحي النفسُ قربانا
أيَا ربَّاهُ لبَّيكَ ... مسيرُ الشوقِ أضنانا
وجِئْنا البيتَ نَدْعُوكَ ... بفيضِ طوافِ إيمانا
فكُنْ عَوْناً لنا سنداً ... لنحظى عطرِ ريحانا
ونخطو صَوبَ جمراتٍ ... لرمي حصيّ شيطانا
ومن ثَمَّ إلى حرمٍ ... طوافُ وداعٍ لهفانا
شربنا ماءَ زَمْزَمِهِ ... فصارَ القحطُ ريَّانا
بكينا فراقَ ساحتِه ... ونرجو عفوَ مولانا

(*) أستاذ الأدب العربي المساعد، جامعة طيبة – المدينة المنورة.

الحرية المسلوبة !

مشروع الحرية الأمريكية الذي بشرت به الإدارة الأمريكية لإعادة تحرير وبناء العراق، أثمر سنوات من الحصار والقتل البطيء، تبعتها سنوات من الاحتلال والتدمير والإفساد والتهجير وانتهاك الحقوق والحريات ..!

استبيح العراق وأصبحت آلة القتل والاعتداء هي اللغة الوحيدة التي تدار بها العملية السياسية .. وتغيرت خريطة الولاءات الطائفية والحزبية، وأعيد تشكيل العراق بدخول عابثين جدد، وأديرت صفقات سياسية واقتصادية متعددة الأهداف والمشارب ..

وأخيراً يأتي الإعلان عن بداية الانسحاب الأمريكي في وقت تتصارع فيه القوى السياسية في تشكيل الحكومة واقتسام التركة، وتصل إلى نفق مظلم تتباين فيه الأهواء والمصالح.

- ما حقيقة وأبعاد الانسحاب الأمريكي ؟
- ما مستقبل الاحتلال بعد الانسحاب ؟
- ما رؤيته الاستراتيجية في المنطقة ؟
- ما أبعاد الدور الإيراني في العراق ؟

هذه الأسئلة وأسئلة أخرى كثيرة نحاول الإجابة على بعضها في هذا الملف الذي لم نجد له عنواناً للتعبير عن حقيقة الشعارات الأمريكية أفضل من: (الحرية المسلوبة !).

ونرى أن محاور وثغرات كثيرة في الملف العراقي لا زالت بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل، ويسعدنا أن نستقبل مقالات القراء ورؤاهم لنشرها في الأعداد القادمة بإذن الله.

أحمد فهمي

أيها الأمريكان.. لا تذهبوا بعيداً

عندما اتخذ جورج بوش قرار غزو العراق أرسل وزير دفاعه دونالد رامسفيلد ١٥٠ ألف جندي أمريكي لتنفيذ خطة الغزو، في تلك الأثناء قدم عدد من الخبراء نصيحة مهمة للبيت الأبيض: إذا أردتم تحقيق «نصر سريع» فلا بد من حشد ٣٥٠ ألف جندي على الأقل، لكن رامسفيلد وديك تشيني نائب الرئيس كانا يرغبان في «نصر بطيء»؛ لأنه في عالم السياسة يمكن أن يؤدي تحقيق الأهداف بسرعة أكثر من اللازم إلى نتائج سلبية مماثلة لخسارة عدم تحقيقها.

تدبرت إدارة بوش - تشيني أمرها جيداً مع الرأي العام الأمريكي وحققت نصراً انتخابياً لفترة ثانية في عام ٢٠٠٤م، وقبل أن تشارف مدتها في البيت الأبيض على الانتهاء وضعت خطة الانسحاب من العراق التي ينفذها حالياً باراك أوباما بوتيرة متسارعة حتى أنه سحب ١٠٠ ألف جندي في عشرين شهراً، وما بين النصر «البطيء» الذي حققته إدارة بوش والانسحاب «السريع» الذي تنفذه إدارة أوباما؛ تتناثر علامات الاستفهام والتعجب حول القرارات الأمريكية.

علامة الاستفهام الأولى تتعلق بتوقيت الانسحاب ومعدلاته: لماذا يسحب أوباما ١٠٠ ألف في عام وثلثي العام، ثم يؤخر خمسين ألفاً لمدة عام وثلث آخر، يعني إلى نهاية عام ٢٠١١م حيث موعد الانسحاب النهائي؟ ما سبب هذا التدرج غير المنتظم في الانسحاب؟ ولماذا أعلن أوباما في احتفالية دعائية عن انتهاء عملية الحرية في العراق في النقطة الفاصلة بين: ١٥٠ ألف جندي و٥٠ ألف جندي، ولم يؤخر الإعلان إلى إتمام الانسحاب في العام القادم؟

الفلسفة التي كانت تعمل بها إدارة بوش هي: ما يمكن إنجازه بمائة جندي يُكلف به خمسون، أما الفلسفة الديمقراطية التي يعمل بها أوباما، فهي: ما يمكن إنجازه بخمسين جندياً، لماذا يكلف به مائة؟

وتميل إدارات الحزب الديمقراطي عادة إلى تحقيق الأهداف من خلال استخدام مقنن للآلة العسكرية، بخلاف إدارات الحزب الجمهوري؛ لذلك تبذل الديبلوماسية الأمريكية - مدعومة بالاستخبارات - جهوداً حثيثة لبرمجة الأوضاع السياسية في البلد المستهدف، وفي مقال سابق أشرنا إلى خطة بايدن المعروفة حول تقسيم العراق، وأن صورة التقسيم التي ينشدها ليست تحويل العراق - بالضرورة - إلى ثلاث دول منفصلة، بل إنشاء دولة جديدة ذات إطار مركزي ضعيف يحكم داخله ثلاثة مكونات متصارعة، وكل مكون من هذه الثلاثة يُفكك بدوره إلى مجموعات متنافسة يصعب أن تتخذ قراراً موحداً أو تتبنى رؤية واحدة، وبذلك يصبح من العسير على الحكومة المركزية أن تتخذ قراراً سياسياً - داخليا أو خارجياً - بالكيفية المطلوبة أو في الوقت المناسب، وهذا هو الهدف المنشود: إنشاء أنظمة حكم عاجزة عن الفعل السياسي.

أرجوكم .. لا تذهبوا بعيداً

تهدف إدارة أوباما من خلال اتباعها لهذا السيناريو في الترويج لمشروعها الانسحابي من العراق إلى تحقيق عدة أهداف:

أولاً: تكوين رؤية مسبقة - بروفة - عما يمكن أن يحدث بعد إتمام الانسحاب النهائي، من خلال إدخال مصطلح «الانسحاب» بوصفه عاملاً مؤثراً وفعالاً في الحراك السياسي الداخلي في العراق، وكذلك على التفاعلات الإقليمية، بحيث تعيد الأطراف جميعها صياغة معادلاتها على ضوء الحدث الجديد المرتقب.

ثانياً: دعم الموقف الديمقراطي في انتخابات الكونجرس القادمة بإثبات مصداقية الرئيس في تنفيذ وعوده الانتخابية، خاصة أن السيناريو يتضمن احتفالية أخرى نهاية العام القادم بإتمام الانسحاب، وهي تحمل توقيتاً مناسباً مع اقتراب موسم انتخابات الرئاسة الذي يبدأ عام ٢٠١٢م، يضاف إلى هذه العوامل ما يتعلق بالأزمة المالية وميل الإدارة الأمريكية إلى تحقيق قدر أكبر من الانكفاء الداخلي.

ثالثاً: إنعاش الحلفاء داخل العراق وخارجها، والذين سيطالبون الأمريكان بالبقاء ويحذرونهم: لا تذهبوا بعيداً؛ لأن الأوضاع بحسبهم سوف تعود سيئة كما كانت من قبل - أو أسوأ - وهذا النداء الاستغاثي للأمريكان بدأ بالفعل مع إتمام الانسحاب الأولي، فقد حذر رئيس الأركان العراقي بابكر زيباري من أن الخطر الحقيقي سيبدأ بعد عام ٢٠١١م فقال: (المشاكل ستبدأ بعد ٢٠١١، وعلى السياسيين إيجاد سبل أخرى لملء الفراغ الحاصل حينئذ.. إذا سئلت عن الانسحاب، سأجيب السياسيين بأن على الجيش الامريكي البقاء في العراق لحين بلوغ القوات العراقية مرحلة الجهوزية عام ٢٠٢٠م)، (بي بي سي ١٢-٨-٢٠١٠م).

هذه القناعة غزت عقول حتى الذين أسقطتهم واشنطن من على كراسيهم وألقت بهم في السجون، فهذا طارق عزيز وزير الخارجية الأسبق في عهد صدام يقول: إن أمريكا لو انسحبت سوف تلقي بالعراق إلى الذئاب.

فاصل ونواصل:

يعتقد كثيرون أن «مسرحية» الانسحاب برمتها تأتي على طريقة «فاصل ونواصل» أو بالمصطلح السياسي فإن واشنطن تريد تجديد مشروعية وجودها في العراق من خلال تحول بقاء قواتها إلى مطلب شعبي أو رسمي، وهو ما ألمح إليه بالفعل مسؤولون أمريكيون، فقد أجاب وزير الدفاع روبرت جيتس أثناء زيارته الأخيرة لبغداد على سؤال لأحد الجنود حول ما إذا كانت الولايات المتحدة في وارد الاحتفاظ بوجود عسكري في العراق لما بعد ٢٠١١، قال جيتس: إن «مثل هذا المقترح يعود إلى الحكومة العراقية الجديدة.. نحن بالطبع سنكون مستعدين للنظر في هذا الطلب». (بي بي سي ١-٩-٢٠١٠م).

بخلاف ذلك فإن واشنطن لا تحتل العراق بقواتها العسكرية فقط، فهناك جيش من الديبلوماسيين والعملاء والخبراء، وهؤلاء يحتاجون إلى حماية مكثفة تقدمها شركات أمنية أمريكية من خلال جيش من المرتزقة، وأعداد هؤلاء اقتربت في بعض الأحيان من عدد جنود الجيش الأمريكي نفسه، وهم غير مشمولين في أي خطة انسحاب عاجلة أو آجلة، وهؤلاء - واقعاً - هم الذين يتدخلون في تحريك الأحداث داخل العراق، أما القوات العسكرية فهي مجرد أداة تنفيذية لمهام عسكرية وقتالية يخطط لها الآخرون.

ماذا تريد أمريكا من العراق؟

هذا سؤال يحمل قدراً من المتغيرات أكثر من الثوابت، وربما يكون السؤال الأكثر دقة هو: كيف تحدد أمريكا ما تريده من العراق؟

في الولايات المتحدة تتعدد الجهات المؤثرة في صنع القرار السياسي وفي وضع التصورات العامة: المجموعات السرية النافذة - الشركات الكبرى - الأحزاب - مؤسسات الدولة: الرئاسة، الكونجرس، الاستخبارات.. إلخ - مجموعات الضغط - وغيرها.

هذه الجهات تتفاعل فيما بينها - أو تتصارع - بدءاً من مرحلة وضع الإستراتيجيات والخطوط العريضة والمقترحات والتوصيات؛ وصولاً إلى تحويلها إلى باقة من القرارات السياسية التنفيذية، محصلة هذا الصراع أو التفاعل هو ما نراه على أرض الواقع؛ كما في العراق، وعندما يتخذ الرئيس الأمريكي قراراً بهذا الشأن فإنه يعكس في الحقيقة محصلة هذه التفاعلات أكثر مما يعبر عن رؤيته الخاصة. وبإضافة عامل الزمن فإن اقتراب المواسم الانتخابية يؤثر على قرارات البيت الأبيض وتسارع تنفيذها.

يمكن من خلال استقراء الأداء الأمريكي في العقد الماضي تلمس بعض الملامح الأساسية الثابتة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، وهي ملامح تتعلق بالعراق وبغيره من الدول العربية المجاورة.

الملمح الأول: قضية التفكيك الداخلي مع إبقاء الإطار الخارجي العام للدولة.

هذه إستراتيجية لم يعد هناك مجال لإنكارها، حدث ذلك في العراق ويحدث في أفغانستان، وتجري محاولات لتحقيقه قريباً في السودان، واليمن على القائمة بالإضافة إلى دول أخرى، هناك جهود قوية تبذل لإطلاق قوى المجتمع كافة باتجاه سلطة الدولة أو مشروعيتها التاريخية أو عناصر وحدتها وتماسكها، وقد تبدو هذه الجهود لبعض الناس في بادئ الأمر مجرد حراك سياسي اجتماعي يستهدف تعزيز الحريات أو غير ذلك من الأهداف، لكنه في واقع الأمر مجرد مرحلة أولية يعقبها مراحل أخرى أشد خطورة، ويدل على ذلك أن المسؤولين الأمريكيين ينظرون إلى العراق بوصفه النموذج الأكثر مصداقية بين دول العالم العربي من حيث مستوى الحرية والديمقراطية، كما يقول بول بريمر «المندوب السامي» الأمريكي السابق في بغداد: «لا يوجد اليوم أي بلد عربي آخر يشجع أو حتى يتسامح مع هكذا نقاشات كالتي نشهدها في العراق». (من مقال كتبه لإذاعة بي بي سي ٢٧-٨-٢٠١٠م).

تستفيد أمريكا من الدول المفككة داخلياً بعدة طرق، منها: إضعاف القرار السياسي فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية والدولية - القضاء على التكتل العربي أو الإسلامي أو الحيلولة دون أن يلعب دوراً مؤثراً في الصراعات الإقليمية - إيجاد البيئة المناسبة لتقبل الكيان الصهيوني وسهولة تغلغله، مثال: الأكراد، جنوب السودان - إنشاء علاقات منفصلة مع الطوائف والأعراق ومجموعات المعارضة داخل الدولة المفككة بعيداً عن الحكومة المركزية.

الملمح الثاني: هو العمل على إيجاد تموجات في معادلات التوازن في المنطقة من شأنها أن تمهد الطريق بين الكيان والدول العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى تفسح المجال لدخول معاد من قبل دولة مثل إيران، يساهم دخولها في توازنات المنطقة في مساعدة السياسية الأمريكية على نسج خيوطها.

الموقف الأمريكي من إيران يوحي بالقلق ليس بالنظر إلى نظام ولاية الفقيه الحالي فقط، بل بافتراض حدوث تغيرات سياسية جذرية في طهران تدفع بنظام علماني أو على الأقل إصلاحي يبعث من جديد طموحات دور «شرطي المنطقة»، وهو دور يبدو أقرب إلى نظام إصلاحي، علماني، ديني علماني.. منه بالنسبة لنظام ولاية الفقيه الحالي، ولا غرابة في القول أنه ربما يكون النظام العلماني - أو الإصلاحي - في إيران أكثر خطراً على المنطقة من نظام ولاية الفقيه، ليس لأن خطر الأخير يتراجع أو أنه لا يحمل مشروعاً توسعياً، بل لأن هذا المشروع التوسعي سوف يحظى بدعم غربي إذا تبناه نظام أقل تخففاً في توجهاته الدينية.

مع ذلك توجد علامات استفهام عدة حول الأداء الأمريكي في مواجهة المشروع الإيراني، فأولاً: رد الفعل الأمريكي حول دور طهران في دعم العمليات التي تستهدف الجنود الأمريكيين يبدو غير متناسب تماماً مقارنة بتعاملها مع ما تفعله دول أخرى معادية لأمريكا في السياق نفسه، وثانياً: لم تبدر من المسؤولين الأمريكيين أي بادرة تجاه أنواع الدعم المختلفة التي تقدمها إيران لتنظيم القاعدة، وثالثاً: تصريح إياد علاوي المفاجئ في حواره مع قناة بي بي سي الفضائية، الذي قال فيه: إن واشنطن تحتاج إلى حكومة عراقية لا تتصادم مع إيران، وقال: «من الواضح أنهم يدخلون إيران في حساباتهم»، وأشار إلى أن الولايات المتحدة «لا يملكون خطة واضحة حول العملية السياسية في العراق، ما عدا أنهم لا يريدون إزعاج القوى الإقليمية». (بي بي سي ١٦-٩-٢٠١٠م).

طيلة القرون الثلاثة الماضية تميز الموقف الغربي من إيران بثابت محدد/ الحرص على بقائها دولة موحدة تحظى باستقرار نسبي. وبنظرة سريعة إلى الخريطة يمكن بسهولة معرفة السبب، فإيران تقف حاجزاً بين تواصل شقي

العالم الإسلامي السني، سواء كان من الشرق إلى الغرب، أو من الشمال إلى الشرق، ومن المفيد في هذا الصدد الاطلاع على كتاب (دليل الخليج) الذي ألفه بتكليف من الحكومة البريطانية جون جوردون لوريمر في نهاية القرن التاسع عشر، فهو يقدم معلومات مهمة عن الموقف البريطاني من إيران، فخلافاً لدول إسلامية أخرى، لم تبذل بريطانيا أي جهد يذكر لتقسيم إيران رغم مرورها بفترات تفكك وتدهور في نظامها المركزي، بل إن بريطانيا أهدت إيران مساحات من منطقة بلوشستان كانت تابعة لباكستان، وفي بعض الفترات تداولت لندن فكرة تقسيم أفغانستان وضم الجزء الشرقي منها إلى إيران، وهو أمر لم تفعله أي دولة غربية قبلاً ولا بعداً مع أي دولة إسلامية.

الملمح الثالث: تنامي الجهد الاستخباراتي الأمريكي في المنطقة بالتوازي مع الجهد الديبلوماسي.

لا مبالغة عندما نقول: إن العلاقات الأمريكية في المنطقة تُدار مخابراتياً وديبلوماسياً - بالتزامن - على نحو غير مسبوق، وهذا التنامي في دور وكالات الاستخبارات يفتح المجال واسعاً للحديث عن الاختراقات وتداعياتها في رسم السياسات واتخاذ القرارات، والاستخبارات الأمريكية لها دور قديم وخبرة واسعة في إذكاء الصراعات والتوترات في مناطق مختلفة من العالم العربي، ومن المهم هنا التذكير بالقصة التي رواها لقناة الجزيرة قبل ثلاثة أعوام حسن بيومي مدير إدارة الأمن الخارجي في عهد الرئيس جعفر نميري، فهي تلقي الضوء على الأسلوب الأمريكي في اللعب على التناقضات العربية، كشف بيومي أن الأمريكيين كانوا يريدون تمويل حركة جارانج الانفصالية في الجنوب إبان الثمانينيات، ولكنهم كانوا يحتفظون بعلاقات جيدة مع نظام نميري، فلجؤوا إلى تشجيع الخرطوم على احتضان ودعم مجموعات متمردة على نظام القذافي، وشاركوا في تدريبهم وتمويلهم وتجهيزهم بأوراق رسمية سودانية، وعندما حانت لحظة تهريبهم عبر الحدود إلى داخل ليبيا قامت الاستخبارات الأمريكية بتسريب الخبر إلى طرابلس، فكانت النتيجة اعتقال هؤلاء بمجرد عبور الحدود، وعندما تكشف للنظام الليبي دور الخرطوم في دعمهم اتخذ قراراً انتقامياً بدعم جارانج فأنشأ خطاً ساخناً انتقلت عبره طائرات كثيرة تنقل السلاح إلى الجنوب السوداني. (الجزيرة نت، برنامج: زيارة خاصة، ١٩-٨-٢٠٠٧م).

الملمح الرابع: تعمل واشنطن على برمجة الدول التي تحتلها بحيث يظل النظام القائم فيها مفتقراً إلى الوجود الأمريكي، وذلك من خلال إنشاء معادلة توازن مختلة بين أطراف الصراع داخلها، يسد خلخلها مؤقتاً الدور الأمريكي.

تنفذ الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية في العراق من خلال تمديد حالة الفراغ السياسي، وهي نجحت في ذلك بوسائل متعددة كان أبرزها: تفتيت المكونات العراقية إلى أقصى مدى ممكن، ثم تسعى في ذلك أخيراً عن طريق إعادة توزيع الصلاحيات بين المناصب الرئيسية في الدولة، وذلك ضمن خطة تشرف عليها الأمم المتحدة بدعم أمريكي، وتستهدف حشد جمع من الخبراء العراقيين الممثلين للأحزاب ذات الأغلبية بغرض إعادة صياغة مناصب وهيئات السلطة التنفيذية العراقية، ومن الأفكار المطروحة: تقليص بعض صلاحيات رئيس

الوزراء، ومنح بعض الصلاحيات الجديدة إلى رئيس الجمهورية ونائبه ونائب رئيس الوزراء، وهذا يعني أن هذه المناصب سوف تحظى بصراعات أشد سخونة إذا توسعت صلاحياتها. (انظر مقال: العراك السياسي في العراق، كينيث بولاك، مدير مركز سابات لدراسات الشرق الأوسط، التابع لبروكينجز ٣٠-٦-٢٠١٠م موقع بروكينجز العربي).

هكذا سوف يجد العرب أنفسهم جالسين في مختلف قضاياهم على طاولة ثلاثية، يجلس على مقعدها الأيمن: الوسيط الإيراني، وعلى مقعدها الأيسر: الوسيط الأمريكي، وربما تحولت الطاولة في بعض المراحل المتقدمة إلى ثنائية، بلا حاجة إلى مقعد ثالث.

هل انتصرت أمريكا؟ معايير النصر والهزيمة

مع رواج مصطلح الانسحاب في وسائل الإعلام بدأ الحديث عن «نصر» حققته المقاومة العراقية بإجبارها المحتل الأمريكي على الانسحاب، فهل حقاً يمكن تسمية «الانسحاب» الأمريكي» نصراً للمقاومة؟

لو لم تكن هناك مقاومة في العراق لما توفرت مسوغات للإبقاء على أعداد ضخمة من القوات العسكرية، إذن المقاومة في بعض مراحلها تقدم مسوغات البقاء للقوات، وعندما تشتد وتيرة المقاومة تصبح الخسائر المتزايدة مسوغاً عند بعض الناس لزيادة عدد القوات، وهو ما فعلته إدارة بوش التي كان ردها على تزايد أعداد قتلاها أنه زادت عدد قواتها، بينما يتخذها آخرون مسوغاً لتقليلها والانسحاب، وكلا الأمرين حدث في العراق، وأُذَكِّر هنا بما سبق طرحه من اتباع إدارة بوش سياسة «النصر البطيء».

الأمر معقد ولا يمكن بحال اختزاله في معايير سطحية تُهمل محركات الأحداث الأخرى ومسوغاتها بخلاف المقاومة، ونحن نتذكر تصريحات مسؤولين كبار في إدارة الرئيس السابق جورج بوش عن أهمية الوجود العسكري في العراق لعقود قادمة، وكانت هذه الإدارة تعرف جيداً كيفية التعامل مع الرأي العام الأمريكي وحمله على تقبل مستوى الخسارة في حربَي العراق وأفغانستان، في المقابل تبنت إدارة أوباما الاتجاه الآخر الداعم للانسحاب وجعلت منه عاملاً محفزاً للنجاح في انتخابات الرئاسة الماضية والكونجرس القادمة

إذن لا توجد معايير ثابتة في هذه الحالات، بل كل إدارة لها معاييرها ورؤاها الخاصة التي تنطلق من مصالحها، وفي بعض الأحيان قد تصل هذه الرؤى إلى حد التطرف يجعلها تؤيد هجمات مثل ما حدث في سبتمبر؛ لأن من شأنها أن تدفع إلى الأمام مشروعات حيوية تحتل مكاناً بارزاً في أجندة هذه الإدارة، والقدر المشترك بين الإدارتين يتمثل في إسقاط نظام صدام حسين، وإقامة نظام بديل يتسم بالهشاشة والولاء للمصالح الأمريكية، وهذا ما حدث بالفعل.

جردة حساب

وفق المعايير الحقيقية للنصر والهزيمة يمكن حصاد الآتي من تداعيات الاحتلال الأمريكي:

١- تحول العرب السّنة إلى رقم هامشي على الساحة السياسية بسبب المحاصصة الطائفية التي قلصت نفوذهم وقوتهم إلى ٢٥٪ في أحسن الأحوال، وصار ينطبق عليهم القول: ويُقضى الأمر حين تغيب تيم

ولا يُستأمرون وهم شهود

٢- فقد العراق قوته الإقليمية التي كانت تلعب دوراً بارزاً في مواجهة إيران شرقاً، ودعم القضية الفلسطينية غرباً.

٣- أصبح شيعة العراق يتحكمون في رصيد هائل من الاحتياطي النفطي الذي يمكن أن يحولهم إلى قوة كبرى - اقتصادياً وعسكرياً - في العقود القادمة تهدد الاستقرار في دول الخليج السنية.

٤- حدثت طفرة بارزة في طموحات وتطلعات التجمعات والأقليات الشيعية في منطقة الخليج بعد سقوط نظام صدام. فأي نصر يمكن الحديث عنه في هذه الحالة بمجرد انسحاب القوات الأمريكية، نعم ربما يمكن تلمس النصر في حالة ما إذا كان الانسحاب سيعقبه تسلم المقاومة للسلطة، أو تعديل نسب المحاصصة، أو عودة هيئة العلماء إلى الوجود بقوة على الساحة، أو تلاشي المكاسب التي حققها الشيعة على حساب السّنة بذهاب الاحتلال، لكن عندما لا يحدث أي شيء من ذلك كيف يسوغ وصف الانسحاب بأنه انتصار.

لا يبدو في الخضم العراقي المتشابك أفضل من المشروع الذي تطرحه هيئة علماء المسلمين برئاسة الشيخ حارث الضاري، فهو الأكثر شمولية في طرحه دون اتكاء على وسيلة واحدة، أو المغالاة في إطلاق العبارات الحماسية، فهو يؤكد على دور المقاومة العراقية، في الوقت نفسه الذي ينفي فيه تحقق انسحاب حقيقي من العراق، وقال الضاري في حواره مع صحيفة الرياض (١٧-٩-٢٠١٠م): «أما الحراك السياسي الوطني المناهض للاحتلال والمقاوم له فأعتقد أنه لم يتأثر بدعاية الانسحاب؛ لأن كل المناهضين للاحتلال العارفين بسلوكه خلال السنين الماضية يعتقدون أن الاحتلال لا زال موجوداً في العراق وهو لا يريد الخروج الفعلي الذي يمكن أن يتحرر به هذا البلد الجريح».

تعاني العقلية العربية التحليلية آفة «الاستغراق في المرحلة» التي تجعلها عاجزة عن رؤية الصورة الكاملة للأحداث والخطط واللاعبين، ولذلك نجد فريقاً ينظر إلى الانسحاب على أنه «انتصار»، وآخرين ينظرون إليه على أنه «ورطة» و«مأزق»، فهم يهتفون بالأمريكيين: لا تذهبوا بعيداً.

أوراد

أهل السنة والجماعة

من القرآن الكريم وصحيح السنة والنبوية

قال شيخ الإسلام: (فالأدعية والأذكار النبوية هي أفضل ما يتحراه المتحري من الذكر والدعاء، وسالكها على سبيل أمان وسلامة، والفوائد والنتائج التي تحصل لا يعبر عنها لسان، ولا يحيط بها إنسان).

في هذا الكتاب..

الثناء • الصلاة على الحبيب • الاستغفار • السؤالات • الاستعاذات

تفريج الكرب والهم • الرقية الشرعية • أذكار الصباح والمساء

للتوزيع الخيري والمبيعات في المملكة العربية السعودية - اليمن - السودان

دار رسالة البيان للنشر والتوزيع - هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - تحويلة ٥٠٢/٥٠٠ - جوال : ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

المنطقة الغربية : ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ - المنطقة الجنوبية : ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨ - القصيم : ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

الشرقية : ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ - مكة : ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠

الاحتلال الأمريكي للعراق
يغيِّر صيغته ويعيد ترتيب تحالفاته

طلعت رميح

وسط الضجيج الإعلامي الأمريكي حول سحب القوات القتالية من العراق، واعتبار هذا الانسحاب بمثابة إنهاء أمريكي للمهمة التي بدأت في منتصف عام ٢٠٠٣؛ يظهر تفحص الوقائع أننا أمام خطة جديدة للاحتلال أو أمام تجديد صورة الاحتلال ووضعيته وطريقة تحقيق أهدافه، يجري تغطيتها بخطة تضليل إعلامية جديدة، مختلفة عن تلك التي جرى تحت ستارها احتلال العراق، وعن تلك التي جرى العمل بها تجاه أوضاع هذا البلد في مرحلة قوة واندفاع المقاومة العراقية.. إلخ. لقد اهتم الإعلام مباشرة أو من خلال نقل تصريحات المسؤولين بقضايا الانسحاب الأمريكي الحادث من العراق - الذي لا جهة محايدة قالت بحجم وحدود هذا الانسحاب - من زوايا داخلية عراقية ارتبط أهمها بمدى قدرة أجهزة الأمن والقوات المسلحة العراقية على تولي ملفات الأمن بعد هذا الانسحاب، ومن زوايا أمريكية بعضها يتعلق بانتهاء مهمة القوات الأمريكية في العراق الآن بصفة جزئية وفي نهاية العام القادم بصفه كلية وربط ما يجري بالحاجة الماسة إلى تلك القوات للمشاركة في العدوان الجاري على أفغانستان، وبعضها آني وسياسي مباشر داخلي في الولايات المتحدة، بالربط بين الضجيج حول الانسحاب والانتخابات التشريعية المقبلة في الولايات المتحدة. غير أن ما يجري الآن في التغطيات الإعلامية لعملية سحب القوات الأمريكية والأساس في تصريحات المسؤولين الأمريكيين؛ ليس إلا خطة استراتيجية تنتظم وتسير في أربعة اتجاهات رئيسية، أولها: تحويل الهزيمة العسكرية الأمريكية أمام المقاومة العراقية إلى نصر في الترويج الإعلامي والتصريحات السياسية، في

عملية تكرارية لما حدث في معالجة الولايات المتحدة لهزيمتها في فيتنام. وثانيها: إعادة تجديد الاحتلال وتغيير نمطه من الاحتلال المباشر إلى ذلك الاحتلال غير المباشر، وما يرتبط بالنمط الجديد من تغيير في اللغة الإعلامية والسياسية الموجهة إلى الشعب العراقي المحتل وتجاهه. وثالثها: القيام بعملية واسعة مخططة (ومليئة بالارتباك أيضاً) لترتيب العلاقات بين النخب المتعاونة مع الاحتلال؛ لتشكيل سلطة جديدة أكثر قدرة على تنفيذ الخطط الجديدة. ورابعها: أن الولايات المتحدة تعمل الآن على أرض الواقع لوضع خطط وأسس وبدائل لمواجهة التطور الحاصل في الحركة الوطنية العراقية، حتى لا تتحول إلى تيار شعبي وطني جارف يطيح بالاحتلال الأمريكي والسلطة العراقية التي تشكلت منذ الاحتلال وحتى الآن.

انسحاب .. بلا استقلال

تؤكد السوابق التاريخية لعمليات الاحتلال الأمريكي لدول أخرى أن الاحتلال الأمريكي لم ينته بطريقة واضحة ومحددة وصريحة إلا في حالة واحدة هي الحالة الفيتنامية، إذ لا تزال القوات الأمريكية تحتل بلداناً منذ الحرب العالمية الثانية التي انتهت في منتصف القرن الماضي. ولا تخرج القوات الأمريكية من بلد احتلته إلا في حالة هزيمتها عسكرياً بصفة شاملة وقاطعة.

وفي الوقائع الجارية على الأرض العراقية فالثابت أننا لسنا أمام انسحاب شامل للقوة العسكرية الأمريكية بل نحن فقط أمام تقليل أعداد القوات الأمريكية التي تحمي عملية احتلال العراق. فوفق الوقائع المعلنة أمريكياً سيظل على أرض العراق بعد الانسحاب الحالي نحو ٥٠ ألفاً من الجنود الأمريكيين، وهو ما يساوي أكثر من ثلث القوات الأمريكية التي أنجزت عملية احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ (١٣٠ ألفاً)، كما أن الأرقام المتداولة حول أعداد شركات الأمن الخاصة العاملة في العراق – التي اصطلح على تسميتها بشركات المرتزقة – تشير إلى وجود عدد يتراوح بين ١٠٠ و١١٠ آلاف من العاملين بها في خدمة قوات الاحتلال، فضلاً عن أن المسؤولين في الخارجية الأمريكية قد أعلنوا – بصفتهم من صاروا مكلفين بملف العراق من قبل الإدارة الأمريكية بديلاً لوزارة الدفاع – عن التعاقد مع نحو ٧ آلاف من تلك الشركات لتعويض جهد القوات المنسحبة. وقبل هذا وذاك فإن سحب هذا القدر من القوات جاء ارتباطاً بقرار آخر جعل الجنود المنسحبين زائدين عن حاجة الاحتلال. لقد صدر قرار أمريكي، منذ نحو العام، بسحب القوات الأمريكية من شوارع بغداد وبقية المدن العراقية، وإعادة تموضعها في قواعد أمريكية داخل العراق، ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى كل هذا العدد الذي كان موجوداً على أرض العراق (١٣٠ ألفاً).

وفي التصريحات الأمريكية يبدو الأمر واضحاً أيضاً، إذ ثمة أقوال صريحة حول بقاء الاحتلال وسطوته، رغم هذا الانسحاب إذ أعلن المتحدث باسم البنتاجون أن الحرب لم تنته بعد وأن مكافحة الإرهاب ستظل من مهام قواتنا، بل وصل الأمر إلى حد قول ريموند ادرينو قائد القوات الأمريكية في العراق إن القوات الأمريكية ستبقى في العراق إلى ما بعد عام ٢٠١١م المحدد للانسحاب النهائي.

وقبل هذا وذاك فالوقائع الجارية على الأرض تؤكد أن الأمور لم تتغير كثيراً، إذ اشتبكت القوات الأمريكية مع مجموعات عراقية مقاومة في بعض مدن العراق بعد هذا الانسحاب، وكأن لا شيء تغير على صعيد الأعمال والمهام القتالية للقوات الأمريكية.

والخلاصة والأهم في ذلك كله هو أننا لسنا أمام انسحاب أمريكي مرتبط بحصول العراق على استقلاله، وإنما نحن تابعنا عملية انسحاب حددها الاحتلال، دون تفاوض مع المقاومة العراقية، كما هو انسحاب لا يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أو حتى الجامعة العربية، بما يغير طبيعة الأوضاع في العراق ما بعد هذا

الانسحاب. الانسحاب لا يأتي من خلال تفاوض جرى بين القوات والدولة المحتلة والمقاومة التي واجهتها في البلد المحتل، لتكون النتيجة إعلان استقلال البلد المحتل، وأهمية أي انسحاب كما هو معلوم في تغيير الصيغة السياسية للبلد المحتل، وتحويله من بلد محتل إلى بلد مستقل، وفي ذلك لم يتغير شيء.

الهزيمة إلى نصر

ما نشهده من وقائع وحديث بشأن سحب قدر من القوات الأمريكية المحتلة للعراق؛ هو عملية مخططة لتحويل الهزيمة العسكرية الأمريكية أمام المقاومة العراقية إلى نصر سياسي وإعلامي أو لنقل: إنها محاولة في هذا الاتجاه. والأمر ليس بجديد على الخطط والسلوك الاستراتيجي الأمريكي، إذ جرى العمل بتلك الخطة في معالجة الهزيمة العسكرية الأمريكية في فيتنام. فلم تنسحب القوات الأمريكية من فيتنام تحت إعلان صريح بالهزيمة العسكرية التي كانت واقعاً معلوماً للجميع، بل جرى الفصل الزمني بين وقوع الهزيمة والقيام بالانسحاب من جهة، وسقوط النظام الذي شكله الاحتلال من جهة أخرى، وكان الفارق الزمني عاماً.

كان الزعم الذي روج له هو أن القوات الأمريكية أنهت مهمتها في فيتنام وأن دورها صار مقتصراً على تدريب الجيش الفيتنامي الجنوبي – الذي بلغ تعداده المليون –وقيل وقتها: إنه سيكون قادراً على حماية فيتنام الجنوبية ونظامها في مواجهة القوى المضادة. جرى الترويج لتلك المقولات في وقت كان الأمريكيون قد قدّروا أن يصمد هذا الجيش أمام الثوار لمدة عام على الأكثر، وكان هذا هو الوقت الذي احتاجت إليه أمريكا لسحب قواتها لتبدو منسحبة وفق اتفاق لا على أساس وقع الهزيمة. وهو ما كان يبدي القوات الأمريكية منسحبة بعد أن حققت انتصاراً ببناء الجيش الفيتنامي وأنها تنسحب بعد أن أدت مهمتها، ومن بعد جرى التركيز على الدعم الصيني والسوفييتي لقوات الثوار وجعله سبباً من أسباب هزيمة هذا الجيش الفيتنامي.

في خطة الانسحاب الأمريكية من فيتنام الجنوبية، لم يجر إقرار أمريكي بالهزيمة التي وقعت شاملة وكاملة، وقدم الانسحاب والهزيمة من خلال لعبة المفاوضات مع الفيتناميين، وفق ما سماه المخضرم الأمريكي الاستراتيجي هنري كيسنجر بـ (الفجوة الذهبية). والفجوة الذهبية هي مساحة الوقت ما بين الإعلان عن الانسحاب بناء على اتفاق تفاوضي – وانتهاء الانسحاب – وسقوط النظام الذي أقامه الأمريكان في فيتنام الجنوبية. وهو ما ضمن ألا تنسحب القوات الأمريكية فور وقوع الهزيمة وتحت القصف، وفق مبدأ ومنطق الهزيمة الكاملة خلال أعمال قتالية، إذ كانت هناك مسافة من الوقت بين إعلان الانسحاب وسقوط النظام العميل وهو ما جعل من هُزم هو النظام العميل لا القوات الأمريكية.

والآن تحاول الولايات المتحدة تحويل هزيمتها في العراق إلى نصر. هذا هو ملخص ما يجري في التغطيات الإعلامية وأحاديث المسؤولين الأمريكيين، بشأن عملية سحب نحو ٨٠ ألف جندي أمريكي، وإبقاء نحو ٥٠ ألفاً آخرين بحجة التدريب والإسناد للقوات العراقية.

لقد حاولت التغطيات الإعلامية وتصريحات المسؤولين إظهار الانسحاب كأنه إعلان بإكمال الأهم في عملية احتلال العراق (أو تحريره)، وأن الانسحاب يأتي إنفاذاً لاتفاق سابق مع الحكومة العراقية، كما جرى الحديث حول قدرة الجيش العراقي وأجهزة الأمن على حمل مسؤولية ومهمة حفظ الأمن في العراق، وعن تحويل دور القوات الأمريكية الباقية إلى دور التدريب، وهو ما يعني القول إجمالاً: لقد نجحنا، وها نحن ننسحب وفق ترتيبات وأوضاع مستقرة أو في طريقها للاستقرار أو وفق علاقات وأوضاع مؤسسية مع سلطة أقمناها في العراق بعد الغزو.

احتلال جديد

في الخطة الإعلامية الأمريكية يجري تقديم الانسحاب الأمريكي على أنه ناتج عن انتهاء المهمة ومشفوع بقرار وقف العمليات القتالية، وذلك للإيهام بنهاية الاحتلال، بينما الواقع أن الاحتلال يعيد تجديد صورته متحولاً من الاحتلال المباشر إلى غير المباشر، وذلك هو الفارق بين ما حدث في فيتنام وما يحدث في العراق في قضية الانسحاب.

والانسحاب الراهن من العراق يذكرنا بتلك المرحلة التي مرت بها القوة العسكرية البريطانية التي كانت تحتل مصر. لقد أجبرت تلك القوة العسكرية في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي على الانسحاب من الشوارع والاختفاء عن الأعين، والبقاء في قواعد بعيدة عن العاصمة، لحماية نفسها من ضربات المقاومة الشعبية المصرية، فجرت بالمقابل عملية معقدة لتكثيف السيطرة السياسية على الحكم من خلال التابعين وأصحاب المصالح في بقاء الاحتلال. كان الاحتلال يتحول من الحالة المباشرة إلى حالة غير مباشرة توجد فيها القوة العسكرية

الجاهـــزة لتأمين الســـلطة المتعاونة، لكن دون انتشـــار في الشوارع لتفادي الضغط العسكري لحركة المقاومة الشعبية المصرية المشتدة في عام ١٩٥١.

وواقع الحـــال أن حقائق التاريخ تعلمنا أن الاحتـــلال – كل احتلال – كان يحاول دومـــاً إخفـــاء طابـــع وجـــوده واحتلاله العســـكري المباشر المستفز للشعب المحتل بأســـرع وقت ممكن، أو كان يحاول دوماً تزييـــف وجوده وتحويله من أمر مســـتفز إلى حالة عاديـــة أو طبيعية. كما أن ثمة أنماطاً من الاحتلال تجري دون استخدام القوة ودون إطلاق طلقة واحدة، وهي التي توصـــف بالاحتلال الثقافي والسياســـي والاقتصادي، وهـــي الحالة الأخطر على مصير الشـــعوب والدول المحتلـــة. كما التاريـــخ يعلمنا أن كل احتلال عســـكري قـــد ترافق مـــع احتلال ثقافـــي وقيمي وحضاري، فإذا نجح الاحتلال العســـكري في كســـر الإرادة للشعب المحتل فإن فعل تغيير الثقافة والهوية يصبح هو الشـــغل الشـــاغل للاحتلال، إذ الاحتلال الثقافي والحضـــاري والاقتصادي هـــو ما يجعل البلـــد المحتل وتلك القوة المحتلة في وضع مشترك، على صعيد الحياة اليومية.

وهكذا فإن مـــا يجري في العراق ليس إلا تحويلًا لصيغة الاحتلال من المباشـــر إلى غير المباشـــر، تحـــت ضغط الهزيمة العســـكرية التي جرت بقدر معين على يد المقاومة العراقية.

في المرحلة الأولـــى من احتلال العراق كان الفعل العســـكري هـــو الطاغي على مظهـــر وجود الاحتـــلال، إذ جرت عملية غـــزو وصراع عســـكري بين الجيشـــين الأمريكي (ومن معه من قوات عســـكرية خاصة من بريطانيـــا) والجيش العراقي، ومن بعد حين اندلعت المقاومة الشـــعبية العراقيـــة كان رد الفعـــل الأمريكـــي رداً عســـكرياً، فجرت المعـــارك متحركة من مدينـــة إلى أخرى، وهو مـــا جعل القوات العســـكرية الأمريكية تنتشـــر في مناطق الصـــراع كلها، وأن تمارس دورها في قمع المواطنـــين؛ بهدف تطويع إرادة الشـــعب العراقي بالقوة العســـكرية لإبطال رفضه للاحتلال، انتقالاً لمرحلة الاحتلال.

في تلك المرحلة كان الاحتلال العسكري المباشر هو الفعل الممكن، إذ لم يكن هناك جيـــش عراقي أو شـــرطة لتقـــوم بمهام الســـيطرة، وفي ذلـــك كان حاكم العراق أمريكياً يصدر القـــرارات بحل الوزارات وتشـــكيل الســـلطات الجديدة والجيش وأجهزة الأمن وتعيين الأحزاب السياسية ومجلس الحكم وصرف الاعتمادات المالية والســـماح بصـــدور الصحـــف والقنوات الفضائية أو عدم الســـماح بذلك. وذلك اســـتناداً إلى الســـيطرة بالقوة العسكرية في الشـــارع العراقي. لكن الأمور تغيرت على صعيد مؤسسات الدولة التي شكلها الاحتلال من جهـــة، وعلى صعيد الوضع الميداني للقوات الأمريكية من جهة أخرى، إذ تعرضـــت لحالة نزيف لم يعد لها قدرة على احتمالها بالاســـتمرار في البقاء في الشوارع.

الاحتلال الأمريكي لا يســـتهدف – مثل كل احتلال – اســـتمرار وضعية البقاء في الشـــوارع، وإلا كان الاحتلال فاشلاً وفي طريقـــه إلى الزوال، ولـــذا أدارت القيادة السياســـية والعســـكرية المحتلـــة دورة الاحتلال نحو توجـــه آخر، فدارت عجلة تشـــكيل ســـلطة عراقية تحت السيطرة العسكرية والسياســـية لقوات الاحتلال، فشهدنا قيام مجلس الحكم وبداية تشكيل الجيـــش العراقـــي وبقية أجهـــزة الأمن والاســـتخبارات، وأعيد تشـــكيل وهيكلة الـــوزارات والإدارات والعمـــل الإعلامي في الدولة العراقية الناشـــئة، ومعها بدأ الوجود العسكري المباشر لقوات الاحتلال في الاختفاء من الصورة المباشـــرة لدورة الأحداث، ولنصبح أمام نمط جديد وحالة جديدة لاحتلال العراق مختلفة عن حالة السيطرة العسكرية المباشرة.

كان اشـــتعال المقاومة العراقية هو ما عوق الإســـراع بتشـــكيل الدولة العراقية تحـــت الاحتلال، فجـــرى إقـــرار خطة عســـكرية أمريكية جلب على أساســـها قدراً أعلى من القوات العســـكرية بهدف الإســـراع بتغييـــر وضعيـــة الاحتلال من المباشـــر إلى غير المباشـــر عبر إنهاء قوة المقاومـــة العراقيـــة أو إضعافهـــا، والتي كان فعلها هو مـــا يعوق خطة التحول من الوجود والاحتلال العســـكري المباشر إلى الاحتلال الخفي. كان المستهدف من زيادة عدد القوات ومحاولة حســـم المعركة ضد المقاومة هو الإسراع بعملية تجديد مظهر الاحتلال عبر تكثيف القمع العسكري.

إعادة ترتيب النخب

في الشـــكل الجديد للاحتلال تحرص الولايـــات المتحـــدة على إخفـــاء الطابع العســـكري، وتحـــاول باســـتماتة تعميق الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية ليتحـــول الاحتلال إلى نمـــط جديد غير مباشـــر، لا يجلب صراعـــاً ومواجهة من قبل الحركـــة الوطنية العراقية. وفي ذلك تدخل الســـلطة السياســـية التي شكلها الاحتلال اختباراً جديداً بنخبها وأجهزتها وتوجهاتها، بعد انسحاب نحو ٨٠ ألفاً من الجنـــود الأمريكيين. الآن تحاول الولايات

المتحدة ترتيب أوضاع النخب والسلطة لتكون قادرة على أداء متطلبات الشكل الجديد. لقد اختارت الولايات المتحدة أن يجري الانسحاب عقب الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة ليجري الانسحاب بعد تشكيل الحكومة العراقية فيبدو أمر إكمال المهمة أكثر قبولاً، غير أن تلك الخطة واجهت تعثراً فعلياً. لقد شهد العراق ارتباكاً وتأخيراً وتشاحناً في عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بما عرقل عملية إعادة ترتيب أوضاع النخب وفقاً للوضع الجديد للاحتلال أووفق صيغته الجديدة، وقد ساهم في هذا الارتباك حالة التصارع على النفوذ داخل الحكومة الجديدة بين الاحتلالين الأمريكي والإيراني، وطبيعة النخب المتعاونة مع الاحتلال بوصفها ذات مصالح ضيقة، وربما يمكن القول أيضاً: إن الولايات المتحدة لم تر في هذا التأخير خطراً عليها وعلى مصالحها الكلية، إذ هي تستفيد من تلك الاختلافات والصراعات في إطار سعيها الدائم لتفكيك الحالة السياسية – بما في ذلك المتعاونة معها – وإدخالها في حالة صراعات لتظل جميعها في حالة أعمق من الارتباط بالولايات المتحدة.

النخب المتصارعة هي النخب ذاتها التي تعاونت مع الاحتلال في الأصل، وهي ذاتها التي أبدت قدراً من التعاون مع بعضها من قبل، وهي ذاتها التي قبلت بقواعد اللعبة، لكنها الآن تتمترس ضد بعضها.

والأصل أن الولايات المتحدة تريد تشكيل حكومة عراقية قادرة على الحصول على قدر من المشروعية أوسع من سابقتها وتستطيع توسيع دورها في أوساط الشعب العراقي وفق حالة أعمق من تقسيم الأدوار مع النفوذ والاحتلال الإيراني، وتلك هي المعضلة إذ تريد إيران حصة الأسد في حكم العراق. لقد طرحت الولايات المتحدة تشكيل حكومة تضم جناحي المالكي وعلاوي، لتشكيل حكومة موسعة الأطياف والدور تؤدي الدور الجديد ما بعد سحب هذا العدد من القوات ولتحويل الاحتلال إلى الصيغة غير المباشرة، لكنها حريصة في الوقت ذاته على أن تظل تلك الحكومة والنخب في حالة اعتماد عليها كل منها على حدة.

بدائل وخطط

في إدارة الولايات المتحدة لاحتلال العراق في المرحلة الراهنة تسعى إلى الامساك بكل خيوط الحركة السياسية والعسكرية والشعبية في العراق، لتظل قادرة على مواجهة تحدي بقائها بوصفها دولة محتلة. وهي إذ شيدت أكبر وزارة لها في الخارج، فهي تحاول استمرار حالة الصراع على الأسس ذاتها التي غرستها في العراق منذ الاحتلال من الفرز الطائفي والعرقي، كما تؤسس عملياً لاشتعال حرب أهلية في العراق ووقوع صراع عربي إيراني على أرض العراق.. إلخ، باعتبار أن ذلك يمثل بدائل أمامها لاستمرار ضعف المكون الوطني العراقي ويعوق ويفرض تحديات حقيقية في مواجهة الحركة الوطنية والعربية والإسلامية المناهضة للاحتلال.

وهنا يبدو ما قاله نوري المالكي بشأن القائمة العراقية، بمنزلة الحدث الكبير فعلاً، إذ هو يدفع الأحداث بين الكتل الانتخابية إلى حالة خطرة فعلياً. حيث قال: إن قائمة علاوي قائمة سنية. والوصف له هدف سياسي مباشر، إذ يحاول المالكي الضغط على أقرانه من أتباع الحكيم وقطع الطريق عليهم في بعض الخطوات التي خطوها في المفاوضات مع القائمة العراقية. أو هو يريد إحراجهم في الأوساط الشيعية، وربما لدى الطرف الإيراني، بأنهم ليسوا فقط ذاهبين بعيداً عنه، ولكنهم ذاهبون إلى تغيير معادلة الحكم التي يحاول هو إرساءها، بأن يكون رئيس وزراء العراق من الطائفة الشيعية. لكن المغزى الأهم هو أن المالكي يشدد على الرؤية الأمريكية للوضع العراقي التحتي بعيداً عن لعبة التحالفات بين النخب العراقية المتعاونة مع الاحتلال. وكذلك فإن ما فجره علاوي من أن الولايات المتحدة تهدف إلى تشكيل حكومة عراقية ترضى عنها إيران هو بمنزلة تحريض في الجانب المقابل، مع أن الطرفين متعاونان مع الاحتلال الأمريكي.

إن كل ما يجري من خلافات وصراعات، ليس بعيداً عن الأيدي الأمريكية وعن سيطرة قوات الاحتلال، بما يوضح طبيعة الخطة والدور الأمريكي في العراق حالياً ومستقبلاً في المرحلة المقبلة، إذ لا أحد يصدق ما يلمح إليه المسؤولون الأمريكيون وبعض القوى السياسية، من أن الأمور تجري بعيداً عن الأيدي الأمريكية.

الآن..

" من لم يتبين معنى الألفاظ المفردة من القرآن أُغلق عليه باب التدبر "

بدر
٠٥٠٨٩٤٨٩٤٧

الرياض ـ هاتف ٤٥٤٦٨٦٨ تحويلة ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس ٤٥٣٢١٢١

المشاريع ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ـ ٠٥٠٢٢١٠٩٢٠ـ ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ـ ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ـ ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

جدة ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ مكة والمدينة ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ الجنوبية ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨

الشرقية ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ القصيم ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي ...رؤية برويّة

حـــــــــارث الأزدي

انســـحاب قبل الموعد بعشـــرة أيام، وآليات تتوجه من العراق إلى أفغانســـتان، وإنجـــاز احتلالي متهالك فيما يسمى العملية السياسية الجارية في العراق تحت حراب المحتلين، وخطاب للرئيـــس الأمريكي يخلو من أي كلمة للنصر ولم ترد فيه إشـــارة إلى نهاية الصراع وانسحاب تحت جنح الظلام كانسحاب اللصوص، ودعوات متتالية لقبول الجانب التركي الانســـحاب عبـــر أراضيها؛ فهل هـــذا يعد إنجازاً للمهمة أم تملصـــاً منها، والأمر برمته صناعـــة إعلامية أريد لها أن تكون ثقيلة فإذا بها تطيش كسابقاتها من صفحات الاحتلال.

إن نظـــرة متفحصة للمشـــهد العراقي تنبئ عن مدى الإحبـــاط الذي واجه إدارة الاحتلال الأمريكي في كيفية التملص من المســـتنقع العراقي الذي ظن الأمريكان لأول وهلة أنه سيكون نزهة تتابع بعده سقوط أحجار الدومينو وإعـــادة هيكلة المنطقة وإدخال الكيان الصهيوني بوصفه لاعباً أساسياً وحيداً ممتلكاً للقوة النووية وبذا يضمنون

تقسيم المنطقة حســـب رؤيتهم باعتمادهم أوراقاً جديدة تتمثل بالأدوات الجديدة التي انتدبوها تساندها مراكز القوة الجديدة باستبدال القديمة منها ذات البعد الأيديولوجي والكثافة الســـكانية بعد أن غيبوا الشـــارع العربي وحكموه بهراوة الحديد والنار.

المشهد السياســـي العراقي ينظر إلى هذا الانسحاب بنظرتين لا ثالث لهما؛ الأولى: ترى أن الوقت غير مناسب لانسحاب هذه القوات لأن البلاد تُعاني فراغاً سياســـياً وخروقات وقلاقل أمنية أي لا تزال الفوضى التي أحدثها الأمريكان لدى غزوهم العراق سارية على صعيد المشهد العراقي. والثانية: ترى أن الانســـحاب الأمريكي له إيجابياته ومنها أنه يمثل خطوة أولى للتخلص من الاحتلال وتبعاته. فهو أي المشـــهد السياسي في العراق يتمثل بفســـطاطين أحدهما: يندرج تحت راية المحتل والقبول بنتاجه من دستور وعملية سياسية قائمة على المحاصصة والتقسيم العرقي والطائفي، والآخر: فسطاط المناهضين للمحتل ورفضهم له بأشكاله وفعالياته كلها.

أصحاب النظرة الأولى هم من يســـتند إلى الاحتـــلال في أموره كلها وهو ليس مهيّأً للقيام بأعباء ما بعد الانســـحاب فلا شـــك أن أصحاب

هذا الرأي يدركون أنهم معنيون بهذا الانسحاب وأن أوراقاً ستحترق وأوراقاً ستذهب أدراج الرياح وأخرى ستخضع للمساءلة والحساب، وليس أدل على ذلك من تشبثهم بالاتفاقيات المذلة والمهينة وفيما يسمى بالاتفاقيات الأمنية طويلة الأمد. وعزاء هذه الشرذمة بقاء قوات احتلال بقوام خمسين ألف مقاتل بكامل عدتهم مهمتهم الإبقاء على الكائن المسخ المسمى بالعملية السياسية.

فالأدوات التي انتدبها الاحتلال لمشروعه لم تكن في يوم من الأيام قادرة على إدارة الدولة ولن يكون ذلك لها لما تفتقده من عمق جماهيري؛ فسوء الخدمات بل انعدامها سمة مميزة لحكومات الاحتلال المتعاقبة، والفساد الإداري والمالي والسرقات وحرق المستندات وسرقات المصارف مسكوت عنها بين الكتل والأحزاب المنضوية تحت الراية الاحتلالية. أما الصراع والتدافع للبقاء على قيد الحياة أي البقاء في السلطة الصورية التي يعبر عنها خير تعبير تمسكهم بكرسي الحكم وعدم تركه لشركاء الأمس خصوم اليوم؛ يدل دلالة وثيقة على أن ما يسمى الديمقراطية زيف وبهتان ليس له من الواقع ما يصدقه.

لاشك أن عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي ستتغير فيه المعادلات وترتبك فيه الموازين؛ فالقوى المناهضة للاحتلال رحبت بهذا الانسحاب من باب أنه يعد نصراً في ورقة من أوراق الصراع وقد عبرت عنه خير تعبير حينما قالت: إن الصراع لم ينته بعد. ومن هنا تنبع النظرة السديدة لمجريات الصراع الدائر على أرض الرافدين؛ فالمحتل جاء بمخطط تقسيم العراق وإلهاء شعبه بصفحة الصراع الطائفي والعرقي وهذه لا تزال فيها المحاولات الاحتلالية جارية على قدم وساق وكيف لا وعرّاب التقسيم بايدن هو من يمسك بملف القضية العراقية وهو صاحب أطروحة التقسيم على أساسين مختلفين أولهما الطائفية وقد انتدب لها أدوات شحن طائفي لا تمانع أن تحرق الأرض من أجل عرض من الاحتلال، وانتدب أدوات أخرى عنصرية تتاجر بمسميات القومية لتقتطع من أرض العراق إقطاعيات لها وشعوب هذه الأرض تتضور جوعاً وألماً من مخططات محتل غادر أوغل في الجريمة حتى باتت الجريمة تُعرف باسمه.

إن الانسحاب الأمريكي من العراق موجه بالأساس إلى الداخل الأمريكي لا سيما أن انتخابات الكونغرس الأمريكي على الأبواب بعد قرابة شهرين ليقول أوباما: إنه وفى بوعده الانتخابي، ولكنه سيواجه صراعاً محتدماً إزاء الداخل الأمريكي الذي يعاني البطالة والأزمة المالية العالمية، واتجاهات الرأي في هذا الداخل تدفع إلى الاهتمام بأفغانستان وحربها الدائرة منذ تسع سنوات، ولم تحقق الولايات المتحدة شيئاً من أهدافها فهو محاولة يائسة للتخلص من أعباء حرب مكلفة أرهقت ميزانيتهم من دون طائل، فالشعب العراقي الذي مورس عليه الظلم بأنواعه كافة استطاع بكل ما أوتي من قوة ولحمة مجتمعية وميزات أن يواجه الصفحات الاحتلالية بأنواعها كافة؛ فهو الذي تصدى لصفحات التقسيم وبيع الثروات والشحن الطائفي بل إن انتخاء نخب من هذا المجتمع وانطلاقها لقيادة مقاومة أبهرت العالم بأسره بسرعة انطلاقها وثباتها ووعيها لمجريات الأحداث واستطاع معظمها السير وسط حقل الألغام الذي زرعته إدارة الاحتلال بثبات ورؤية صائبة أذهلت المخططين للمؤامرات من دهاقنة الغرب ومراكز بحثه ومحاربيه القدامى والمحدثين على حدٍّ سواء.

يعد الانسحاب الأمريكي في العرف العسكري والسياسي هزيمة نكراء لقوة غاشمة أرادت تغيير ديمغرافية المنطقة ولم تستطع ذلك بتصدي شعوب هذه المنطقة للمشروع التفتيتي الذي كان يستهدفها بل إن من نتائج هذا العدوان إدراك هذه الشعوب لحجم المخطط الذي يستهدفها.

والانسحاب الأمريكي الذي سبقه قبل نحو عام من الآن انسحاب القوات القتالية إلى قواعدها لم يكن صادقاً فيما ادّعته الإدارة الأمريكية؛ فعلى مدى الأشهر الماضية كان هناك رصد لتجوال القوات المحتلة من دون مشاركة للقوات التي أنشأتها وأطلقت عليها اسم الجيش العراقي الجديد فمثلما كان الانسحاب إلى القواعد الذي رافقته خروقات لم يستطع القادة الأمريكيون الإجابة عنها أو تفسيرها ستتعرض إلى النقطة القاتلة لهذه الصفحة حين تحدث اشتباكات أخرى هنا أو هناك بين المجاميع المسلحة وبين قوات الحكومة العاجزة بالأساس عن صدها، عندها ستستدعي قوات الاحتلال مرة أخرى؛ فمن أي باب سيفسر تدخل القوات التي قوامها خمسون ألف مقاتل وتوصيفها أنها لأغراض التدريب والاستشارة، أما الشركات الأمنية التي أوصت الإدارة الأمريكية بمضاعفة أعدادها فمشهود لها جرائمها في الساحة العراقية فقد وصل عددها إلى أكثر من مائة وعشرين ألف مقاتل أمني؛ فهل هذا الانسحاب يعني انتهاء المهمة كما علقها بوش في أيار مارس من عام ٢٠٠٣ وادعاها أوباما في ٢٠١٠ مع بقاء

القواعد الاحتلالية وهذا الجيش الجرار ممن يطلقون عليهم كوادر التدريب والشركات الأمنية التي مهمتها حفظ المنجز الاحتلالي الخاوي والمتهالك؟ ذلك كله يقودنا إلى القول: إن الانسحاب على الرغم من أنه يمثل صفحة هزيمة للمحتل ونصراً لأبناء العراق الغيارى إلا أن المعركة لم تته بعد فلا تزال هناك صفحات معدة لإدامة الصراع وابتعاث الطائفية السياسية ودعم أدوات الاحتلال التي استترت بغبار دبابة المحتل لحكم العراق.

إن انسداد الآفاق الثلاثة السياسية والعسكرية والأمنية دعت إلى التعجيل بالانسحاب وفتحت الباب واسعاً للتكهن بمستجدات أخرى لا تقل أهمية عن أي مرحلة من مراحل الاحتلال ذات الأعوام

السبعة.

عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي إن كان هناك انسحاب بالمفهوم السياسي والعسكري سينفتح على سيناريوهات متعددة ومخططات احتلالية أخرى قادمة وأخرى تتبع لدولة التمدد الإقليمي التي اتخذت من وجود الاحتلال مرتكزاً لتدخلاتها التي أمنتها بعملائها مزدوجي الولاء فهي تعلن اعترافها بنتاج الاحتلال من جهة، وقد كان ذلك منذ انبثاق ما يسمى مجلس الحكم الذي يمثل إرادة الاحتلال في تقسيم المجتمع وتوزيع النسب عليه كل حسب تبنيه لمقررات الاحتلال قبل الغزو في مؤتمري لندن وأربيل، وفي الوقت نفسه تدفع في تقوية وإمداد المليشيات الإجرامية التي يكمن عملها في تقليل الزخم المقاوم على الاحتلال بمهاجمتها المناطق الحاضنة للمقاومة والرافضة لوجود المحتل.

إذن المشهد مفتوح ومعقد في الوقت نفسه فأدوات العملية السياسية يشهدون تناحراً وتخاصماً وصل إلى حد كسر العظم فيما بينهم فكل يريد أن يستأثر في الحصة الكبرى من رضا الاحتلال واعتماد الجارة المتمددة، فاليوم يتركز الصراع في أطراف كانت متحالفة فيما بينها بالأمس القريب، وإن توافقاتها لم تكن واقعاً ملموساً لولا الشحن الطائفي الذي يمثل شريانها المغذي لاستمرار بقائها معتمدة من الاحتلال والدولة الإقليمية المتمددة. وقد واجهوا في الفترة الأخيرة على الرغم من استفرادهم بالحكم تشظياً وتناحراً صعبت معه حتى وسائل الضغط الاحتلالية والإقليمية لخطورة الدور الذي يقومون به في خيانة الشعب. الدستور الملغوم الذي أقروه على عجل لأمور لم تكن خافية على القوى الرافضة للاحتلال وقد أشرت بوضوح إلى مواطن التلغيم فيه أقروا اليوم أن هناك أكثر من مائتي مادة تحتاج إلى تعديل، والتعديل بحد ذاته يحتاج إلى نسف العملية السياسية بالكامل لتصل إليه، والصلاحيات المستفردة بالحكم حين أودعوها مركزاً ضمنوه لهم في بداية هذه العملية المسخ تحتاج اليوم إلى تقليص وتوزيعها بأسلوب آخر، والأمر بكلياته وجزئياته ينم عن معضلة لا يتوصلون معها إلى حل ما دامت زمر الاحتلال هي من يتحكم بمفاصل الحكم، ومن ثم فإن الانسحاب سيفتح الباب واسعاً أمام تحديات خارجية وداخلية لا يستقر معها العراق لعقود قادمة. أما القوى الرافضة للاحتلال بميادينها الثلاثة السياسية والعسكرية والإعلامية فقد أشارت في بيانات تناقلتها وسائل الإعلام أن هذا الانسحاب يعد مقدمة للنصر على المحتل وبه سقطت ذرائعه جميعها في تسويق الديمقراطية وإعادة إعمار العراق وإحلال النظام فيه؛ فمثلما عمل المحتل على إيجاد مساحة واسعة لمخططاته بما يسمى الفوضى الخلاقة ها هو اليوم يخرج بالفوضى نفسها تاركاً العراق حلبة واسعة للصراع الإقليمي والدولي.

إن دعوة القوى الرافضة للاحتلال للتنبه واليقظة وأخذ الحذر يدل على عمق تفكيرها السياسي تجاه مستجدات الأحداث، ويظهر ذلك بتحذيراتها من الانخراط بمشاريع سيطرحها المحتل لاحقاً فيما يسمى صفحة سد الفراغ أو غيرها من المسميات التي تختار بعناية إعلامية فائقة مع التأكيد على فراغ محتواها.

بقي أن نقول: إن الفوضى التي أحدثها المحتل والاعتماد المطلق على أدوات أثبتت التجربة فشلها وخروجه بهذه الصورة القبيحة كدخوله وتنصله عن كل طروحاته من جعل العراق بلداً يحتذى به في الديمقراطية والحريات تماثلها تصريحات أوباما نفسه حين قال: سنترك العراق للعراقيين وأنه سينسحب انسحاباً مسؤولاً.. ذلك كله محط نظر وتدقيق للقوى المناهضة للمحتل، وإن قيمة الإنجاز الذي يتبجح به المحتل ومن جاء معه لا يساوي حبر الورق الذي يكتب به.

إن عراق ما بعد الانسحاب سيكون بإذن الله للعراقيين الذين أجبروا المحتل على خروجه بهذه الصورة المذلة وإنهم قادرون على بناء صرح العراق من جديد بعون الله.

جديد

مجلة البيان

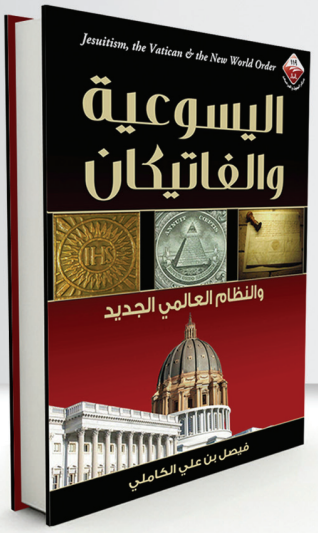

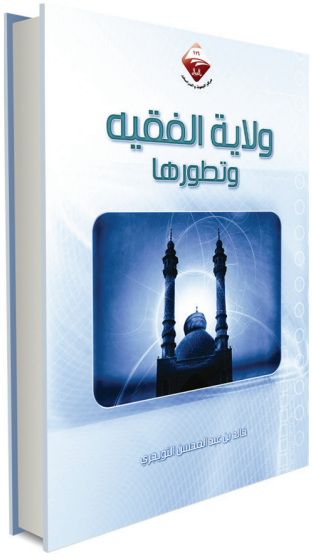

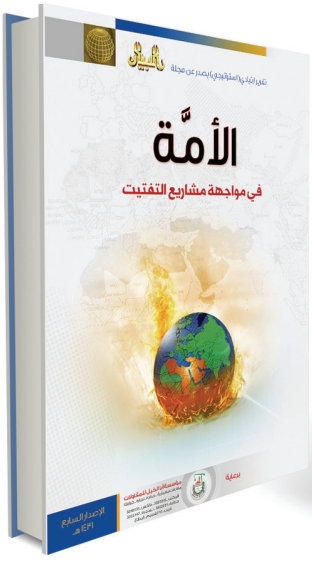

تحت إشراف / د. محمد بن عبد الله الدويش

الأبعـــاد الإستراتيجـــية والإجرائية للاحتلال الأمريكي في تقسيم العراق

د. عبد الرحمن سلوم الرواشدي(*)
alruashdy@yahoo.com

الأمة الإســـلامية مصطلح لطالما ســـبب القلق والرعب للدول الغربية وللماســـونية العالمية، ولذا عملـــت جاهدة وبكل ما أوتيت من قوة ومكـــر وخبث على تفكيك هذه الأمـــة الواحدة، وتفتيتها إلى دويلات ليسهل الســـيطرة عليها. وما اجتمع الغرب الصليبي والصهيونـــي على تباين أهدافهم مثلما اجتمعوا على هذا الهدف، وما حدثت عملية تقســـيم أو تم التخطيط لها إلا أعقبها مباشرة إنجاز للصهيونية العالمية، وتجلت أول أعمالهم التقسيمية في إنهاء الخلافة العثمانية التي مثلت على ضعفها أهم الرموز السياســـية لوحدة الأمة الإســـلامية، وبعد أن تداعى الاستعمار الأوروبي على البلدان الإســـلامية ولاســـيما العربية توافق على تقسيم البلدان العربيـــة ضمن معاهدة ســـايكس- بيكو عام ١٩١٦، وتم ترســـم الحدود التجزيئية بين البلدان ليسهل الاستفراد بكل كيان سياسي، فأعقـــب ذلك بعام وعد وزير الخارجية البريطاني بلفور للصهاينة بإقامة وطن يهودي لهم في فلســـطين، وبعد تقسيم الوطن العربي إلـــى ما يزيد عن ٢٠ دولة عمدت الماســـونية العالمية وأدواتها إلى تقســـيمها إلى أربع دوائر؛ الأولى: دائرة الهـــلال الخصيب التي تشمل العراق ودول الشام. والثانية: دائرة وادي النيل، وتضم مصر والســـودان. والثالثة: دائرة الجزيرة العربية، وتشـــمل دول الخليج واليمن. والرابعة: دائرة المغرب العربي.

وحينما استطاعت بعض الدول العربية لا سيما المؤثرة في تلك الدوائر أن تستجمع قواها وتشكل قوة عسكرية واقتصادية مقتدرة في المنطقة أفزع ذلك الدوائر الاســـتعمارية الغربية والصهيونية، فطرحت مشاريع تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، وكان البدء بالدول العصية على المشـــروع الصهيوصليبي وفي مقدمتها العراق، يقول د. عبد العزيز كامل في مقال له في مجلة البيان بعنوان (تقســـيم العراق.. الضرر والضرورة): قامت (نظرية الأمن الصهيوني) على ســـت دعائم، ومنها: تفتيت وتقســـيم الدول العربية، والعراق كان دائماً فـــي طليعة الدول العربية المســـتهدفة بالتفتيت، في ضمن قائمة من الدول العربية الأخرى. وفي تقـــرير المنظمة الصـــهيونية العالمية الذي نشـــرته مجلـــة (كيفونيم) «اتجاهـــات» الصهيونية الصـــادرة في ١٤ فبراير ١٩٨٢م، والـــذي نقلته في حينه صحيفة (الأهـــرام الاقتصادي) المصرية؛ جاءت عبارات صريحة تحكي ما يحدث للعراق الآن، وما يُدبَّر لسورية من ذلك الأوان: العراق الغنيّ بنفطه، والفريســـة للصراعات الداخلية، هو في مرمى التشـــتيت الصهيوني، وانهياره سيكون بالنسبة لنا أهم من انهيار سورية؛ لأن العراق يمثل أقوى تهديد للدولة العبرية في المدى المنظور.

وقبل ذلك ظهر كتاب في عام ١٩٥٧م بعنوان (خنجر إســـرائيل) للكاتـــب (ر. ك. كرانيجيا)، وقد تضمن ذلك الكتاب وثيقة عرفت باســـم (وثيقة كرانيجيا)، على اســـم ذلك الصحفي الهندي وكان الرئيس المصري الأســـبق (جمال عبد الناصـــر) قد أعطاه إياها لنشرها، بعد أن تسربت من هيئة أركان الجيش الصهيوني، وهذه الوثيقة تتضمن مخططات مســـتقبلية حول تقسيم البلدان العربية تقســـيماً جديداً بعد تقســـيمات (ســـايكس بيكو)، وفيها اقتطاع دولة كردية في العراق، وأخرى شـــيعية فـــي جنوبه! وعندما زار (بنيامين نتنياهو) واشنطن عام ١٩٩٦م؛ قدَّم له المحافظون الجدد من اليهود مشـــروعاً لتقسيم العراق، ليرتّب على أساسه سياسات الدولة الصهيونية العســـكرية في المرحلة المقبلة، وقد أُعيد تطوير وتقديم هذه الأفكار في مشـــروع يحمل اسم (بداية جديدة) عام ٢٠٠٠م. ودعا المؤرخ الإســـرائيلي (بينـــي موريس) في حديث إلى إحدى الإذاعات الأمريكية إلى تقسيم العراق بعد غزوه، وقال: «إن العراق دولة مصطنعة (!!) رسمها الإنجليز، وخلطوا فيها عشوائياً شـــعوباً وطوائف لا تريد في الحقيقة أن تتعايش مع بعضها»! وهو المعنى نفســـه الذي كان يردِّده المؤرخ الأمريكـــي اليهودي (برنارد

(*) المشرف العام على موقع وكالة حق الإخبارية www.haqnews.net

لويس) الذي كان يَعدُّ العراق أيضاً كياناً غير طبيعي، قام على أساس خطأ تاريخي تسببت فيه إنجلترا، وإن احتلال العراق ثم تقسيمه فرصة لتصحيح ذلك الخطأ.

إن مشروع تقسيم العراق له عمق تاريخي وأبعاد عقدية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، وقد حظي باهتمام الباحثين وأصحاب القرار منذ أمد بعيد وأعدت دراسات ومؤلفات عدة لتغطية هذا الجانب وهي متجددة لتجدد تداعياته وتطوره على الساحة السياسية.

ومواكبة لتغطية مجلة البيان في معالجة الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية وتداعياته على المشهد العراقي فإننا سنقتصر في هذا المقال على الأبعاد الإستراتيجية والإجرائية لتأثير الاحتلال الأمريكي في تقسيم العراق.

تقسيم العراق مشروع أمريكي

يمكن أن نرصد الدور الأمريكي في مشروع تقسيم العراق من خلال ثلاث حقب زمنية وهي: ما قبل احتلال العراق، وفي أثنائه، وما بعد الانسحاب الأمريكي، واعتمدنا في الحقبتين الأولى والثانية على معطيات إستراتيجية وإجراءات عملية، وأما الحقبة الثالثة فهي قراءة مستقبلية بناء على ما سبق.

تقسيم العراق قبل الاحتلال الأمريكي:

مثّل تقسيم العراق إلى دويلات إثنية إحدى أهم الاستراتيجيات في السياسة الأمريكية التي رسخها اللوبي اليهودي في الإدارة الأمريكية، ولذا كان أحد أهداف الاحتلال ولم يكن وليدة الأزمة السياسية الراهنة في البلاد، أو حتى نتاج الغزو الأمريكي للعراق، بل كان أحد أهم الأهداف الحقيقية الخفية للاحتلال، من أجل الحفاظ على المصلحة الأمريكية والصهيونية التي اقتضت إسقاط «الدولة العراقية»، والسيطرة على الموارد النفطية، وتقسيم العراق، فقد ذكر مركز «جلوبال ريسيرش» الكندي المستقل، وهو مجموعة بحثية إعلامية، في دراسة نشرت له في تشرين الأول - أكتوبر عام ٢٠٠٢: أن تقسيم العراق على أسس عرقية، وإعادة ترسيم الحدود القومية كان جزءًا من أجندة السياسة الخارجية والأجندة العسكرية للولايات المتحدة، وذكر مركز ستراتفور في تقرير له: أن إحدى الاستراتيجيات الأساسية طويلة الأمد التي يدرسها مخططو الحرب الأمريكية هي استراتيجية تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق منفصلة. وتحت هذه الخطة سينتهي وجود العراق، والدويلات هي: الأولى في وسط العراق الذي يسكنه العرب السنة وسيتم ضمه إلى الأردن ليشكل «المملكة الهاشمية المتحدة»، والثانية كردية في شمال العراق والشمال الغربي، بما في ذلك الموصل وحقول النفط الواسعة في كركوك، والثالثة شيعية في جنوب العراق، بما في ذلك البصرة، وعلى الأرجح سيتم ضمها إلى الكويت (أو إلى إيران).

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية أن الهدف الأمريكي في العراق هو تشكيل مملكة هاشمية متحدة تضم بين دفتيها الأردن والمناطق السنية بالعراق. كما كرر ذلك للتليفزيون الروسي الخبير الصهيوني في شؤون «الإرهاب»، «إيهود سبرينزاك»، يوم ٢٤ سبتمبر، وأكد أن معدي خطة «المملكة الهاشمية المتحدة» هما «ديك تشيني» و«بول وولفويتز»، وهما من أقوى الصقور في إدارة بوش الابن.

وطرح كيسنجر مشروعاً في العام (١٩٧٣) وأثير مجدداً في العام (١٩٨٣) ولا يشمل تقسيم العراق فحسب وإنما يشمل تقسيم كل الدول العربية على أسس (إثنية وطائفية) وطرح مجدداً في العام (١٩٩٨) عندما سن الكونجرس الأمريكي مشروع قانون «تحرير العراق».

وأما على مستوى الخطوات الإجرائية فيتمثل بالتالي:

- الضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار يحدد المناطق الآمنة للأكراد والشيعة، وبموجبه فرضت أمريكا مناطق محظورة الطيران على الدولة العراقية لحماية الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال، دعماً لهما في بناء كيان سياسي مستقبلي يمكن الإفادة منه لاحتلال العراق ومن ثم تقسيمه.

- ترسيخ الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تقسيم العراق (تحت عنوان الفيدرالية) (وحق الأكراد في تحقيق المصير) وعدّه واحداً من الخيارات المطروحة أمام المعارضة العراقية قبل الحرب على العراق في اجتماعها بلندن في كانون الأول ٢٠٠١ ومن ثم في واشنطن في آب ٢٠٠٢ وفي أربيل في تشرين الثاني ٢٠٠٢.

- دعم الإدارة الأمريكية للدراسات الداعية إلى تقسيم العراق ومنها ما طرحته جامعة تكساس من خريطة للتوزيع العشائري للعراق وحددت أسماءها ومناطق نفوذها (ومذهبيتها) ووضعتها كما يبدو أمام المخابرات الأمريكية لاستغلالها في تنفيذ فكرة التقسيم الإثني للسكان في العراق، وما اقترحه أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا والباحث في معهد (انترابرايز) الصهيوني (جون ديو) في مقال في صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) من التعجيل بتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم، وكتب أستاذ قانون أمريكي آخر، وهو (آلان توبول) أحد مستشاري الحكومات الأمريكية المتعاقبة، وأحد منظِّري اليمين الإنجيلي في إدارة بوش، كتب في موقع (Military) الخاص بالجيش الأمريكي مقالاً يدعو فيه إلى البدء في إنجاز مشروع تقسيم العراق، معتبراً أن دول العالم التي وصل عددها إلى ١٩٣ دولة لن يضيرها شيء إذا زادت من أعضائها لتصبح ١٩٦ دولة بعد نشوء الدول الجديدة في العراق!

مشروع التقسيم في أثناء الاحتلال

في هذه الحقبة سبقت الخطوات الإجرائية الدعوات التي أطلقها مسؤولون في الإدارة الأمريكية، والقرارات التي اتخذتها مؤسسات سياسية أمريكية، ولعل من أبرز الإجراءات التي اتخذتها القيادة الأمريكية تعزيزاً لمشروع تقسيم العراق ما يلي :

– إقرار المحاصصة العرقية والطائفية في تشكيل مجلس الحكم إبان الاحتلال الأمريكي.

– التأكيد على مسألة الأغلبية الشيعية والأقلية السنية (وهي أكذوبة فنّدتها دراسات عدة) وبناء القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على وفقها.

– تضمين بذور التقسيم في الدستور العراقي الجديد، ولا سيما في المواد المتعلقة بالفيدرالية شكلاً، والتقسيم مضموناً، ومعلوم أن صياغة هذا الدستور أُسندت إلى اليهودي (نوح فيلدمان)!

– تغيير قانون الجنسية العراقي وإصدار قانون جديد يمكن بواسطته منح الجنسية لآلاف العوائل القادمة من الخارج، وبشكل فوري وسريع اغتناماً للفوضى العارمة التي شهدها العراق؛ سعياً لاستيطانهم وتخندقهم لاسيما في المناطق الكردية والشيعية تنفيذاً لقرارات مؤتمر المعارضة في لندن في العام ٢٠٠٢.

– تغذية الفرز الطائفي والعرقي وترسيخ المحاصصة الجغرافية، ترغيباً بالتعويضات المالية، وترهيباً بتصعيد العنف الطائفي والعرقي، ومن ثم التمهيد لحرب أهلية تجلت بعد تفجيرات سامراء ٢٠٠٦، والغرض منها ترحيل العوائل إلى مناطق أغلبيتها، فكانت ضد العوائل السنية – وهي الأشد – في المناطق الجنوبية والعربية في المناطق الشمالية ولاسيما في محافظتي كركوك وديالى، وضد العوائل الشيعية في غرب العراق وشماله لترحيلهم طوعاً أوكرهاً إلى مناطق أغلبيتهم، كما أوعزت الإدارة الأمريكية إلى الأحزاب الموالية لها (الكردية والشيعية) لحث أتباعها على فعل ذلك لتتخذها ذريعة للقيام برد فعل معاكس مبرر ضد المناطق السنية المناهضة والمقاومة للاحتلال، تمهيداً لتقبل أطياف الشعب العراقي لمشروع التقسيم أو على الأقل عدم مواجهته، ففي لقاء مع صحيفة نيويورك تايمز شدد مسعود البرزاني على أنه يعتقد بأن الأمل الوحيد المتروك لتحقيق الاستقرار في العراق هو في تقسيمه إلى فيدراليات، والمفضل ثلاث: الأكراد في الشمال والسنة العرب في الوسط والغرب والشيعة في الجنوب، مؤكداً ان الأمريكيين وإن سعوا إلى تليين المطالب الكردية فإنهم مستمرون بإظهار الدعم لاستقلالهم الذاتي وحق تقرير المصير، في حين تزعم المجلس الإسلامي الأعلى في العراق على لسان زعيمه عبدالعزيز الحكيم وابنه عمار؛ دعوات بإقامة إقليم الجنوب على غرار إقليم كردستان، وتبناها في حملته الانتخابية، وسبق ذلك تحريض عشائر الجنوب ضد عشائر المنطقة الغربية برسالة موقعة من ٦٧ عشيرة تطالب بالثأر والقصاص من عشائر الفلوجة، والمشاركة الفعلية في الهجوم على مدن الفلوجة وبعقوبة وسامراء وتلعفر، بل إن عضو الائتلاف العراقي (الشيعي) وائل عبد اللطيف نجح في إقناع الأمم المتحدة بإجراء استفتاء على جعل محافظة البصرة إقليماً مستقلاً لكن العشائر العربية أفشلت هذا المشروع، كما أن أطرافاً سياسية سنية بدأت بالتفكير الجاد في موضوع الإقليم السني بوصفه حلاً بديلاً للحفاظ على حقوق أهل السنة وحمايتهم، على الرغم من المعارضة الشديدة له من قبل المقاومة العراقية والقوى المناهضة للاحتلال.

يقول د. مهند العزاوي مدير مركز صقر للدراسات الإستراتيجية في دراسة له بعنوان: تضاريس طائفية سياسية لتقسيم العراق: لقد أثبتت الحقائق والوقائع أن التهجير لم يكن عملاً اعتباطياً أو رد فعل عاطفي كما يسوقه الإعلام الأمريكي والغربي والإعلام التابع له والملحق به، بل هو مخطط صهيوأمريكي إيراني أعد له قبل غزو العراق ونفذ باستخدام حرب التغيير الديموغرافي الذي طال جميع مدن ومناطق العراق لفرض واقع تضاريس طائفية سياسية تقود إلى تقسيم العراق، وذلك باستخدام وسائل التقطيع القاسي كالقتل والتعذيب والاغتصاب والتفجير والحواجز الكونكريتية والاعتقالات والمداهمات والتجويع ناهيك عن وسائل التقطيع الناعم السياسية والاجتماعية والقانونية والبحثية.. جميعها حزم ضغوط لإجبار أبناء تلك المناطق للمطالبة بدويلة الوسط نظراً لحجم الجرائم والظلم والتقتيل والتجويع والتهميش الذي مورس ضدهم بإرادة أمريكية.

وحتى الخدمات استخدمت في الترويج لمشروع التقسيم، فقد وصف أحد السياسيين العراقيين الفدرالية بأنها العلاج لأزمة الكهرباء والماء ونقص الخدمات وهي الدواء لمرض البطالة وأنها لا تهدف سوى إلى زيادة صلاحيات الأقاليم، وهذا الأمر بطبيعة الحال يمهد لمشروع التقسيم.

المقاومة العراقية وإفشال مشروع التقسيم

مع تصاعد عمل المقاومة العراقية التي أحرجت الإدارة الأمريكية وهو ما جعلها تعيد حساباتها في تبني مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، ونتيجة لذلك تصاعدت الدعوات في تقديم الاستراتيجيات للخروج من المأزق العراقي وكان من ضمنها إستراتيجية تقسيم العراق، فهو أحد الخيارات التي تضعها الإدارة الأمريكية على الطاولة بوصفه خياراً بديلاً عن انسحاب مذل ومهين، فقد أكد هنري

كيسنجر في دراسة له في عام ٢٠٠٥: إن النفوذ الأمريكي بالعراق مهدد، ما لم يرتكز على عناصر أربعة.

الأول: منع أي جماعة من استخدام العملية السياسية لإقامة ذلك النوع من الهيمنة الذي تمتع به السنة.

والثاني: منع أية منطقة من الانحدار نحو ظروف طالبان بوصفها ملاذاً ومراكز تجنيد للمجاهدين.

والثالث: منع تحول الحكومة الشيعية إلى حكومة دينية، سواء كانت إيرانية أو وطنية.

أما العنصر الرابع فهو: ترك مجال للاستقلال الذاتي الإقليمي في إطار الدولة العراقية. ونلاحظ أن العنصرين الأول والرابع يرميان إلى عدم السماح بإقامة دولة عراقية قوية والنيل من وحدة العراق أرضاً وشعباً، وهما بلا شك أساس تقسيم العراق. وفي تقرير لجنة (بيكر هاملتون) التي كلفتها الإدارة الأمريكية السابقة بوضع تصور عن حلٍّ للأزمة العراقية عام ٢٠٠٦م، قدم في أحد بنوده (تقسيم العراق) بوصفه أحد الحلول الناجعة لأزمة العراق. وأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس) في ٢٠٠٧/٩/٢٦م قراراً ينصح فيه الحكومة الأمريكية (ولا يُلزمها) بتبنِّي خطة تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات؛ وافترض الكونجرس أن هذا الإجراء هو الحل الأمثل لإعادة الاستقرار إلى العراق! علماً بأن من قدَّم مشروع القرار إلى الكونجرس هو السيناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ آنذاك، ونائب الرئيس الأمريكي حالياً، وكان معاونه (ليزلي) قد طرح في ٢٠٠٣/١١/٢٥م أفكاراً لتنفيذ مشروع التقسيم، نشرتها صحيفة (نيويورك تايمز)، في مقالة بعنوان (حل الدول الثلاث)، وتعاون (جوزيف بايدن) نفسه معه في شرح هذه الأفكار وتقديمها. وقد حظي هذا القرار بموافقة ٧٥ عضواً في مجلس الشيوخ من أصل مئة.

وماذا بعد الانسحاب الأمريكي؟

يمكن أن نلخص قراءتنا المستقبلية للمشروع الصهيوأمريكي الرامي إلى تقسيم العراق بعد الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية المحتلة وصولاً إلى الانسحاب النهائي (ولو بعد حين) بالتالي:

- سيبقى مشروع تقسيم العراق قائماً وإن انسحبت القوات الأمريكية من العراق نتيجة ضربات المقاومة العراقية، وستبقى الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية ترعى وتدعم هذا المشروع سواء كان ذلك بصورة مباشرة ضمن سياسة إعادة الانتشار التي أبرمتها الإدارة الأمريكية مع حكومة المالكي، أو بصورة غير مباشرة من خلال أذرعها وأذنابها الذين ستمكن لهم من التسلط على الحكم في العراق، فالعراق وإن كان اليوم في أضعف مراحله السياسية والعسكرية والأمنية (لكونه محتلاً ومخترقاً وتتولى إدارته حكومة هزيلة ذليلة متشظية ذات ولاءات خارجية ومصالح فئوية وشخصية)؛ إلا أن إمكانية عودته إلى قوته لن تستغرق وقتاً طويلاً إذا ما تولت السلطة فيه قيادة عراقية مستقلة وموحدة وحريصة على تحقيق مصالح شعبها والحفاظ على سيادته وهويته العربية والإسلامية.

إن تقسيم العراق سيبقى مطلباً لقوى الاستعمار والاستكبار العالمية ما وجدت أو استشعرت أن في وحدة العراق عائقا أمام الحفاظ على مصالحها وتحقيق مطامعها، وقد تغض النظر عنه حينما تكون وحدته سبيلاً آمناً لتحقيق مصالحه، والحد من التدخلات الإقليمية فيه لا سيما تدخل تركيا في شماله وإيران في وسطه وجنوبه وهو ما توصل إليه المحلل السياسي «إريك ماركواردت» في تقريره الذي نشره موقع مؤسسة «تقرير أخبار القوة والمصلحة» PINR البحثية المستقلة في ٢٨ يناير عام ٢٠٠٤ تحت عنوان: «تقسيم العراق سيؤدي على الأرجح إلى عدم استقرار إقليمي».

إن وحدة القوى المقاومة والمناهضة للاحتلال أو انضمامها في مشروع سياسي تنسيقي شعبي تكاملي، يرمي إلى تحرير العراق من الاحتلال بصوره وأشكاله جميعها، والعمل على إدارة سلطته تحت مظلة الحكم الرشيد الذي يحقق العدل والإنصاف لأبنائه جميعهم على اختلاف أطيافهم؛ هي السبيل الأمثل لإفشال مشاريع التقسيم.

إن الحفاظ على العمق العربي والإسلامي ضمان لوحدة العراق، وإن تحرر الدول العربية من الضغوط التي دفعتها إلى التعاطي السلبي مع القوى المناهضة والمقاومة للاحتلال سيقصر الطريق أمامها لتحرير العراق واستقلاله وإفشال مشروع تقسيمه وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الآمن للعراق أولاً وللمنطقة ثانياً.

إن رفض مشروع التقسيم لا يتعارض مع حرص القوى العراقية الصادقة على العناية والاهتمام بالمناطق السنية التي لا تزال تعاني إهمالاً وتهميشاً وتضييقاً وتجهيلاً وعوز أونفوذ النفعيين فيها، والمطالبة بحقوق أبنائها التي انتهكتها قوات الاحتلال والحكومات الطائفية، والمحافظة على هويتها وعقيدتها وقيمها المهددة من قبلها، بل جعله أحد الخيارات البديلة - وإن كان بعيداً - إذا ما تطور العنف أو تجددت الحرب الأهلية لا قدر الله، وذلك كله وفق سنن الله تعالى في الأفراد والجماعات والصراع بين الحق والباطل. إن التهديد بالتقسيم لا ينبغي أن يدرج بوصفه ورقة ضغط في مقايضة القوى الرافضة له، وينبغي أن يجلى لدعاته حقيقة الأهمية الإستراتيجية الآنية والمستقبلية لمناطق وسط العراق وغربه وشماله (أو ما يطلقون عليه الإقليم السني)، فضلاً عن أهميته في الحفاظ على الهوية الإسلامية لأهلها ولأجيالهم.

الدور الإيراني
بعد انسحاب الأمريكيين

أمير سعيد
amirsaid@gawab.com

سنوات سبع عجاف، قضتها القوات الأمريكية في العراق، كانت لإيران سماناً، وسبعة أشهر أمضتها «الديمقراطية العراقية» دون أن «تكتحل» عيناها برؤية رئيس وزراء عراقي تقبله إيران ـ كما قال إياد علاوي الفائز غير المتوج في الانتخابات العراقية ـ وتعتمده من بعدُ واشنطن.

تغطية سياسية وإعلامية (هذا الفشل السياسي العراقي في تشكيل حكومة) للانسحاب الجزئي الأمريكي من العراق، وقنبلة دخان تخطف الأضواء ريثما تخرج «ستايكر» آخر كتيبة مقاتلة غادرت العراق في جنح ظلام ١٩ من أغسطس الماضي قبل الموعد المحدد للانسحاب، تضم نحو ١٢٠٠ من الجنود والمشاة على متن ٣٦٠ مركبة مدرعة، ربما، أو في الغالب تعبير عن مأزق أفرزه الإخفاق الأمريكي، ونجاح إيراني في إبقاء النار تحت مرجل الخلافات العراقية – العراقية داخل البيت الشيعي إلى أجل لم يحن بعد.

وما بين وقفة زهو الرئيس السابق للولايات المتحدة يعلن أثناءها انتهاء العمليات القتالية الكبرى قبل سبع سنوات، وزفرة الألم المخبوءة خلف ستار قسمات وجه باراك أوباما الصارمة وهو يعلن انتهاء العمليات القتالية في العراق، ويفي بوعد انتخابي قطعه أمام أنصاره قبل عام ونصف العام بالانسحاب من العراق جزئياً

الآن، وكلياً في منتصف العام المقبل؛ تبدو الخريطة قد تغيرت تماماً، والتحديات صارت بحجم المنطقة برمتها وليس العراق وحده صاحب التهديد المفترض سابقاً لـ (إسرائيل).

تدفقت فرق الاحتلال في العام ٢٠٠٣ لمواجهة برنامج نووي محتمل ناشئ للعراق، وغادرت وهي على أعتاب الإعلان عن إنجاز أول سلاح نووي إيراني، تحمله صواريخ يمكنها أن تهدد قلب أوروبا الغربية لم تكن تتوفر لنظام صدام حسين بطبيعة الحال، لكن المغادرين قد يكونون اليوم أكثر اطمئناناً على أمن «إسرائيل»، أو مضطرين للخروج لمواجهة استحقاق آخر على الجانب الآخر من الحدود الإيرانية.

لا غرابة في أن تغادر الكتائب الأمريكية، إثر نزيف مالي أمريكي قدره الباحثان جوزيف ستيجليتز - أستاذ بجامعة كولومبيا وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ٢٠٠١ -، ولندا بلمز - أستاذة السياسة العامة بجامعة هارفارد - بثلاثة تريليونات دولار قبل عامين، لا بل إنهما قد عادا الآن ليقولا إنه أكبر من ذلك بكثير [الباحثان ـ التكلفة الحقيقية لحرب العراق ـ خدمة واشنطن بوست ـ الاتحاد الظبيانية ـ٢٠١٠/٩/٥].

وآخر بشرى لقتلى وجرحى أمريكيين سقطوا في الحرب العراقية وسنوات الاحتلال تقدره مصادر المقاومة العراقية ـ وفقاً لأرقامها بمواقعها ـ بعشرات الآلاف، وتقدرها الولايات المتحدة أيضاً بعشرات الآلاف من الجرحى وأكثر من أربعة آلاف من القتلى.

الدَّين الفيدرالي الذي بلغ نحو ١٠ تريليونات دولار قبل الأزمة المالية العالمية، وفقاً للباحثَين، والإخفاق العسكري والسياسي، و(الفوضى غير الخلاقة) في العراق، والحاجة إلى تكثيف الوجود الاحتلالي للقوات الأمريكية في مناطق أخرى لاسيما في أفغانستان، كلها عوامل أسهمت في تسريع خطة الانسحاب الأمريكي الجزئي من العراق، لكنها لم تكن لتحمل الولايات المتحدة على التفريط في استراتيجيتها الخاصة بالمنطقة ولا في طريقة تعاطيها مع إيران؛ فالجنود الأمريكيون لم يحزموا حقائبهم مغادرين إلى مجمع فورت هود في تكساس (أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في العالم)، وإنما عبروا ـ أو رفقاؤهم ـ إلى الجانب الآخر من الحدود الإيرانية، أي إلى أفغانستان وعلى ثلاث دفعات، حيث يشير بيان صادر عن البيت الأبيض في شهر أغسطس الفائت ونشره تقرير واشنطن في موقعه إلى أن «إجمالي عدد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان بلغ في شهر يناير من العام الماضي ١٧٧ ألف جندي، منهم ١٤٤ ألفاً في العراق و٣٣ ألفاً في أفغانستان، وسيبلغ عدد القوات الشهر القادم ما مجموعه ١٤٦ ألف جندي منهم ٩٦ ألفاً في أفغانستان و٥٠ ألفاً في العراق. إضافة إلى تلك القوات يقوم ٢٨ ألف أمريكي بدعم الوجود الأمريكي في العراق من خارج العراق في الكويت والخليج العربي، في حين يقدم ١٧ ألف جندي أمريكي خارج أفغانستان خدمات للقوات المتركزة داخل أفغانستان». أي أن معظم القوة الضاربة الأمريكية ليست بعيدة عن إيران ولا الخليج العربي في حقيقة الأمر، وهو ما يعني في ظاهره أن الوضع لم يتغير كثيراً بالنسبة إلى إيران، التي غادرت القوات الأمريكية من تخومها الغربية إلى الشرقية، لكن باطن الأمر لا يقود إلى إعادة النظر في رؤية منسوب الخطر وهو ينخفض على إيران أو أنه كان منخفضاً بالفعل بالنظر إلى النتائج الحقيقية على الأرض؛ فالحق أنه لم تعد ثمة أية دلائل تشير إلى أن إيران كانت أو سوف تبقى في دائرة التهديد الأمريكية إلا في خيالات بعض التقارير الغربية ونظيراتها العربية، والتي تثير ريبة متتبعيها أو شفقتهم في بعض الأحيان.

ووفقاً لهذه التقارير فإن الولايات المتحدة الأمريكية عندما تزيد عديد قواتها في العراق؛ فهي تمثل تهديداً جدياً لإيران، لاحتمال شنها حرباً برية واجتياحاً لمدنها الرئيسة وتعزز من فرص تغيير نظام حكم الملالي بالقوة، وعندما تنسحب غالبية قواتها من العراق فهي تفتح المجال لشن حرب جوية خاطفة على إيران! وحينما تزيد قواتها في العراق فإنها تضعهم رهائن لدى الحرس الثوري الإيراني، أما حينما تقللها فإنها تبقى عاجزة عن تهديد إيران! والنتيجة أن تلك التهويمات أو الذرائع التي تقدمها منظومة الإعلام الغربي وقاطراته البحثية الأمريكية لا تؤدي في النهاية إلا إلى إبقاء إيران في مأمن من إيقاف برنامجها النووي بالقوة وهو يغدو على أعتاب تحوله من الاستخدام السلمي إلى العسكري، كما أنها لا تحول دون مزيد من بسط إيران نفوذها متى تحسست فراغاً استراتيجياً حاصلاً في المنطقة، وهو ما بدأت إرهاصاته تتجلى مع التغييرات السياسية المتوقعة في الخليج على أرضية تغير موازين القوى لصالح الإيرانيين.

لقد ثارت تساؤلات كثيرة في الماضي حول مدى قدرة توقع واضعي الاستراتيجية الأمريكية في الخليج لما سوف تؤول إليه الأمور، وما إذا كانت واشنطن تدرك بالفعل أنها ستقدم خدمة

جليلة لإيران باحتلالها للعراق وأفغانستان أو لا؟ أو أنها كانت مضطرة في حقيقة الأمر للتعاون مع طهران في احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ بعد تواطئهما معاً في احتلال أفغانستان قبل ذلك بعامين وأنها استحسنت خيار التعاون في ترتيب أوضاع ما بعد الاحتلال أيضاً مع الإيرانيين أو أنها تغاضت بعمد أو جهالة عن إيجاد بدائل أخرى لا تضع طهران في صدارة المشهد الإقليمي هكذا، لكن الإجابة عن تلك التساؤلات برغم كونها كاشفة للمستقبل لن تضيف كثيراً للحاضر الذي ينبغي التعامل معه بجدية أكبر من دول المنطقة..

ودارت تكهنات عديدة حول ما قيل عن «الصفقة الكبرى» بين الأمريكيين والإيرانيين خلال السنوات الماضية، وتناولت مقايضة الملف النووي الإيراني غير السلمي بنفوذ أكبر لطهران في الخليج، أو دور أكبر في حكم العراق في مقابل تقليم أظافر «حزب الله» في لبنان، غير أن اللحظة كشفت عن صفقة بلا ثمن سوى تأمين «حدود إسرائيل»، وهو ما كان واقعاً أصلاً دون هذه الصفقة الصفرية. لقد حيرت واشنطن الخبراء وهم يشاهدون هيلاري كلينتون تصرح قبل ساعات من وصول الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى نيويورك لحضور الاجتماع السنوي لقادة الدول في منظمة الأمم المتحدة، لشبكة أي بي سي نيوز الأميركية نهاية شهر سبتمبر الماضي: «آمل فقط أن تُبذل جهود داخل إيران من قبل قادة مدنيين ودينيين مسؤولين للسيطرة على أجهزة الدولة»، إذ بدت وزيرة الخارجية الأمريكية امرأة ضعيفة تتدثر بالأماني الحالمات مع بدء العد العكسي لدخول إيران إلى النادي النووي العسكري.

وكلينتون ليست بدعاً بطبيعة الحال في هدوء نبرتها حيال الإيرانيين؛ فقبل أسابيع عندما كان الوقود النووي يتدفق إلى مفاعل بوشهر مؤذناً باستحالة توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو «إسرائيلية» إليه، برغم كونه في الوقت الراهن يعتمد على وقود نووي روسي؛ اقتصرت المواقف

الأمريكية الرسمية على إقرارها بحق إيران في مباشرة برنامج نووي سلمي، بينما لم تتعد «الإسرائيلية» حدود ما قاله المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية يوسي ليفي في بيان بأن تزويد أول مفاعل نووي إيراني بالوقود أمر «غير مقبول على الإطلاق»، وكلينتون التي انتقدت نظام الحكم في إيران سرعان ما عادت إلى التذكير بأن باراك أوباما «مدّ يده بشكل غير مسبوق للقيادة الإيرانية.. لكنه من الواضح جداً أن الإيرانيين لا يريدون الانخراط معنا»، وهو ما لاقى رداً فورياً إيرانياً من نجاد بالقول: «أنا من بدأ الدعوة.. وهو لم يجب عن الرسالة. أعلنت في الأمم المتحدة استعدادنا للمحادثات بوجود الآخرين. ولم أتلق جواباً. أطلقنا سراح (المعتقلة الأمريكية) سارة شورد، ولم نتلق حتى برقية من الولايات المتحدة حول ذلك».

واشنطن وتل أبيب.. ولندن أيضاً، لم يعودوا مكترثين كثيراً فيما يبدو بتحول البرنامج النووي الإيراني إلى النطاق العسكري، ما داموا لم يقوموا بشيء يذكر لإيقاف هذا البرنامج، ويأتي تسليم البريطانيين القوات الأمنية العراقية الجنوب العراقي حيث تنشط نخبة من قوات الحرس الثوري الإيراني، ثم انسحاب الأمريكيين في أحدث موجات الانسحاب الغربية من المدن وتسليمها لقوى الجيش العراقي البالغ عدده نحو ٦٦٠ ألف جندي عراقي معظم قيادته العليا موالية لإيران، وقطاعاته الرئيسة من الميليشيات الشيعية التي تلقت تدريباتها في إيران أيضاً كمنظمة بدر وجيش المهدي وغيرهما، وكأي قوة احتلال تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى الانسحاب إلى ثكنات محدودة لا تثير شهية المقاومين والفدائيين لاستهدافها، وهي هذه المرة تنسحب مؤقتاً إلى ٩٤ قاعدة عسكرية أمريكية منتشرة في ربوع العراق وفقاً لبيان الجيش الأمريكي، والاستعاضة عن وجودها بقوى محلية موالية لها، وهي لم تعدمها في قوات تدين بالولاء أساساً للإيرانيين، وهو ما يجسد بدوره رضا الأمريكيين عن إحلال الموالين لإيران الشيعية مكان الموالين للسنة أو للعرب في المنطقة كلها.

إننا إزاء مشهد مزدوج للتسليم للإيرانيين بالنفوذ في العراق في مسعى لإحلال حالة الاحتلال الأمريكي غير المباشر مكان الاحتلال المباشر، وهي حالة تجد نظائرها

غير بعيدة من العـــراق ذاته، وفي الوقت عينه غض الطرف عن الأنشـــطة النووية التي تقود جملـــة من المعطيات (ليس هنا محلها) لأنها بصدد التحول إلى النســـخة العسكرية من المشروع النووي الإيراني.

تريد الولايات المتحدة أن تنســـحب إلى القواعد العســـكرية، التي تنتشر مثيلاتها في بعض دول الخليج العربي وهي تدرك أن الفراغ الذي تتركه سيملؤه الإيرانيون، مكتفية فقط بتحجيـــم القوة الإيرانية أو بالأحـــرى ضمان عدم خروجها عن الفلك الأمريكي، وهي في ســـبيلها تسمح بقدر معقول مـــن النفـــوذ الإيرانـــي في دول الخليج، وقد لا تجد نفســـها بحاجة إلى التصـــدي بقوة إلى طموحـــات إيرانية أو أطماع في دول الخليج المجاورة.

وتقوم إيران فـــي المقابل بعملية تقدير موقف محسوبة، واختبار نوايا للأمريكيين من خـــلال عدة آليـــات تبـــادر الآن إلى ممارساتها على مقربة من بعض القواعد الأمريكية خـــارج العراق، وهي قد أجرت قبل الانســـحاب الأمريكي أكبـــر مناورة لاختبـــار النوايا ـ على صغرها ـ كشـــفت بجلاء عن زهد الولايات المتحدة في لجم أنشطة الإيرانيين في التدخل المباشر في شـــؤون الجيران؛ فقبل تســـعة أشهر كان العسكريون الإيرانيون يرفعون علمهم فوق حقل الفكة العراقـــي على الجانب الآخر من حدود بلادهم مع العراق، وتحديداً في محافظة ميســـان العراقية، بينما لم يزد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشـــتركة الأدميـــرال مايـــك مولن عـــن القول من بغداد بأنه «قلق بشـــأن التوغل العسكري الإيرانـــي فـــي الأراضـــي العراقية، وقد كنت على اتصال بوزيـــر الدفاع العراقي، لكن حل المشكلة متروك للقادة العراقيين والإيرانيين».

كانـــت حادثة الفكة نموذجاً لما ســـوف تقـــوم بـــه حيـــال التدخـــلات الإيرانية وتحرشـــاتها بدول الجـــوار، وهذا بدوره أرسل رســـالة بالغة الســـوء إلى حلفائها فـــي الخليـــج العربي، لاســـيما أن وضع العراق بعد الانســـحاب الجزئي سيمضي بطريقه ليتشابه مع بعض الدول الخليجية الصغيـــرة التي تضم مقرات للأســـطول الأمريكي أو قواعد جوية وبرية كبيرة في أراضيها بينمـــا لا يحول ذلك ورؤية أتباع الملالي الإيرانيين في دول الخليج يثيرون المشكلات السياســـية والاجتماعية بوتائر متسارعة ومتزامنة باحتراف بارع.

سلســـلة من التصريحات الإيرانية عن الخليج الفارســـي وإجراءات تضمن شيئاً فشـــيئاً الطرق علـــى مســـامع الجيران للتســـليم بـ (فارســـيته) التي لها دلالات أكبر بكثير من مجرد التسمية والنبش في الماضي، ليس أقلها منع الخطوط الجوية من اســـتخدام لفظ «الخليج العربي» في وســـائلها التوضيحية والإرشـــادية على الأراضي أو في الأجواء الإيرانية، غير أن الأهم من عمليات جس النبض التي تبدأ من تهديدات «الخونـــة» و«المتآمرين» في الخليج، وهـــي مصطلحات صكت للدلالة عن الأنظمة والشـــعوب الخليجية السنية، ولا تنتهـــي عند حد تحريك الميليشـــيات التخريبيـــة لتخلق فتنـــة داخلية وفوضى يجري تدريب التخريبيين عليها من خلال نماذج محدودة في البحرين حالياً.

لقد ظلـــت الولايات المتحـــدة تتعامل مـــع إيران علـــى كونها دولـــة يمكنها أن توفر الفزاعة التـــي تغذي مخاوف الدول الخليجية الصغيرة وتدفعهم إلى الارتماء فـــي أحضـــان الأمريكيين، لكـــن الحال قـــد تغيرت قليـــلاً باتجاه أكثـــر إيجابية مـــع الإيرانيين، الذين ـ ربما ـ سيســـمح الانســـحاب الأمريكي الجزئي من العراق وتنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، والتـــي كانت إيران هي الطرف الذي أمســـك القلم حقيقة ووقع بديـــلاً عن العراقيين في تلـــك الاتفاقية التي تضمن «حقوقاً» ضمنية لواشنطن في العـــراق، كما أنها كانت ترفع اليد الأخرى بالموافقـــة في مجلس الـــوزراء العراقي ـ الذي تهيمن عليـــه تقريباً ـ لإقرار قانون النفط الذي أعاد النفوذ السابق لشركات النفط الأجنبية (الإمبريالية بالطبع) والتي تموضعت فـــي الأماكن عينها، ولم تخطئ أقدامهـــا تلـــك المواقع قيد أنملـــة، التي كانت عليها في ســـتينيات القرن الماضي قبل أن يؤمم نظام صدام حســـين صناعة النفط العراقيـــة ويجعلها وطنية يعود ريع نشـــاطاتها على جهود التنمية (وقد كانت تلك إحدى خطاياه التي لم تغتفر أبداً).

علـــى أن الولايـــات المتحـــدة دفعـــت فاتورة الـــدم ثمناً لاحتلالها للعراق، بينما الإيرانيون لـــم يدفعـــوا، وبقيت الجهود الأمريكية علـــى الأصعدة كافة تصب في خانة طهران، بينما تقود معطيات اللحظة التي تلت الانســـحاب الأمريكي إلى إفادة واســـعة النطـــاق للإيرانيين إلـــى جانب مكاســـب محدودة لواشـــنطن، إلا أن ثمة تحديات تواجه النظام الإيراني سواء كان في الداخل العراقي أو خارجه.

ويبدو أحد تلك التحديات في مرحلة ما بعد الانســـحاب الأمريكي في المزاج العام الذي خلفته ســـني الاحتلالين الأمريكي والإيراني للعراق؛ فحالـــة الاحتقان التي يعيشها العراقيون لا تقتصر في جوهرها على ســـنة العراق، الخاســـر الأكبر، في عمليـــة الغزو وما تلاها، فشـــيعته أيضاً يشـــعرون بالقهر الإيرانـــي على أكثر من صعيد، وجنوب العراق كما العاصمة التي

تعاني نقصاً متكرراً في الكهرباء وشحاً في المياه النظيفة وسرقة مئات المليارات التي كان يفترض أن توفرها الخزينة العراقية على شكل خدمات وتنمية وتوفير فرص عمل للطبقة المتوسطة (التي اختفت تماماً في العراق طبقاً لمصادر عراقية متطابقة)، ومواجهة للبطالة التي بلغت نحو ٣٠٪ من القادرين على العمل.

سيحاول الإيرانيون ـ والأمريكيون بدرجة أدنى ـ سحب البساط من تحت أقدام المقاومة العراقية التي تغذيها تلك الروافد، وتحفزها القدرة التدريبية المتواضعة للقوات النظامية العراقية، والانقسام الطائفي ذاته داخل فرق الجيش العراقي وقواه الأمنية المختلفة، وسيسعون بعد الانسحاب إلى تنميط الوضع العراقي ليتشابه مع دول الخليج العربية الصغيرة باعتبار أن وضع العراق لم يعد الآن يعدو كونه «دولة خليجية مستقلة تقيم الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من القواعد العسكرية على أراضيها وفاءً لاتفاقات أمنية سيادية»، وسيطمئن الإيرانيون ـ فيما يُتوقع ـ أتباعهم الطائفيين في العراق، وسيرسلون رسائل تهدئة للغالبية السنية بغية امتصاص حوافز المقاومة العراقية وضماناً لعدم نجاح الأخيرة في حشد أنصار جدد، كما سينعكس ذلك على المحيط الخارجي سعياً خلف ترسيخ وضع النظام العراقي الجديد وتسويقه عربياً، خصوصاً أن الحكومة العراقية الحالية تحشد جهودها كلها من أجل استضافة «القمة العربية» ببغداد في شهر مارس القادم.

سيناريوهات عديدة في الحقيقة لم تزل مطروحة لمرحلة ما بعد الانسحاب الجزئي من العراق تتنوع ما بين الفوضى والحرب الأهلية اللتين لجمتا إلى حد ما خلال السنوات الثلاث الماضية قياساً بما يُسمى بالسنوات السوداء في العراق (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)، التي شهدت أعلى منسوب للعنف الطائفي، وعمليات المقاومة، والاحتراب بين الصحوات والميليشيات وفصائل المقاومة بدرجات متفاوتة، والاستقرار والتقسيم والتحالف ما بين العراق وإيران وتركيا، وربما الاندماج كلية بين إيران والعراق، لكن الأكيد في ذلك كله أن إيران ستسعى لملء الفراغ الاستراتيجي الذي ستتركه الولايات المتحدة في العراق، وربما وجدت فرصة أكبر لإرسال مزيد من خبراء الحرس الثوري الإيراني ـ تحت غطاء آخر ـ إلى العراق.

والتداعيات التي تعقب الانسحاب الأمريكي الجزئي من العراق، أو الاستحقاقات التي ستوفرها للإيرانيين في أعقابه ستفي لهم بدور أكبر في المنطقة بلا شك، وستؤثر في أكثر من ملف ساكن في المحيط الخليجي والدائرة الأوسع منه كذلك، فالبحرين على سبيل المثال، والتي تشهد انتخابات نيابية الشهر الحالي، سادتها أعمال عنف في الفترة الماضية ومحاولات اغتيال لصحفيين وقادة أمنيين من الغالبية السنية وتظاهرات شيعية في أكثر من منطقة للضغط على الحكومة التي تنتمي إلى الأكثرية الدينية من أجل حصة أكبر من المشاركة الشيعية في الحكم، وشهدت العاصمة الأمريكية مظاهرة أمام سفارة دولة خليجية أخرى تطالب بإقامة ما يُسمى بـ(البحرين الكبرى)، وهي الدولة الشيعية التي تطالب بها طائفة من الأقلية الشيعية في الخليج العربي، والتي ستكون البحرين الحالية نواة لها وفقاً لأدبيات تلك الطائفة، وهي مطالبات عززها مقال شريعتمداري ممثل المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي في صحيفة كيهان الإيرانية وثيقة الصلة بالاستخبارات الإيرانية قبل ثلاث سنوات عن البحرين كـ(محافظة إيرانية)، وعاود للتذكير بها قبل أقل من عامين عندما قال معلقاً على زيارة نجاد للبحرين: «من وجهة نظري فإنه يجب اعتبار هذه الزيارة بأنها إحدى جولات الرئيس أحمدي نجاد على المحافظات». ووثقتها خريطة حدود الدم التي كشف عنها ـ أو رسمها ـ رالف بيترز الضابط المتقاعد من الجيش الأمريكي والمؤلف والمحلل الاستراتيجي في شبكة فوكس التليفزيونية اليمينية، وصاحب الدراسة الشهيرة في مجلة ارمد فورسز جورنال في يونيو ٢٠٠٦، التي «بشرت» بالحدود الجديدة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن ترى العالم الإسلامي عليها، وفيها نجد دولاً خليجية صغيرة قد اختفت وأخرى تقلصت لحساب «دولة شيعية عربية كبرى»، والبحرين لا ينظر إليها بوصفها مملكة صغيرة في الخليج العربي فحسب، بل إحدى القواعد المهمة والمحتملة للوجود الإيراني الذي تطمح إليه وتطمع فيه في الشاطئ الآخر من الخليج.

وإذا كانت الاستراتيجية البريطانية في سنوات «الاستعمار» قد تواطأت مع الإيرانيين لاحتلال إمارة الأحواز العربية في العام ١٩٢٥، وساهمت في الحيلة التي دبرتها مع الإيرانيين لاختطاف الشيخ خزعل أمير الإمارة أثناء حفلة بحرية حضرها الجنرال الإيراني زاهدي برغم «تمتع» خزعل وإمارته بالحماية البريطانية؛ فإن وريثتها الأمريكية لن تتورع كثيراً في

التلويح للخليجيين باحتمال تكرار مثل هذا النموذج، ولعل اللافت في أحداث البحرين الأخيرة أن سلطاتها عندما أرادت أن تضع حداً للعمليات التخريبية في البلاد واعتقلت بعض المتهمين، سرعان ما هرعت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية، إحدى المنظمات العاملة وفق أجندة الاستراتيجية الأمريكية (ومن المفيد التذكير بدورها في دارفور وغيرها هنا)، لمطالبة السلطات وبإلحاح بالإفراج عن «المعتقلين من المعارضة البحرينية» في وقت تعامت عن كل انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية وداخل الدولة الإيرانية أيضاً.

الخليج إذن تحت عدسة مخططي ما بعد الانسحاب الأمريكي سواء كان ذلك في طهران أو واشنطن، لكن ثمة دول أخرى لا تقل أهمية عن الخليج ستدخل ضمن دائرة التغيير في تلك المرحلة، وستكون إيران جاهزة بكل تأكيد للمعاونة أو الحلول محل الأمريكيين بعد أن لمست من خلال عدة اختبارات نوايا وقوة قدرة الأمريكيين على الممانعة، أي سواء كانت استغلالاً لفراغ استراتيجي يحدثه الانسحاب الأمريكي، المعبر بقوة عن هشاشة الوضع العسكري الأمريكي، والذي يرفده تصريحات أمريكية عسكرية خافتة بعدم جاهزية القوات الأمريكية للانخراط في حرب قبل عام ونصف العام من الآن (أي قبل الإعلان عن امتلاك الإيرانيين لسلاح نووي بحسب غاري سيمور كبير مستشاري الرئيس أوباما بشأن القضايا النووية والذي قال في أغسطس الماضي: «نعتقد أن الأمر قد يستغرق عاماً لتحقيق إنجاز كبير (..) والعام فترة زمنية طويلة للغاية»[1]، وذلك في إشارة إلى الفترة التي سيستغرقها الإيرانيون لتحويل مواد نووية إلى سلاح فاعل).

نعود إلى يدي أوباما ونجاد المدودتين لبعضهما واللتين تحدث عنهما الرئيس الإيراني ووزيرة الخارجية الأمريكية، لأنهما قد يعنيان أن مرحلة جديدة في العلاقات قد تكون على وشك أن تفتح، ولنأخذ مثلاً أفغانستان، ذلك البلد العصي على التركيع، فبعد عقد من الزمان لم يعد في جعبة الأمريكيين الكثير من أجل إطاحة طموحات طالبان في العودة للحكم في أفغانستان، وإذا كان دخول القوات الأمريكية إلى العراق قد أذن بتغول النفوذ الإيراني فيه؛ فإن مضاعفة عديد القوات الأمريكية في أفغانستان قد ينعش شهية الإيرانيين إلى مد يد العون للأمريكيين طمعاً في حضور أكبر لحزب «الوحدة» الشيعي المقرب من طهران في الحكم الأفغاني، والعمل على تكرار النموذج اللبناني فيه، حيث يبقى هو الآخر علامة على مكتسبات ما قبل وما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق (قضية جميل السيد نموذج صارخ على ذلك).

باكستان التي تتعزز علاقتها بطهران كل يوم مع وجود سلطة متصالحة مع الإيرانيين في إسلام أباد ستتطلع إيران لإقامة علاقات أكثر دفئاً معها في ظل علاقات عسكرية أمريكية/باكستانية تبدو بطريقها إلى الدخول في نفق مظلم.

سورية التي تلاشى عنها خطر التهديد الذي بدا جلياً في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، والذي جعل قطاعات عسكرية أمريكية تقف على الحدود الشرقية لسورية؛ لن تكون أبداً في وارد إعادة النظر في علاقاتها المتميزة مع طهران لاسيما أن أنظار الإيرانيين والسوريين بدأت تتطلع إلى تركيا لتشكيل محور إقليمي يمكنه أن يلعب دوراً في مرحلة ما بعد الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة.

المحيط الإقليمي كله سيتأثر بالانسحاب الأمريكي الجزئي من العراق، وفي قلبه يبدو اللاعب الإيراني واثقاً من جريان المياه في جداوله هو كأكثر المستفيدين من مجيء الأمريكيين، وأكثرهم كذلك من رحيلهم الجزئي.

يبقى أخيراً من المفيد أن نقول: إنه حتى على الصعيد الأيديولوجي البحت بدأت إرهاصات التغيير الذي يؤذن بدور إيراني جديد في المنطقة؛ ففي حين يلاحظ خبراء في الشأن الطائفي «التبشيري» ارتفاع نبرة المصارحة الطائفية في التعاطي مع بعض القضايا التي كان الملالي الإيرانيون والعرب يتجنبون إثارتها عملاً بآلية التقية الطائفية، وتراجع استخدام تلك الآلية؛ فإنهم بدؤوا يرصدون في مقابل ذلك تراجعاً في تلك المكاشفة بأصول وقواعد الطائفة الصادمة لعموم المسلمين، وفاء للمرحلة القادمة بما تتطلبه، لاسيما حين تبدو حادثة عبارات الداعية الشيعي ياسر الحبيب لمقام الرسول صلى الله عليه وسلم وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، بما نجمت عنه من إدانات غير مسبوقة من مراجع شيعية رأتها ظاهراً «إساءة لأم المؤمنين» واستسلمت بالتبعية لقرار الكويت بسحب الجنسية عنه، عنواناً لرغبة إيرانية حثيثة في لجم الأيديولوجيا قليلاً لحساب السياسة التي بدورها تشهد نشاطاً غير مسبوق، وستكون الأيديولوجيا لاحقاً خادمة للتمدد الإيراني البراجماتي وليست هدفاً له.

شكل الحكومات المقبلة

وخيارات المقاومة المستقبلية

رائد الحامد

أهم سيناريوهات تشكيل الحكومة المقبلة والمستقبل السياسي:

أولاً: استمرار حكومة نوري المالكي لأربع سنوات جديدة:

وهو احتمال وارد، بل هو الاحتمال الأكثر وقوعاً، فالمالكي على استعداد لفعل أي شيء وتقديم أية تنازلات مقابل ولاية جديدة يكمل من خلالها مشروعه في السلطة، والمالكي في الوقت ذاته يحوز رضا كل من إيران والولايات المتحدة اللاعبَين الأساسيين الممسكَين بأطراف اللعبة في العراق مع غياب اللاعب الأساسي المفترض الذي هو المقاومة العراقية بوصفه لاعباً أولاً أو ثانياً أمام اللاعب الآخر الذي هو الاحتلال.

المتغير الأساس الذي لا بد من أخذه في الحسبان أن سياسية حكومة المالكي واستهدافها لأهل السّنّة كما هو بائن من حقيقة نهجها الطائفي سوف لن يكون على الوتيرة ذاتها التي كان عليها خلال السنوات الأربع المنصرمة، بل سيعتمد إستراتيجية جديدة تنطلق من غياب أي دور فاعل لقوى المقاومة المسلحة في حماية مناطق السّنّة، وما أن يرتب أوضاع وزاراته وخاصة الإتيان بقيادات جديدة سنية أو شيعية موالية له بالمطلق في وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني؛ فإنه سيعمد إلى:

١. نزع ما تبقى من أسلحة الصحوات بعد أن استنفدت قوات الاحتلال غاياتها منها، واستمرار حصارها واستهدافها من قبل أطراف متعددة لكل منها سببه الوجيه، ويبقى القول أنها ستتلاشى وستنتهي وستكون أول ضحايا الولاية الثانية لحكومة المالكي التي اعتمدت سياسة استبدال الصحوات غائمة الولاء إلى مجالس الإسناد ذات الولاء المطلق للمالكي الذي أسسها وأوكل مهمة الإشراف عليها إلى نائبه في زعامة حزب الدعوة علي الأديب.

٢. إقصاء ما تبقى من السّنّة في الأجهزة الأمنية وشراء ذمم الآخرين الذين يعلنون الولاء المطلق للمالكي.

٣. حصار مناطق السّنّة وتجويع أهلها والتنكيل بهم بهدف إرغامهم على هجرة مناطقهم، إن لم يكن تغييب شبابهم في السجون أو الموت على يد فرق الموت الجديدة التي يقودها المالكي، وتكرار ما حدث في أعقاب حادثة تفجير مرقدي سامراء.

٤. شل القدرات الاقتصادية لأهل السّنّة ومحاصرتهم في سُبل عيشهم للغرض ذاته في الفقرة السابقة.

٥. استبدال قيادات الجيش السّنيّة التي أظهرت ولاءً جزئياً للمالكي بقيادات جديدة ولاؤها المطلق له للتنكيل بأهل السّنّة على يد أبناء السّنّة لزرع العداوة والبغضاء بينهم، على شاكلة ما كان يفعله الرئيس الراحل صدام حسين حين كان يولي أمر قمع أي تحرك مناوئ له في منطقة ما أو عشيرة ما لأبناء تلك المنطقة أو العشيرة (حادثة مقتل حسين كامل المجيد صهر الرئيس الراحل صدام حسين المجيد وابن عمه على يد أبناء عمومته من آل المجيد).

خلاصة القول: ستكون الولاية الجديدة للمالكي هي الصفحة الثانية من مخططه الطائفي، وهي الأخطر في إطار إستراتيجية

إفراغ بغداد من أهل السّنّة بالتنسيق مع إيران وهو هدف مشترك بينهما.

ثانياً: حكومة شراكة بين قائمتي علاوي والمالكي:

وهو احتمال قائم يعكس رغبة أمريكية بتخفيف التوتر الأمني في الساحة العراقية لاستكمال انسحابها المجدول، والتفرغ لحربها على تنظيم القاعدة في الشريط الحدودي الأفغاني الباكستاني وفي داخل أفغانستان، وهي الحرب الخاسرة منذ تسع سنوات حتى الآن، حيث خسرت أكثر من خمسة آلاف قتيل وأكثر من ألف ومائتي مليار دولار دون أن تحقق أهدافها، بل ازدادت القاعدة انتشاراً في المغرب الإسلامي وشمال غرب إفريقيا وحتى في الدول الأوروبية، بل في اليمن التي لا زال زعيم القاعدة فيها حراً طليقاً يتجول بحماية القبائل اليمنية حيث يشاء، وفي الصومال وبحر العرب والمحيط الهندي، وكذلك في العراق حيث اعترف الأمريكان ببقاء بنية تنظيم القاعدة سليمة، وازدياد قوة ونشاط ووجود تنظيم القاعدة الذي لم تستطع قوات الاحتلال إعلان القضاء عليه، وقد بدأت نشاطاته تزداد قوة وظهوراً بتناسب عكسي مع خفض عدد قوات الاحتلال وتحول مهامها إلى مهام فنية واستشارية بالمقام الأول، هذه المعطيات تشكل تهديداً لحكومة الشراكة المفترضة، وهو الخطر الذي أربك خطط أصحاب القرار الأمريكي بين إكمال الانسحاب المجدول مع زيادة قوة الدولة الإسلامية في العراق، وبين ضعف القدرات القتالية والأمنية للقوات العراقية الجديدة التي تحتاج إلى عدة سنوات قادمة ليست قبل عام ٢٠٢٠، وبين إستراتيجية الولايات المتحدة المعلنة منذ استلام باراك أوباما إدارة البيت الأبيض بتغيير ساحة الصراع أو الحرب على الإرهاب (الإسلام) من العراق إلى الشريط الحدودي الأفغاني الباكستاني حيث القنبلة النووية والاشتباه بالعلاقة بين الاستخبارات الباكستانية وحركة طالبان، وبين هذا وبين فشلها، بل هزيمتها في أفغانستان وحاجتها الملحة إلى المزيد من القوات المنسحبة من العراق إلى أفغانستان مع تراجع في تعهدات قوات حلف الناتو باستمرار قتالها في أفغانستان، وصعوبة تجنيد المزيد من الجنود الأمريكان للذهاب إلى أفغانستان بعد حالة انهيار المعنويات التي يعانيها جنودها هناك، وأخيراً فشل الجنرال الجديد بترايوس حتى الآن في رهانه على نسخ تجربة الصحوات العراقية التي أنقذت قواته من الهزيمة في العراق ربيع ٢٠٠٧ ونقلها إلى أفغانستان.

خلاصة القول: ستكون حكومة الشراكة المحتملة حكومة ضعيفة ومتنازعة فيما بين مكوناتها، وسيكون مكون ما منها بحاجة إلى تحالفات جدية مع فصائل المقاومة لإعادة تسليح وتدريب وتأهيل مقاتلي تلك الفصائل في مواجهة دولة العراق الإسلامية بعد تخلي الولايات المتحدة عن الاستمرار في هذه المواجهة، وهو خيار قد تلجأ إليه أية حكومة قادمة.

ثالثاً: حكومة إياد علاوي:

لا زالت قائمة ائتلاف العراقية برئاسة إياد علاوي تصرّ على أنّها صاحبة الاستحقاق القانوني لتشكيل الحكومة ورئاستها من قبل مرشحها الوحيد إياد علاوي، ومع أن احتمالات تخلي المالكي عن السلطة والسماح لعلاوي بتشكيل الحكومة احتمالات ضعيفة، إلا أنها تبقى قائمة.

وقد تجد بعض قيادات المقاومة صعوبة في إقناع قيادات أخرى بضرورة استمرار إستراتيجية المقاومة باستهداف الاحتلال وأعوانه في التعامل مستقبلاً مع حكومة إياد علاوي؛ لأسباب كثيرة تصب في خانة الثقافات الجديدة التي لم تحتكم إلى الأسس الأولى التي كانت سائدة في البدايات الأولى لانطلاقة المقاومة، منها: أن علاوي هو أفضل السيئين، أو الأصح هو الأقل سوءاً من بين جموع السيئين، وهو علماني وغير طائفي، وهو من جذور بعثية، وإن قائمته تم انتخابها من قبل السّنّة، وإن أغلب قياداتها هم قيادات السّنّة وما إلى ذلك من الأفكار التي تريد الالتفاف على منطق العمل المقاوم الذي لا يميز بين هذا وذاك من المصنفين بوصفهم أدوات مشروع الاحتلال، فليس بينهم سيء أو أقل سوءاً أو غيره، بل هم جميعاً في الحكم ذاته وإنْ تغيرت الأسماء والوجوه وتبدلت الأقنعة.

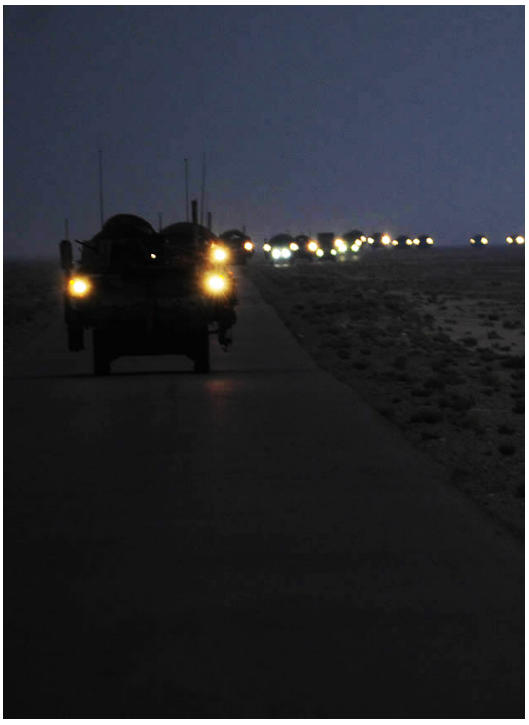

قائمة علاوي تلقى قبولاً واسعاً من بعض أطراف المقاومة الرئيسية؛ لارتباط أغلب قادتها بعلاقات قوية مع الكثير من قادة المقاومة والقوى المناهضة للاحتلال، وهناك لقاءات سبقت الانتخابات واتفاقات وعهود ووعود استمرت بعد إعلان النتائج.

إن مجيء حكومة برئاسة علاوي بكامل سلطاتها احتمال ضعيف لكنه احتمال قائم، وسيؤدي إلى:

أ. عودة مكثفة للبعثيين إلى الأجهزة الأمنية والجيش والوظائف المدنية مصحوبة بضغوط من حكومات دول اللجوء ستشمل حتماً غير البعثيين للعودة إلى العراق والمشاركة في العملية السياسية والتغيير من داخلها، فمع الانسحاب الأمريكي لم تعد الحكومات العربية ترى مبرراً لحمل السلاح بين العراقيين، وهي لا تعترف بالأشكال الأخرى من الاحتلال الأمريكي المقنَّع أو غيره من الاحتلالات الأخرى، وهي أيضاً ليست معنية بالمقاومة أو مشروعها الذي حملته من أجله السلاح.

ب. دخول البعثيين في العملية السياسية بصورة مباشرة، وإن كان بعناوين أخرى وبقادة جدد من غير أصحاب التاريخ المعروفين في العمل الحزبي والسياسي والوظيفي، مع استمرار مطالبتهم باستحقاقاتهم بوصفهم فصائل شاركت في المقاومة المسلحة.

جـ. استثمار إياد علاوي علاقاته مع دول الجوار للضغط على قيادات وكوادر المقاومة المسلحة والقوى المناهضة للاحتلال للقبول بالواقع الجديد والقيام بالعمل السياسي عوضاً عن العمل المسلح كأي حزب أو كتلة سياسية مقابل عفو عام وشامل.

د. استغلال الرموز السنية من قادة قائمة علاوي لعلاقاتهم مع بعض قادة المقاومة لدخول فصائلهم أو للدخول منفردين في العملية السياسية استجابة لإغراءات مالية أو سلطوية، وهو هدف من أهداف حرمان المقاومة من التمتع بثمرة ما وإن كانت ثمرة محرمة، وهو ما قد يفرض الاتفاق على تشكيل إطار ما يجمع الجميع ويتحدث باسم الجميع، ويتفاوض ويدخل باسم الجميع كأي كتلة أو قائمة أخرى، وهو احتمال قائم لكنه صعب التحقيق بسبب رفض قواعد المقاومة وكوادرها الوسطية لمثل هذه التوجهات.

رابعاً: حكومات هلامية:

يتحدث الكثير عن احتمالات تدخل الأمم المتحدة، أو تشكيل حكومة إنقاذ وطني، أو حكومة انتقالية أو عسكرية أو لجوء الولايات المتحدة إلى ترتيب انقلاب عسكري، وغيرها من الدعايات التي تملأ صفحات الانترنت ويصدقها بعض الناس ممن هم في ساحة المقاومة، بل يبني عليها بعضهم الآخر، وهي ليست أكثر من خيالات تشيعها بعض الجهات في المعسكرين الاحتلال والمقاومة، وكلٌّ له غاياته وأهدافه المختلفة.

والولايات المتحدة لا يمكن لها القبول بأي من تلك الحلول التي لا تعني أقل من الرجوع إلى المربع الأول، أي إلى ما كان عليه العراق سياسياً يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣، وهو ما يعني الإقرار بفشل الأنموذج الديمقراطي وعدم احترام التعددية والعملية السياسية التي أقرها الشعب العراقي عبر دستور وانتخابات وبرلمان منتخب وحكومة منتخبة أيضاً، وإن كانت جميعها على الأسس التي وضعتها قوات الاحتلال.

خامساً: حكومة الطاولة المستديرة أو الحكومة التوافقية:

التراجع الوحيد الذي قد تلجأ إليه الولايات المتحدة بعد غلق الأبواب جميعها أمام تشكيل حكومة عراقية على شكل ما أشرنا، أو شكل آخر يتمثل بحكومة طاولة مستديرة تلتقي عليها الأطراف الداخلة في الانتخابات الأخيرة ويتم التوافق على (حكومة شراكة وطنية توافقية) بالاتفاق بين رموز البلد وقادته من السنة والشيعة والأكراد بصرف النظر عن نتائج صناديق الاقتراع، ويتم تسمية هذا وذاك بالتوافق، وهو مبدأ تقر به الولايات المتحدة، حيث إن الديمقراطية في العراق ليست على وفق الديمقراطيات الأخرى في العالم، فهي ديمقراطية توافقية في المناصب السيادية، وهي ديمقراطية تحاصصية عرقية طائفية، وهي غير خاضعة لصناديق الاقتراع إلا شكلاً، كما في تجربة الجمعية الوطنية الانتقالية ومن بعدها البرلمان السابق، أي هي ليست ديمقراطية إلا بالشكل العام.

سادساً: الخيار الأخير:

الخيار الأخير الذي قد ترى الولايات المتحدة والأمم المتحدة أنهما مضطرتان إليه هو إعادة الانتخابات في أنحاء العراق كله، وهي عملية قد تستغرق على الأقل عاماً كاملاً من الإعداد لها وإجرائها والإعلان عن نتائجها وتشكيل حكومة جديدة، بينما يبقى الوضع في العراق هشاً كما هو عليه الآن بيد حكومة المالكي مع غياب لأبسط أشكال الدولة ومقوماتها.

«وقل جاء الحقُّ!»

عبد الغني محمود عبد الهادي

– لكن أليسوا بشراً لهم حقّ الماء والشمس والهواء؟!

– بلى ولكن ليس على حساب غيرهم..

سرت إجابتها في جسد محمود سارية كالكهرباء! وأنبأته أحاسيسه بأن (تانيس) لا بد أن تكون إحدى اثنتين.. إما أنها يهودية أو قريبة منهم مغسولة الدماغ..

راح محمود يضرب أخماساً بأسداس، ويتساءل: من تكون (تانيس) هذه التي تعرف إليها عبر التراسل.. ومما زاد الأمر تعقيداً أن صورتها الملونة قد صارت بين يديه وتحت ناظريه فها هي تبدو له بوضوح مشلولة النصف الأسفل وهي ترقد في كرسيّها الخاص.

حار فيها محمود من جديد، بل صدم وهي تنادي بحق أولئك الأوغاد.. بينما هي نصف كائن حيّ فكيف لو كان نصفها الآخر سليماً؟!

لاحت له عشرات الصور التي اختارتها ذاكرته الحيّة فيما بعد.. صور المآسي والمذابح المتكررة التي تدفقت بها مسلسلات التآمر من هؤلاء المجرمين..

تسلل السؤال إليه من جديد:

– ترى أتكون واحدة منهم أم هي ضحيّة التضليل المتآمر؟

حدثته نفسه من جديد:

– لا بد أن أتركها لزميلي خالد، فهو الأقدر على محاكمتها وتوجيه وعيها كما يجب.

.. سألتْ خالداً:

– أين استقرّ المقام بمحمود؟

كان جوابه لها واضحاً...

– لقد غدا طيراً يحارب دفاعاً عن وطنه!

– لمست (تانيس) مدى ما يشغل بال محمود وما يحتلهُ من هاجس ذلك الوطن..

فانكمشت تراجع حساباتها.

ولما سألها خالد ذات يوم:

– هل تعلمين بمذابح هؤلاء الذين توزّعت نفسك حسراتٍ عليهم؟

أجابت بصدها:

– طبعاً لا؟

توقع خالد هذا الجواب منها.. وراح يضعها في الصورة الصحيحة للمأساة التي يتسببها هؤلاء..

عرض عليها إحدى تلك المآسي وهي مذبحة كفر قاسم وأنها من صفحات سفرهم الأسود الملطخ بدم الأبرياء من أهل ذلك الوطن المغتصب تحت سمع العالم وبصره جهاراً نهاراً! منذ قرابة عقود سبعة، ولا من منصف لهم وهو ما اضطرهم إلى إلغاء الانتظار أو الاسترحام من أي كان.. ليجدوا أنفسهم هم المعتدين الجناة لا المجني عليهم كما يروّجون لهؤلاء المساكين أصحاب أنصاف العقول!

وبعد مراسلة سنوات ثلاث أو يزيد وفي طريقه إلى إحدى المكتبات، استوقفت محمود صفحة في إحدى المجلات الأدبية معنونة: ترجمة خمس قصائد كندية، كانت إحداها بعنوان كفر قاسم.. تكفّل العنوان بإعادة ذاكرته إلى الوراء قليلاً، ليبدو منتصفاً من (تانيس) الظالمة المظلومة.

تنهّد.. والآية الكريمة تتصاعد من داخله: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

هدأت سريرته وهو يتمتم من جديد..

الحمد لله.. الحمد لله!

دروس صهيونية من انتفاضة الأقصى في ذكراها العاشرة

د.عـــدنـــان أبـــو عـامـر

بينما يحيي الفلسطينيون الذكرى السنوية العاشرة لانتفاضة الأقصى؛ باتت معالم معاناة المجتمع الصهيوني بادية للعيان: متعددة المصادر، ومختلفة المظاهر، فقد ذكرت نشـــرة «ذي ماركر» الاقتصادية أن تدهـــور الوضع الاقتصادي في الكيان الصهيوني - الذي شهد ازدهاراً كبيراً قبل الانتفاضة - في معظمه كان سببه تعطل السياحة، التي تمثل ثاني مصدر للدخل، وشكلت أعوام الانتفاضة العشرة الأسوأ من الناحية الاقتصادية منذ ستين عاماً.

كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي الصهيوني بنســـبة ١٪، وارتفعت نســـبة البطالة إلى ١٠,٥٪، وارتفعت نســـبة الصهاينة الذين هم تحت خط الفقر إلى ٢٠٪، أي نحو مليون و٢٠٠ ألف، وانخفض المعدل الســـنوي لإنتاج الفرد بثلاثة آلاف دولار، من ١٨٦٠٠ إلى١٥٦٠٠ دولار.

وحسب تقرير القسم الاقتصادي في اتحاد «لاهاف» فقد أُغلِق نحو ٥٠ ألف متجر، وتوقفت عشرات الآلاف من المشاريع التجارية والمتوسطة، وحسب بعض التقديرات فقد بلغ مجموع الخســـائر الاقتصادية الإســـرائيلية خلال السنتين الأوليين للانتفاضة نحو ثمانية مليارات دولار، بمعدل ١١ مليون دولار يومياً!

ثمن الغطرسة:

من جهتها عقبت صحيفة هآرتس على هذه المناسبة بالقـــول: إن الفرق الجوهري الذي أحدثته الانتفاضة، يشير إلى أن الشعب الفلسطيني لم يعد الجهة الوحيدة التي تدفع ثمن الاحتلال من شهداء وجرحى ودمار، بل أصبحت «إسرائيل» تدفع غالياً ثمن احتلالها.

ولأول مرة في تاريخ الصراع يدفع الإسرائيلي ضريبة عدوانه على المستويين المادي والمعنوي؛ فسجل المستوى المـــادي تزايداً في أعداد القتلى والجرحى، إضافة إلى خســـائر أخرى، وسجل المستوى الثاني مشاعر إحباط متنوعة، وقلقاً على مستقبل الدولة في المنطقة.

كما ذكرت مجلـــة «بمحانيه» العســـكرية تقديرات بعض التقارير الأمنية للخسائر الإسرائيلية من القتلى والجرحى بـــين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦ بـــ ١١٠٠ قتيل، و٦٠٠٠ جريح، وبلغ مجموع ما ينفق على الأمن ما يقرب من ٩,٥ مليار دولار، ومجموع من خرج للسياحة خارج فلســـطين المحتلة أثناء الانتفاضة ٣٦٠ ألف إسرائيلي، أكثرهـــم خرج خوفاً من العمليات الاستشـــهادية، كما أحدثت الانتفاضـــة هزة عميقة في الكيان الصهيوني، وأصابتـــه في صميـــم القاعدتين اللتـــين بنى عليهما وجوده المادي، وهما الأمن والاقتصاد.

وأشـــارت صحيفة «يديعـــوت أحرونـــوت» إلى أن

عشرات الآلاف من الصهاينة أخذوا يحزمون حقائبهم، ويغادرون عائدين إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وأصبحوا يتجنبون ركوب الحافلات، ويخفّفون من التسوق قدر الإمكان، لئلا يحدث انفجار في أي لحظة وفي أي مكان. وفقد المجتمع الصهيوني شعوره بالأمن، وتبخرت أحلامه في فرض شروطه المهينة على الفلسطينيين، وارتفعت جدران العداء والدماء من جديد لتوقف مدّ التسوية والتطبيع. كما أعاد الاحتلال إلى أذهان العالم صورته البشعة من جديد، وتحول نموذج استشهاد الطفل محمد الدرة - الذي رآه العالم - إلى كابوس يفضح الحقد والوحشية الإسرائيلية.

والمحللون العسكريون الصهاينة وأبرزهم «عاموس هريئيل، وإليكس فيشمان وألون بن دافيد» تطرقوا إلى أن الجيش الذي حاول التقليل من تأثير الانتفاضة خرج منها بعدة دروس، أهمها:

١- صحيح أنه كان بإمكانه السيطرة على المناطق المحتلة التي أطلق عليها اتفاق أوسلو مصطلح «أ» بشكل مباشر، لكنه تمّ بدون هدف حقيقي ممكن، فالهدف المعلن هو القضاء على «البنية التحتية للانتفاضة»، غير أن العمليات العسكرية الفدائية الناجحة - في أثناء هذه الحرب المفتوحة - أثبتت أن الهدف مجرد وهم.

٢- إن إعادة سيطرة الجيش على الضفة الغربية لم ينتج عنها سوى استمرار الانتفاضة وبأشكال أخرى، لا سيما العمليات الناجحة، بل إن قراءة لمستوى العمليات الفدائية ونوعيتها ارتباطاً بالهجمات الإسرائيلية تشير إلى أن هناك تناسباً طردياً بينهما، خاصة في ضوء استهدافها لنقاط الضعف لدى الجيش.

٣- لم يدرك الجيش أن الانتفاضة قادرة على الوصول للمستوطنين في كل مكان، وهو ما أثبتته عملياتها التي نُفِّذت مؤخراً في مدينتي الخليل ورام الله، بينما الدبابات تعلن الحرب في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

٤- من حصيلة حرب المدن والمخيمات يمكن القول: إن سياسة الحسم العسكري التي أعلنها الكيان تحت شعار «دعوا الجيش ينتصر» هُزمت في جولة مهمة، خصوصاً أنها حصدت أرواح عشرات الجنود ومئات الجرحى خلال عمليات الاقتحام نفسها، فضلاً عن عشرات قُتلوا في عمليات استشهادية خلال هذه الفترة.

٥- يمكن القول: إن استمرار الانتفاضة - حتى كتابة هذه السطور - أفشلت توقعات الجيش؛ لأنها تحولت إلى مقاومة مسلحة حولت الحرب المعلنة إلى «حرب تحرير شعبية»، وأعادت إلى تجربة العمل الفدائي وحرب العصابات مفاهيمهما وعناصرهما؛ وهو ما لم يخطر ببال الجيش.

٦- ما شهدته الانتفاضة من خلال «تجربة الحرب» تطوير نوعي وحقيقي للتراث العسكري الفلسطيني، من خلال الأوضاع اللوجستية التي غيّرت مفهوم الحرب؛ من اختراق الحدود ومهاجمة الجنود إلى اصطياد عدو يأتي إليك وإنزال خسائر فادحة به.

٧- نجحت الانتفاضة في إفقاد الجيش توازنه، فسقوط نظريته العسكرية دفعه للإقدام على قصف سيارات الإسعاف والمدنيين، بل أماكن العبادة، بوصف ذلك تعبيراً عن فقدان الأعصاب الذي أصاب قيادته.

سقوط القوة العسكرية:

التليفزيون الصهيوني أورد تقريراً مصوراً مطولاً في هذه الذكرى، جاء فيه أنه يمكن النظر إلى أشكال المواجهة الرئيسية التي اتبعتها الانتفاضة بوصفها مؤشرات على العلاقة المطردة مع الجيش. فكل شكل يؤرِّخ لمرحلة من مراحل هذه العلاقة، هو التأكيد على أن أي معركة لا يمكن حسمها بالطائرات أو بإطلاق الصواريخ بعيدة المدى أو قصيرة المدى، بل يتقرر حسم المعركة فقط عن طريق القوة العسكرية البرية؛ وأكثر تحديداً عن طريق قوات المشاة، دون ذلك فإن حرب الطائرات والصواريخ تظلّ ممارسة لـ (فانتازيا القوة) التي تصل إلى حدّ الإرهاب.

ومن ناحية أخرى فقد اضطرت الانتفاضة الكيان الصهيوني للتراجع عن مواقفه السابقة؛ عبر إقامة «مناطق عازلة» ظل يرفضها مراراً، بعد فشل جميع الوسائل العسكرية التي استخدمها من دبابات وطائرات واغتيالات وحصار وإغلاق واحتلال لمناطق «أ» في توفير الأمن للصهاينة.

أخيراً: فإن الصيغة التي خرجت بها معظم المحافل الصهيونية، أمنياً وسياسياً وعسكرياً، في ذكرى الانتفاضة العاشرة أنه بالرغم من تواصل عمليات التوغل والاغتيال في المناطق إلا أن الانتفاضة ما زالت تعمل بقوة، وبدأت حرب استنزاف غير مسبوقة، سجلت فيها تفوقاً نوعياً أذهل الجيش الإسرائيلي؛ ودخل المجتمع الصهيوني حالة من «النزيف المعنوي» لم تحدث له من قبل، على الرغم من كل أشكال الاستنفار الأمني وعشرات الآلاف من العساكر الذين جُنِّدوا للتصدي للمنتفضين.

كما وفرت الانتفاضة للشعب الفلسطيني مناخاً مغايراً، وبات واضحاً أنها قدمت لأنصارها ثقافة جديدة تتركز في أنه لم يَعُد أمامه إلا خيار المقاومة.

مرصد الأخبار

فيضانات باكستان.. وماذا قدم العالم؟

عبر مسؤولون باكستانيون رفيعو المستوى عن استيائهم الشديد؛ وانتقادهم لما رأوه بطئًا في رد المجتمع الدولي لكارثة الفيضانات التي اجتاحت باكستان مؤخرًا، وخاصة بعد إعلان مسؤول أممي أن عدد المتضررين من تلك الفيضانات تجاوز عدد الأشخاص المتضررين في ثلاثةٍ من أكبر الكوارث البيئية في العالم.

فلقد أكد موريسيو جوليانو الناطق باسم الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وفقًا لوكالة أسوشيتيد برس: أن عدد الأشخاص الذين تضرروا بالفيضانات الأخيرة التي اجتاحت باكستان يجعل هذه الأزمة أسوأ الكوارث العالمية الكبرى بما فيها تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤م وزلزال هايتي العام الجاري إضافة إلى زلزال كشمير عام ٢٠٠٥.

ولقد أكد رئيس الوزراء الباكستاني رضا جيلاني في خطاب له بمناسبة عيد الاستقلال أن عدد المتضررين من الفيضانات المدمرة التي اجتاحت البلاد قد ارتفع إلى عشرين مليونًا، فضلاً عن أنه من غير المعروف حجم الذين فقدوا منازلهم نهائيًا، وأولئك الذين اضطروا مؤقتًا إلى النزوح عنها بسبب الفيضانات والأمطار.

وفي المقابل اكتفت بعض هيئات الإغاثة العالمية من إصدار تحذيرات من ظهور مشكلات صحية بسبب نقص مياه الشرب النقية، والمشكلات الأخرى التي تنقلها المياه مثل: الأوبئة كالكوليرا وغيرها.

[بتصرف من مواقع مختلفة ١٤/٨/٢٠١٠م]

جلال سعد الشايب
galal_elshayp@hotmail.com

ليتم نوره ولو كره الكافرون

أكد محمد ناصر مدير المركز الإسلامي التابع لمنطقة واشنطن الكبرى أن نحو ١٨٠ أمريكياً بين رجل وامرأة وبأعمار متفاوتة اعتنقوا الإسلام تزامناً مع واقع التهديدات بحرق نسخ من القرآن الكريم، والاعتراض على إقامة مسجد في بيت قرطبة في نيويورك.

وعزا ناصر سبب ارتفاع عدد معتنقي الإسلام في هذه المنطقة الحيوية من الولايات المتحدة؛ إلى ثقافة المطالعة والقراءة عن الإسلام والسيرة النبوية من مشارب ومواقع عدة منها ما هو معادٍ ومنها ما هو منصف. [موقع العربية]

حوار مع رئيس بعثة حكومة جنوب السودان في واشنطن

❊ هل ستقيمون علاقات مستقبلية مع إسرائيل؟

نحن مستعدون لقيام علاقات دبلوماسية مع دول العالم كله، وبعد الاستفتاء سنجلس مع الدول كلها، ونبحث في العلاقات الثنائية بيننا.

❊ لكن هل ستكون هناك علاقات مع إسرائيل؟

نعم، نستطيع إقامة علاقات مع إسرائيل، وهناك علاقات دبلوماسية لعدد من الدول العربية معها، ولن نكون ملكيين أكثر من الملك! [تقرير واشنطن ـ العدد ٢٥٦ ـ ١٠/٨/٢٠١٠م]

في انتظار سوبرمان!

أكد الملياردير الأمريكي بيل جيتس على أن نظام التعليم وواقع المدارس الأمريكية ليس على ما يرام، ويحتاج إلى خطوات إصلاحية مشجعة من أجل تقدمه، وأكد ذلك خلال حضوره فيلمًا وثائقيًا بعنوان «في انتظار سوبرمان».

كما أشار جيتس إلى أن الشركات الأمريكية الكبرى مثل شركته مايكروسوفت تواجه صعوبة في العثور على كوادر جديدة من العمالة الأمريكية الماهرة، وأن معظم الكوادر التي تم توظيفها في تلك الشركات هي عمالة مهاجرة إلى الولايات المتحدة.

[جريدة الأهرام المصرية ١٣/٩/٢٠١٠م]

الفاتيكان يثق ويستعجب!

أكدت دولة الفاتيكان «ثقتها التامة برئيس مصرف الفاتيكان - والمعروف رسميًا باسم «معهد الأشغال الدينية» - ومديره العام، كما أعرب الفاتيكان عن «دهشته» و«استغرابه» بعد الإعلان عن تحقيق يجري في روما بحق رئيس مصرف الفاتيكان لانتهاك قانون إيطالي جديد لمكافحة غسيل الأموال.

وقد أعلنت مصادر في الشرطة الإيطالية أن رئيس بنك الفاتيكان ايتوري غوتي تيديتشي يخضع للاستجواب في إطار التحقيقات التي تجريها السلطات حول تورط البنك في عمليات غسيل أموال.

كما قامت السلطات بمصادرة ٣٠ مليون دولار أمريكي من أرصدة البنك، وذلك بعد أن تلقت شرطة الأموال العامة تقارير عن حوالتين مصرفيتين مشبوهتين، بعد فشل المسؤولين - بحسب التقارير الرسمية - في بنك الفاتيكان في إعلام السلطات عن مصدر هذه الأموال.

[جريدة الرياض؛ وشبكة بي بي سي العربية٢١/٩/٢٠١٠م]

بغالبية ساحقة تم منع النقاب في فرنسا

بعد موافقة البرلمان الفرنسي بصورة نهائية على مشروع قانون يحظر ارتداء النقاب والبرقع في الأماكن العامة؛ أصبحت فرنسا أول بلد أوروبي يفرض حظرًا عامًا على ارتداء النقاب أو تحديداً «إخفاء الوجه في الأماكن العامة»، ويعيش في فرنسا حوالي ١٩٠٠ امرأة ترتدي النقاب - بحسب التقديرات الرسمية -.

وتبنى مجلس الشيوخ النص بغالبية ساحقة بلغت ٢٤٦ صوتًا مقابل صوت واحد، بدون إجراء أي تعديل على النسخة الأصلية التي صوتت عليها الجمعية الوطنية قبل شهرين، وهو ما يعد ضوء أخضر من البرلمان.

ومقابل الإجماع في الأوساط السياسية على رفض النقاب؛ رفضت غالبية أعضاء المعارضة المشاركة في التصويت في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ القرار، مشيرة إلى مخاطر «عدم دستوريته»، وحتى لا تعرض فرنسا نفسها لإدانة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تعتبر أن لكل شخص الحق في العيش وفقًا لمعتقداته ما دامت لا تؤذي الآخر.

[شبكة الأخبار العربية ١٧/٩/٢٠١٠م]

مصارف كابل، أم مصارف كرزاي؟!

كشفت صحيفة بريطانية عن إمبراطورية من الأملاك العقارية بدولة دبي تُقدَّر قيمتها بتسعين مليون جنيه إسترليني (١٣٨ مليون دولار) يملكها أو يقيم بها أفراد من عائلة الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أو بعض المقربين منه، وهو ما تخشى الدول الغربية أن يكون قد تحقق من خلال الاستغلال السيئ لمساعداتها لأفغانستان.

وربطت صحيفة ديلي تلغراف بين الكشف عن هذه الممتلكات ومحاولات كرزاي إنقاذ مصرف كابل الذي يعد أكبر بنك خاص بأفغانستان والذي تولى تمويل وشراء الأملاك العقارية المذكورة.

وتشكل مجموعة من ١٤ فيلا بجزيرة النخلة في دبي أهم تلك الأملاك، وهي مسجلة باسم المدير السابق لبنك كابل شير خان فرنود. ويمتلك مصرف كابل كذلك داخل إمارة دبي شقة وموقعين تجاريين وشركة خطوط جوية خاسرة (طيران بامير).

وقد أعرب عدد من الوزراء البريطانيين الكبار في لقاءات خاصة عن غضبهم من كون مصرف كابل قد استُخدم لشراء عقارات بالخليج.

[الجزيرة عن ديلي تلغراف ١١/٩/٢٠١٠م]

أظهرت إحصائيات وزارة الداخلية البريطانية ودائرة الجريمة في بريطانيا أن الرجال شكلوا حوالي ٤٠ في المائة من ضحايا العنف في الفترة بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو آخر تاريخ وثقت السلطات فيه معلومات عن العنف المنزلي.

وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ شكل الرجال ٤٣,٤ في المائة من مجمل حالات ضحايا العنف المنزلي، لترتفع النسبة إلى ٤٥,٥ في المئة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وتعود وتنخفض إلى ٣٧,٧ في المائة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

[لها أون لاين ٢٠١٠/٩/٧م]

أوضحت أرقام المجلس الأمريكي للإحصاء أن واحدًا من كل سبعة أمريكيين يعيش في فقر، كما أكد مسؤولون أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون في فقر قد ازداد بما يقرب من أربعة ملايين ما بين عامي ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩، ليصل إلى ٤٣,٦ مليون شخص الآن.

وتشير أرقام مجلس الإحصاء أيضًا إلى أن معدل الفقر في الولايات المتحدة ارتفع من ١٣,٢٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٣٪ في ٢٠٠٩، حيث ارتفع من ٣٩,٨ مليون عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣,٦ مليون عام ٢٠٠٩.

وأشارت الإحصائيات إلى أن نسبة الفقر قد ارتفعت وسط الأمريكيين الذين هم في سن العمل (١٨ إلى ٦٥ عاماً) من ١١,٧٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٢,٩٪ عام ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل بين هذه الفئة العمرية منذ الستينيات من القرن الماضي.

[شبكة بي بي سي العربية ٢٠١٠/٩/١٦م]

تفيد البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معدل الأمية بين الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر تراجع من ١٣,٩٪ عام ١٩٩٧ إلى ٥,٤٪ عام ٢٠٠٩، أي أنه من بين كل ١٠٠٠ فرد عمره ١٥ سنة فأكثر هناك ٥٤ أميًا.

وأوضحت علا عوض القائمة بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني أن عدد الأميين في الأراضي الفلسطينية يبلغ ١٢٣ ألف أمي بالغ، وذكرت - استنادًا إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء - أن نسبة الأمية بلغت ٢٧,٦٪ في الدول العربية عام ٢٠٠٨، حيث بلغ عدد الأميين نحو ٦٠,٢ مليون.

كما أشارت علا عوض إلى أن الأمية انخفضت في التجمعات الحضرية من ١٢,٤٪ عام ١٩٩٧ إلى ٤,٨٪ عام ٢٠٠٩، وانخفضت في التجمعات الريفية من ١٦,٩٪ إلى ٧,٠٪ في الفترة نفسها، وانخفضت في المخيمات من ١٣,٥٪ إلى ٥,٦٪ في الفترة ذاتها.

وأفادت تلك البيانات أن نسب الأمية بين الكبار (٦٥ سنة فأكثر) كانت أعلى منها في الفئات العمرية الأخرى، إذ بلغت ٥٦,٢٪ في عام ٢٠٠٩، في حين بلغت بين الشباب ١٥-٢٤ سنة ٠,٨٪ في العام نفسه.

[بتصرف: راديو سوا ومواقع أخرى ٢٠١٠/٩/٢٠م]

ما البعد الحقيقي لـ «دارفور» في الإدراك الإستراتيجي الصهيوني؟

يكمن البعد الحقيقي لدارفور في الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي في تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي الحالي (ليبرمان) خلال زيارته الإفريقية الأخيرة؛ حينما صرح بأن «دارفور منجم ومنبع للطاقة وإسرائيل تحتاج إلى هذه الثروات لتُستغل لصالح السكان المحللين، ولصالح إسرائيل».

وقد عملت الإستراتيجية الصهيونية على الإسهام في تخليق بنية الصراع هناك وإعطائه بعدًا دوليًا، وذلك من خلال أمرين هما:

• حشد إعلامي ضخم: بدأ بإنتاج الأفلام الممولة من وزارة الخارجية الإسرائيلية والتي حفلت بمشاهد منقولة ومفبركة من رواندا وبوروندي عن عمليات إبادة وجرائم ضد الإنسانية، وضحايا وجثث ومشاهد لأحداث وقعت في هذين البلدين وربطتها بجنوب السودان.

• دعم شامل لحركات التمرد: التي تمارس العمليات المسلحة وهو ما فضح الدور الإسرائيلي في دارفور الذي تظاهر بأنّه دور إنساني وإنمائي؛ ثم تأكد بعد ذلك أنّه دور عمل على تأجيج الصراع من خلال شحنات الأسلحة والدعم اللوجستي الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية منذ ٢٠٠٣.

وتباهت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة (تسبي ليفني) بدورها المحوري في تفجير الصراع في دارفور؛ وتصعيده حتى بلغ ما بلغه من أبعاد محلية وإقليمية ودولية، فكشفت خلال حملتها الانتخابية في إسرائيل في كانون الثاني ٢٠٠٩ عن حقائق مهمة حول أبعاد الدور الإسرائيلي في دارفور، من أهمها:

• تبني قضية دارفور من قبل الحكومة الإسرائيلية.

• دعم الحركات المسلحة المنشقة عن الحكومة السودانية؛ لأنّها تقاتل لحماية الجماعات الإفريقية غير العربية ضد مناهج الإبادة، وأنّ من واجب الشعب الإسرائيلي أن يهبّ لمساعدة شعب دارفور لمنع وقوع كارثة على غرار المحرقة النازية.

• إسرائيل قدّمت منذ تشكيل الحكومة التي يرأسها (أولمرت) وشغلت فيها (ليفني) منصب وزيرة الخارجية عام ٢٠٠٦ وحتى بداية عام ٢٠٠٩ مساعدات عسكرية من أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار وخبرة وتدريب لأفراد من حركات التمرد وعلى الأخص حركة تحرير السودان برئاسة عبد الواحد نور في مخيّمات اللاجئين في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وحتى في إسرائيل.

• دعم مالي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بعضها دفع في عهد حكومة (أرئيل شارون) أي أنّ المبلغ قدّم خلال المدة من عام ٢٠٠٤ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

• تعبئة الرأي العام الإسرائيلي في نطاق فعاليات دورية لدعم دارفور وكذلك المنظمات اليهودية ووسائل الإعلام اليهودية في الغرب.

ثم جاء وزير الخارجية الإسرائيلي الحالي (ليبرمان) ليكمل المسيرة، معلناً دوافع دولته من وراء تأجيج الصراع في دارفور، مُشددًا على أهمية الجهود الإسرائيلية لإيجاد مجالات حيوية في جنوب السودان، منها:

• مجال حيوي مائي وزراعي في منطقة أعالي حوض النيل وعلى الأخص في إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان مستقبلاً.

• مجال حيوي نفطي + غاز + مناجم الحديد واليورانيوم ومعادن أخرى في غرب إفريقيا.

• مجال حيوي (الماس) الذي تسيطر إسرائيل ورجال الأعمال والمؤسسات الإسرائيلية على استخراجه في ١١ دولة.

[بتصرف عن المركز العربي للدراسات والتوثيق الفلسطيني ٢٠١٠/٩/١٤]

المسلمون في كندا

أحمد محمود السيد
mr.ah54@hotmail.com

تعد النصرانية هي الديانة الرسمية للدولة.

ويبلغ عدد سكان كندا حوالي ٣٣ مليون نسمة ونصف المليون ونسبة المسلمين ١,٩٪. وتقول بعض المصادر إن النسبة تتعدى ٢ ٪. وحسب إحصائية ٢٠٠٩ يصل عدد المسلمين إلى مليون ونصف المليون.

ويُظهِر آخر إحصاء للسكان أن الإسلام هو الديانة رقم واحد بين العقائد والديانات غير المسيحية. وتوزيع المذاهب النصرانية كالتالي: الرومان الكاثوليك ٤٢,٦٪، البروتستانت ٢٣,٣٪، نصارى آخرون ٨,٤٪، غير معروفين ١٦٪، آخرون ١١,٨٪.

أول مجلس للمنظمات والجمعيات الإسلامية تكوّن في أوائل السبعينيات، وتكوّن أول مجلس شرعي إسلامي يُطبق الشريعة الإسلامية عام ١٩٩٤م،

ويعد مسجد الرشيد أول مساجد كندا؛ أُنشئ عام ١٩٣٨م. ويبلغ عدد المساجد والمصليات التابعة للمؤسسات الإسلامية العاملة بمدينة تورنتو وحدها حيث يتركز الجانب الأكبر من مسلمي كندا ٢٠٠ مسجد ومصلى؛ هذا بخلاف المقاطعات الأخرى.

وتم اعتراف سلطات التعليم الكندية رسمياً بالدين الإسلامي عام ١٩٧٣.

والمتابع لأحوال هذه الأقلية المسلمة وخصائصها يرى أنها شبيهة بالأقلية المسلمة في الولايات المتحدة إن لم تكن امتداداً لها ولكن مع بعض الاختلافات الخاصة بالنشأة والتركيبة العرقية؛ حيث نرى أن الأصول العربية تغلب على مسلمي كندا إلى جانب أعداد كبيرة من أصول باكستانية وهندية وكذلك من شرق آسيا وجنوب أوروبا والبلقان، وهؤلاء جميعاً حملوا معهم العقيدة الإسلامية مغلفة في ثقافات متعددة إلى بلد يقوم أساساً على تعدد الثقافات المهاجرة إليه، سوى عدد قليل من قدامى الكنديين الذين اعتنقوا الإسلام وهو ما تختلف فيه هذه الأقلية عن الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة.

وبالرغم من صغر حجم الأقلية المسلمة نسبياً في كندا إلا أنها بحكم انتشارها في المقاطعات جميعها مع تركيزها على المناطق الآهلة بالسكان وعلى بعض الأنشطة الحيوية؛ يجعلها ذلك تبدو أكثر من حجمها، كما أن تعاملها مع وسائل الاتصال وقنواته المتعددة أعطاها ميزة، إلا أنها تواجه بعض المشكلات حيث إن معظم المؤسسات الإسلامية ليس لديها ميزانية مخصصة للعلاقات العامة أو برامج للتواصل أو ممارسة أي نشاط بجانب الخدمات الدينية، وتعد هذه مشكلة خطيرة للغاية تواجه الأقلية المسلمة.

وكذلك التمثيل السياسي للمسلمين في كندا والعلاقات مع وسائل الإعلام، وإيجاد صلات وعلاقات مع الحكومة المحلية والوكالات غير الحكومية إلى جانب انحياز الحكومة الكندية لإسرائيل في كثير من القضايا. ولم يتم بذل أي جهد يُذكر من أجل تغيير ذلك بالرغم من أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تزايدًا من جانب الأقلية المسلمة في المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بكندا، وقد شهدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة مشاركة كبيرة من جانب الأقلية المسلمة، سواء كان ذلك على مستوى الترشيح أو الإدلاء بالأصوات.

ورغم ترشح العديد من المسلمين المنتمين للأحزاب كافة إلا أن عدداً قليلاً منهم فقط حقق الفوز. وذكر المجلس الإسلامي الكندي أن نسب حضور المسلمين كانت أعلى من نسب حضور الكنديين بشكل عام في الانتخابات البرلمانية.

وللتعليم بين أبناء المسلمين في كندا شأن؛ حيث اعترفت سلطات التعليم الكندية رسمياً بالدين الإسلامي وأصبح من مقررات الدراسة مع الأديان الأخرى لطلبة المرحلة الثانوية، كما تلت ذلك مشروعات لتنظيم محاضرات عن الإسلام للمعلمين الذين أُوكل إليهم تدريس هذه المقررات. وقد نشط مجلس الجماعات الإسلامية لمراجعة الكتب المقررة لتصحيح الأخطاء التي كانت شائعة فيها عن الإسلام، ويعد ذلك مدخلاً أساسياً في هذه المرحلة التعليمية لتنقية الإسلام من الشوائب التي كانت قد لحقت به سواء كان ذلك جهلاً أو عمداً.

أما عن المشكلات التي تواجه المسلمين اجتماعياً فقد كانت مسألة إنشاء محاكم لقضايا الأسرة المسلمة أحد أهم المعوقات التي سعوا لحلها؛ حيث أعلن دالتون ماكجينتي رئيس وزراء إقليم أونتاريو بكندا أن حكومته تراجع تقريراً تقدم به النائب العام السابق بالإقليم يقترح إنشاء محاكم شرعية للمسلمين في المنازعات الأسرية أسوة بالمحاكم الخاصة باليهود والكاثوليك، وقال: إنه يؤيد إقامة مثل هذا النوع من المحاكم.

وأثارت احتمالية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في قضايا الأسرة مظاهرات محدودة في عدد من المدن الكندية ترفض إنشاء مثل هذه المحاكم.

ومن جانبهم استنكر الزعماء المسلمون والمسؤولون الكنديون مزاعم المتظاهرين، قائلين: إن حرمان مسلمي كندا من حقهم في حل منازعاتهم الأسرية أمام محاكم تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية يمثل نوعاً من التمييز بين أفراد الشعب الكندي، وأشاروا إلى أن محاكم الكاثوليك واليهود لم تلق المعارضة نفسها عندما صرحت بها الحكومة منذ ١٤ عاماً.

وقد تصاعدت مؤشرات العنصرية والاضطهاد تجاه المسلمين في كندا منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ وذلك بسبب اتباع الحكومات الكندية سياسات الولايات المتحدة، وهو ما جعل من حياة مواطنيها المسلمين أمرًا صعبًا؛ حيث يعامل المسلمون بشكل من الشك والريبة والتضييق في الوظائف والخدمات.

المراجع والمصادر:

- مواقع الكترونية: «إسلام أون لاين»، «السبيل أون لاين»، «إسلام ويب»، «fact book».
- سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في الأمريكيتين والبحر الكاريبي، موقع: الدرر السنية.
- موقع المسلمون الكنديون:
http://www.thecanadianmuslim.ca.
- موقع: http://www.thecanadianmuslim.ca.

نـــمـــاء

منهج بناء الشخصية الإسلامية
من الرضاعة إلى ما بعد الجامعة

للمربين..
..للأسرة..
..للدعاة

بمشاركة فريق من الباحثين المختصين

قريباً إن شاء الله
في معرض الرياض للكتاب
جناح دار رسالة البيان

أولادي والتقنية

بناء قيادات اجتماعية فاعلة

كيف نبني داعية مؤثراً؟

أريد بناء الخلق الحسن لدى ابنتي

ابني المراهق وعلاقته بالله

كيف أجعل طفلي منظما.

إعداد مؤسسة
المربي
ALMURABBI

إخراج و تصميم
BN
www.BNet.ws

صلاح الأرض
وخطورة إفسادها

فاطمة بيهردي

خلق الله - تعالى - الأرض وأصلحها مادياً ومعنوياً، فقال - تعالى -: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]. ومعنى إصلاحها المادي: خَلْقُها على وجهٍ بديع محكَم، ونظامٍ كامل يلائم منافع الخلق ومعيشتهم، ويستجيب لمصالحهم.

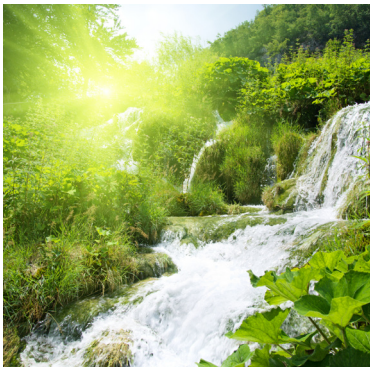

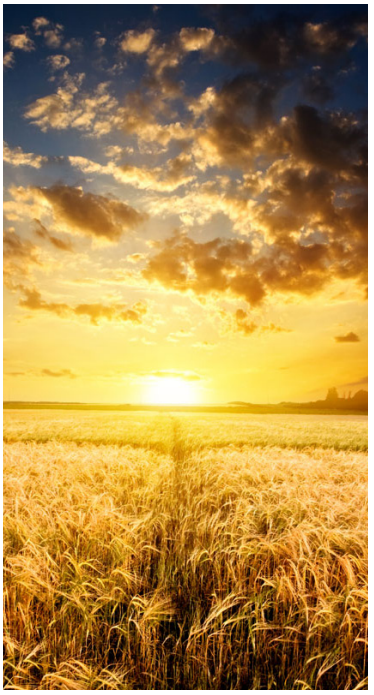

أولاً: مظاهر إصلاح الأرض:

يتجلى إصلاح الأرض فيما يلي:

١ - تمهيد الأرض: يقول - عز وجل -: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: ٥٣]؛ أي: أنه - سبحانه - هيأ الأرض لتكون صالحة لعيش الإنسان واستقراره، ولهذا أرساها بالجبال الشامخات، وجعلها ممهَّدة للسير والحرث؛ فكانت الأرض بذلك فراشاً للإنسان[١]. قال - تعالى -: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢].

٢ - دقة خلق الأرض: ويتجلى ذلك في جعل ما في الأرض موزوناً ومقدراً. يقول - عز من قائل -: ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ١٩ - ٢١]. وتظهر هذه الدقة المتناهية في خلق الأرض؛ من خلال مكوناتها المتعددة من ماء وهواء[٢] وأقوات، ورياح، وحركة الكواكب، والفصول

(١) جاء في (في ظلال القرآن) ٦/٢٧/٣٤٥٠: (ونحن لطول ألفتنا بالأرض ولطول استقرارنا عليها، لا نكاد نحس بأثر ذلك التمهيد للأرض وعظمته).

(٢) تظهر دقة خلق الهواء - مثلاً - في وجود طبقة الأوزون في السماء، وما لها من دور في وقاية الأرض من الأشعة الضارة للشمس.

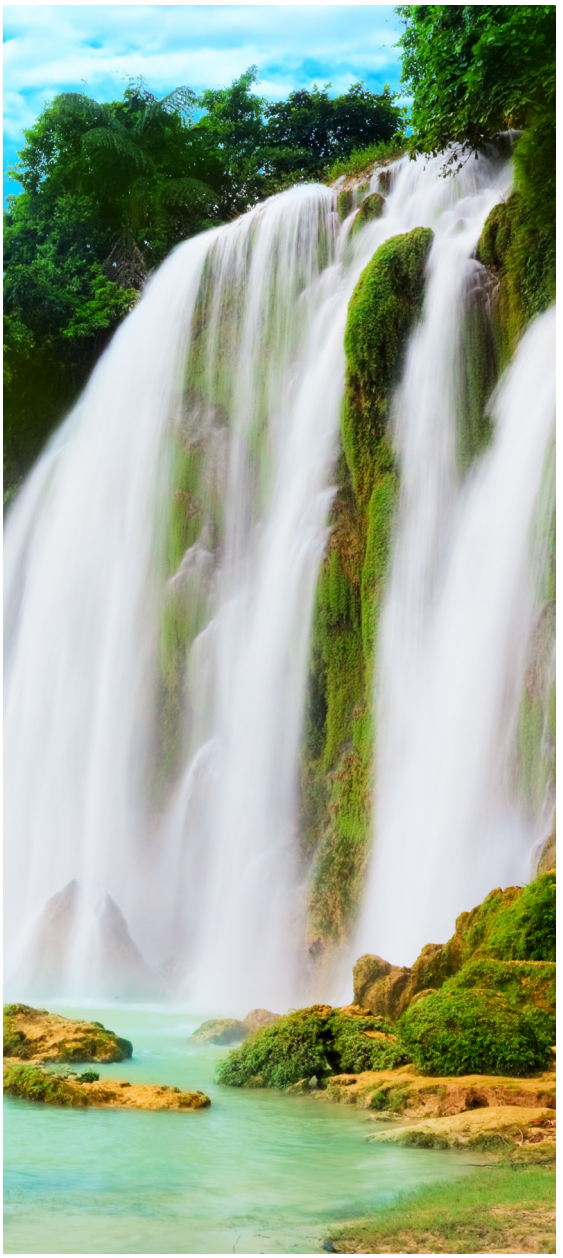

وغيرها. وكل ذلك لحفظ حياة الإنسان وضمان استمراريتها.

٣ - تزيين الأرض: جعل الله الأرض زينة، بما فيها من جبال وسهول وماء وخضرة وحيوانات وغيرها. وكل ذلك لتوفير الراحة للناس، وجَعْلِ الأرض ملائمة لما تصبو إليه نفوسهم من زخرف وجمال. قال - تعالى -: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الكهف: ٧].

٤ - إبداع خلق الإنسان: الإنسان أشرف المخلوقات على هذه الأرض، وقد خلقه - سبحانه - بهيئة بديعة، وخصائص معيَّنة، تجعله صالحاً للحياة فوق الأرض، وقادراً على استغلال ثرواتها. ويتجلى الإبداع المادي في خلق الإنسان في كمال خِلقته وحُسْن صورته. قال - تعالى -: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، في حين يتجلى الإبداع المعنوي في خلق الإنسان عاقلاً مريداً قادراً على إدراك الخير والشر. قال - عز وجل -: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠].

٥ - تسخير كل شيء للإنسان: إن من تمام نعم الله - تعالى - على الإنسان، ومن مقتضيات صلاح الأرض تسخير كل شيء له، باعتباره خليفة الأرض وسيدها الأول. يقول - تعالى -: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]. ومن ذلك تسخير الحيوانات، والأقوات التي تخرج من الأرض، والمطر النازل من السماء وغيرها. وقد أُلهم الإنسان خصائص، وأوتي قوىً تجعله قادراً على استغلال الأرض، وتنميتها واكتشاف سننها.

ثانياً: أهمية صلاح الأرض:

تتبين أهمية صلاح الأرض من خلال أمرين اثنين هما:

أولاً: أن صلاح الأرض هو المقصد من خِلْقها، ولهذا تعجبت الملائكة من استخلاف الإنسان المفسد بطبيعته. قال - تعالى -: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ فدل تكرار ظرف «فيها» في الآية على أن مدار استغراب الملائكة هو حصول الاستخلاف في الأرض، وهو ما يؤكد كونهم علموا أن مراد الله - عز وجل - صلاحها وانتظام أمرها إلى أمد معيَّن.

ولتحقيق هذا القصد جاءت رسالات الله بتوجيهات وأحكام للناس تهدف - من جملة ما تهدف إليه - إلى إصلاح الأرض وحفظ مقوماتها. كما ألهم الله - سبحانه - الحكماء والعلماء، ووضع على ألسنتهم قوانين؛ فعلَّموا الناس كيف يستعملون ما في الأرض على نظام يحصل به الانتفاع وينتفي الفساد.

ثانياً: أن ثمة تلازماً بين إصلاح الأرض واستخلاف الإنسان فيها؛ حيث يتطلب قيام الإنسان بمهمته هذه (أي الاستخلاف) أن تكون الأرض على هيئة صالحة؛ إذ يتيسر عندئذٍ تفرُّغ الإنسان لأهدافه الكبيرة من معرفة الله - سبحانه وتعالى - ثم عبادته؛ فتكون بذلك مهمة الخلافة في الأرض متضمِّنة للمسؤولية عن حماية الأرض وحفظها. يقول د. عبد المجيد النجار: (إذا كان الكون هو مسرح خلافة الإنسان التي هي مهمة

وجـــوده، فإن التصرف فيه تصرف الرفق به يكون من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[1].

فصلاح الأرض المادي هو الأصل فيها؛ لأن الله – تعالى – خلق الكـــون على هيئة الصـــلاح، فقال – عز وجل –: ﴿وَلا تُفْسِـدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾ [الأعراف: ٨٥]، وإنما الفســـاد طارئ، ويحصل للأرض بسبب تدخُّل الإنسان. يقول الشعراوي: (الحق خَلقَ الكون على نظام دقيق، ونرى ذلك في الأشـــياء التي لا دخل للإنســـان فيها، ونجدها في منتهى الدقة والاســـتقامة: الشـــمس والكواكب والفصول والرياح، لكن الفساد يأتي عندما تتدخل يد البشر بغير منهج الله)[2].

ثالثاً: فساد الأرض المادي:

فساد الأرض المادي: هو خروجها عن الحالة الصالحة التي خُلقَـــت عليها، وبطلان منافعها. يقول – عز وجل –: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَـدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقـرة: ٢٥١]. ويُعبَّر عن فساد الأرض المادي في عصرنا الحالي بمفاهيم أخرى: كتدهور البيئة والاعتداء عليها... إلخ

ورغم أن فســـاد الأرض الكلي متعذر لمنع الله ذلك بفضله كمـــا توضحه الآية، فإن مظاهر كثيرة لـــه كائنة في الأرض، وهي حاصلة في أجزاء متفرقة منها، ولهذا عُبِّر عنها بفساد البر والبحر، فـــي قوله – عز وجل –: ﴿ظَهَرَ الْفَسَـادُ فِـي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَـبَتْ أَيْدِي النَّـاسِ﴾ [الروم: ٤١]. ومن مظاهر فساد الأرض المادي: التلوث – سواء كان في الماء أو الهواء – وتعرُّض طبقـــة الأوزون لضرر واضح، يعـــرِّض حياة الناس للأخطار، واستنزاف موارد الطاقة وغيرها.

ويكون فساد الأرض المادي بأسباب مادية ومعنوية[3]:

أولاً: الأسباب المادية:

ويكون ذلك بالإفســـاد في الأرض؛ أي بإتلاف ما هو نافع للناس. ويظهر هذا الإفساد المادي من خلال قـوله – عز وجل –: ﴿وَمِنَ النَّـاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْـهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّى سَـعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِـدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْـلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَـادَ﴾ [البقرة: ٢٠٤ – ٢٠٥]. فالآية وإن كانت – بحسب سبب نزولها – تتحدث عن الأخنس بن شـــريق الذي (خرج من عند النبي ﷺ فمر بزرع لقوم من المســـلمين وحُمُر، فأحرق الزرع وعقر الحمر)[4]، فإنها تعم كل مـــن يعمل مثل عمله، ومن ثَمَّ يكون «إهلاك الحرث والنســـل» تعبيـــراً عاماً، يفيد إتلاف البيئـــة الطبيعية. ويدخل فيه قطع الأشجار والزراعات، كما يدخل فيه قتل الحيوانات، والتسبب فـــي انقراض بعض أنواعها، مما نشـــاهد آثـــاره في عصرنا الحالي.

إن الإنســـان هو المســـؤول الأول والأخير عن أي خلل يطرأ في بيئتنا الطبيعية؛ فهو مســـؤول عن تلويـــث البيئة وتدهورها من خلال إلقائه مخلفات المصانع – مثلاً – واستخدامه المفرط للمواد الكيمـاوية بما يضر الأنهـــار والبحار، وكذا ما يفعله من قَطع للأشجار وغيرها.

وبذلك ينتظم الإفساد المادي للأرض مجموع الاعتداءات المختلفة على البيئـــة بجميع عناصرها، وهو الأمر الذي حدا بالدكتور شوقي أحمد دنيا إلى القول: (آمل أن يحتل مصطلح «إفساد الأرض» مساحته اللائقة به على خريطة الاهتمامات البيئيـــة؛ فهو أدق وأوضح وأجمل من مصطلح «الاعتداء على البيئة». ومما يبشر بالخير أنه آخذ في الشيوع)[5].

ثانياً: الأسباب المعنوية:

وتتمثل هذه الأســـباب فيما يعمله الإنســـان من المعاصي والمنكرات، وفيما يقع فيه مـــن انحراف عن منهج الله؛ حيث يترتب عن ذلك فســـاد الأرض؛ (أي قلـــة منافعها)، وانقطاع غيثها، ونزع بركاتها. يقول – عز وجل –: ﴿ظَهَرَ الْفَسَـادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَـبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]. يقول ابن القيم: (لم تزل أعمال بني آدم ومخالفتهم للرسل تُحدِث لهم من الفساد العام والخاص ما يجلب عليهم من الآلام، والأمراض والأسقام والطواعـــين، والقحوط والجدوب، وســـلب بـــركات الأرض وثمارها ونباتها، وســـلب منافعها أو نقصانها أموراً متتابعة، يتلـــو بعضها بعضاً)[6]، ولذا قيل فـــي قوله – تعالى –: ﴿وَلا

(١) فقه التحضر الإسلامي: ١/ ١٥٦ – ١٥٧.

(٢) تفسير الشعراوي: ٦/ ٣٢٧٣، وقد فصل كثيراً في هذا الأمر فَلْيرجع إليه.

(٣) لما كان إفساد الأرض الكلي متعذراً، وكانت صيغة «الإفساد في الأرض» هي الأنسب للتعبير عن التسبب في فساد الأرض المادي أو المعنوي، فقد جاء النهي في القرآن الكريم عن «الإفساد في الأرض»، فقال – تعالى –: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٦٥]، ولم يَرِد قط: «لا تفسدوا الأرض».

(٤) أسباب النزول النيسابوري، ص٣٩.

(٥) «التنمية والبيئة: دراسة مقارنة»، د. شوقي أحمد دنيا، ص٢٣، دعوة الحق، ع ١٣٧، س١٢، جمادى ١/ ١٤١٤.

(٦) زاد المعاد في هدي خير العباد، ص: ٣٦٢ – ٣٦٣.

﴿تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]: (لا تعصوا في الأرض، فيمسك الله المطر، ويهلك الحرث بمعاصيكم، بعد أن أصلحها بالمطر والخصب)[١].

ويدل ما سبق على أن عصيان ابن آدم يتضرر منه الإنسان نفسه، كما يتضرر منه الحيوان والنبات؛ لأن الأرض مكان عيش جميع المخلوقات، ومن ثَمَّ فإن في فسادها ضرر للجميع، كما يعود صلاحها بالنفع على الجميع، ولهذا قيل: (من أذنب ذنباً يكون الخلائق من الإنس، والدواب، والوحوش، والطيور، والذر خصماءه يوم القيامة؛ لأنه - تعالى - يمنع المطر بشؤم المعصية، فيتضرر بذلك أهل البر والبحر جميعاً)[٢].

وفي مقابل تسبب المعاصي لفساد الأرض، فإنه يترتب عن الطاعة والاستغفار صلاح الأرض وتواتر خيراتها، وحصول بركاتها. يقول المولى - جل جلاله -: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، ويقول - تعالى -: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح: ١٠ - ١٢]. يقول سيد قطب - رحمه الله -: (ما من أمة اتقت الله وعبدته، وأقامت شريعته؛ فحققت العدل والأمن للناس جميعاً، إلا فاضت فيها الخيرات، ومكَّن الله لها في الأرض، واستخلفها فيها بالعمران وبالصلاح سواء)[٣].

(١) زاد المسير، ابن الجوزي: ٣/١٤٦.
(٢) روح المعاني: ١١/٢١/٤٨. وانظر البحر المحيط: ١/١٠٧، ومعترك الأقران للسيوطي: ٣/٤١٢.
(٣) في ظلال القرآن: ٦/٢٩/٣٧١٣.

رابعاً: واجب ومسؤولية:

بعد بياننا لأهمية صلاح الأرض، وإدراكنا لقبح إفسادها وخطورته، يتبادر ها هنا سؤال هو: ما الواجب عمله على الإنسان المسلم خاصة، والأمة الإسلامية عامة لمنع فساد الأرض والعمل على صلاحها؟ والجواب على ذلك: أنه يتعين ما يلي:

١ - البعد عن إفساد الأرض لنهي القرآن الكريم عنه. يقول - تعالى -: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾. [الأعراف: ٥٦]

٢ - البعد عن المعاصي التي تسبب فساد الأرض، وهذا يتطلب إصلاح النفوس؛ سواء على المسوى الفردي أو الجماعي. يقول - تعالى -: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، فمعنى قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾؛ أي لعل الناس يعتبرون بما يصيبهم من آفات في البر والبحر، فيرجعوا إلى الله ويتوبوا إليه، ويتداركوا ما وقعوا فيه من خطايا، وبذلك يرتفع فساد الأرض، ويصلح الله - سبحانه - أحوالها، مصداقاً لقوله - تعالى -: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾. [الجن: ١٦]

٣ - الحفاظ على الصلاح القائم للأرض بترك مقوماتها صالحة - وهو الحد الأدنى- وبالزيادة في هذا الصلاح ما أمكن؛ بغرس الأشجار وحفر الآبار، والعمل على نظافة البيئة وغيرها مما تنادي به كثير من الجمعيات والمنظمات في عصرنا الحاضر، ونادى به ديننا الحنيف منذ خمسة عشر قرناً، فقال ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً أَوْ يَزْرَعُ زَرْعاً فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إلا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»[٤]، ويقول ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيتَةً فَهِيَ لَهُ»[٥].

٤ - تقدير أهمية صلاح الأرض، وإدراك عِظَم هذه النعمة. ويتحقق ذلك بالتأمل فيها، ومعرفة خصائصها ومقوماتها؛ فذلك يؤدي بصورة تلقائية إلى الاهتمام بالأرض، ومن ثَمَّ العمل على المحافظة على صلاحها.

(٤) أخرجه البخاري عن أنس بن مالك في كتاب الحرث والمزارعة، باب: فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، ح٢٣٢٠، ٢/٣/٩٢.
(٥) أخرجه الترمذي في أبواب الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات، ح١٣٩٥، ٢/٤١٩، وقال عنه: حديث حسن صحيح.

المسؤولية الاجتماعية للشـــــركات: ضرورة اقتصادية

نـــواف الـــرفـــدي(*)
al-rfden@hotmail.com

لم تعد المســؤولية الاجتماعية مناطة بفئة محددة من المؤسسات أو الأفراد، بل أضحت محطَّ أنظار الاقتصاديين في العالم كله، وذلك بعد التطور الكبير والتغير الواســع الذي طرأ - وما زال - على السوق من خلال أثرها المتعدد على المجتمع وعلى المؤسسات.

إلا أن مناقشــة المســؤولية الاجتماعيــة من منطلق إسلامي لم يأخذ حظه الوافر من التأصيل والدراسة، وهو يحتاج إلى بعث وتنشــيط؛ فنصوص الشريعة الإسلامية وجهود الفقهاء والاقتصاديين المسلمين ملأى بالعطاء؛ لأن الشــريعة الخالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في مراحلها وتطوراتهــا جميعها، وهي متوافقة حتماً مع حاجيات الحياة الإنسانية في هذا العصر وفي كل عصر؛ مصداقــاً لقول الله - عــز وجــل -: ﴿وَكُلَّ شَـيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيـلاً﴾ [الإسـراء: ١٢]، وقول الرسول ﷺ: «ما تركت من شــيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيءٍ يبعدكم من النار إلا وقد حدثتكم به»(١).

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات ضرورة اقتصادية لهذه الشركات إلى جانب كونها ضرورة إنسانية تمليها المســؤولية الأدبيــة لأيِّ كيان يعيــش في بلد من البلاد. وهي من هذه الزاوية تجمع بين الحســنيين: الربح المادي، وتحمُّل مســؤولية المجتمع؛ ابتغاءً لمرضاة الله عز وجل، وعملاً بقول النبي ﷺ: «مثــل المؤمنين في توادِّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثلُ الجســد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»(٢).

إن لكل مجتمع من المجتمعات هموماً وقضايا تشغله، كما أن للمجتمع العالمي هموماً مشتركة تحتاج إلى مساهمة الشــركات بصورة فاعلة في التعامل معها والمشــاركة في حلها. أذكر على ســبيل المثال: مشكلات البطالة والتعامل مــع الثورة المعلوماتية المتجددة وبعض المشــكلات البيئية كالتلوث خصوصاً: زيادة الكربــون وغاز الأوزون وغيرها مــن القضايا العالمية، إلى جانب القضايا المحلية التي تهم كل مجتمــع بذاته؛ كقضايا الأميــة في بعض المجتمعات وتخلف الوعي الصحي وغيرها.

وهنا يأتي التطبيق العملي لقول الله - تعالى -: ﴿وَلا تَعَاوَنُـوا عَلَى الإِثْمِ والْعُـدْوَانِ﴾ [المائـدة: ٢]، فماذا لو عملت الشــركات المحلية - مثلاً - على دعم مشروعات علمية، أو تنظيم برامج تدريبية في التثقيف البيئي أو المعلوماتية يقوم عليها مشــروع مدعوم علمياً وفكرياً وتربوياً وإدارياً، وطرح الإعلان لها إما عــن طــريق الإعــلام بروافــده المختلفــة أو عن طريق المؤسســات التعليمية والثقافية والحكوميــة، بحيث يغطــي عائد هذه البرامــج تكلفتها الفعلية ويزيد هامشــاً في الربح ليكون تشــجيعاً للشركة على مواصلة مســؤوليتها الاجتماعية، إلى جانب المردود الاقتصادي الكبير المتمثل في الدعاية لهذه الشركة، وهي دعاية عملية يشعر فيها المجتمع بنفعيته أكثر مما يستمتع

(*) رئيس النشاط الخيري بإدارة خدمة المجتمع.

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/٢٦٣، ٢٦٤: واه، الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه مسلم.

بمشاهدة الإعلانات مدفوعة الأجر في وسائل الإعلام، والتي لـــم تصبح مرغوباً فيها عند كثير من شـــرائح المجتمع نتيجة للتنافس الشديد بين الشركات وما سمي اجتماعياً بمصطلح «ضرب العلامة التجارية» وإغراق الســـوق بالسلع المضروبة، فأصبـــح البديلُ الإعلاني الصحيح للشـــركات هو اندماجها في المجتمع وانتماءَها له؛ فإن انتماء الشـــركة للمجتمع يزيد فـــي انتماء المجتمع لها، دون أن تتخلى الشـــركة عن أهدافها الربحية.

إن النبـــي ﷺ يقول: «احرص على مـــا ينفعك»[1]، وهي قاعـــدة عامة في التعامل ســـواء كان فرديـــاً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، والمطلوب من الشركات في هذا الصدد إدخال هذا المفهوم الشريف لهذا الحديث النبوي في موازناتها؛ فبدلاً من الحرص على رافد واحد من النفع وهو الربح المـــادي لمـــاذا لا يكون الحرص على أكثر من رافد في العمل الواحد؟ ولا مانع في هذا الإطار من تحقيق مبدأ التعاون على البر والتقوى من خلال مد جسور التعاون بين الشركات والمؤسسات، حيث يكون جو الصداقة والتعاون والنماء الذي تتمثل بركته في مشـــاريع تجتمع فيها المسؤولية الاجتماعية مع الربح المادي.

وهنـــاك جانب مهم مـــن جوانب المســـؤولية الاجتماعية للشركات وهو ما يمكن أن يعبّر عنه بأخلاقيات السوق؛ فقد جاءت الشريعة الإســـلامية بنُظم كفيلة بإحلال الأخلاقيات الطيبة في الســـوق الاقتصادي، فحاربـــت الغش والخديعة وترويج السلع بالوسائل غير الصحيحة كقول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»[2]، كما حرمت بيع السلع المحرمة التي تعين على الرذيلة، ويكفي في ذلك قوله – تعالى –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِـــيعَ الْفَاحِشَـــةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ [النـــور: ١٩]. وهـــذه التشـــريعات كلها تهدف إلـــى بناء كيان اقتصادي شـــريف ينزع إلى الفضيلـــة، ولا يكون الربح المادي همه الأخير على حساب المجتمع أفراداً «وقيماً».

لعل ما ســـبق رؤوس أقلام أملتها ضرورة المشاركة بروح إســـلامية في موضوع طرح بإلحاح على الساحة الاقتصادية والاجتماعية العالمية؛ عســـى أن يكون لـــي أو لغيري مفتاحاً لتعميق النظرة الإسلامية وتفعيلها في واقع العمل الاجتماعي للشـــركات، على الأقل على المســـتوى المحلي فـــي ظل نظام إسلامي منَّ الله به على هذا البلد الطيب، تراعى فيه حقوق الله ويعمل فيه للرقي المتكامل من جوانبه جميعها.

(١) أخرجه مسلم: باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله: ٦٧١٦.
(٢) رواه مسلم: ٢٧٩.

فتنة القدوات

أحمد الصويان

مضى أكثر من ثلاثين عاماً على زيارتي لفضيلة الشيخ عبدالله بن حسن بن قعود - رحمه الله -، وقد كنت متشوقاً لتلك الزيارة، لكنه شوق مشوب بالهيبة؛ فذلك العالم الفذ كان يهز المنبر بخطبه البليغة، وصوته المتخشع، وجرأته في الحق. كان مسجده يغص بالمصلين الذين يتسابقون إلى الجلوس بين يديه، والاستفادة من علمه ومواعظه.

وكان أول ما لفت انتباهي في تلك الزيارة ما اتسم به الرجل من الأدب الرفيع، والتواضع الجم، والزهد الواضح، الذي لا تكلف فيه ولا تصنّع.

كنت أرى صورة الشيخ على المنبر خطيباً عالماً، صادق اللهجة، قوَّالاً بالحق، فلما اقتربت منه وجدت فيه - بالإضافة إلى ذلك - مثالاً للعالم الرباني، والداعية الزاهد، والمربي الناصح. وأحسب أنه كان يؤثر في الناس بزهده وخلقه وعمله، أكثر من تأثيره فيهم بعلمه وقوله وكذلك كان السلف. وقد استحضرت هذه الصورة الربانية المشرقة في ذهني، وأنا أتابع نقد بعض العامة لمواقف بعض العلماء والدعاة وتصرفاتهم ممَّن فتنوا بألوان من المغانم الدنيوية!

إنَّ التزام العالم والداعية بالمبادئ والمثل التي يدعو إليها له أثر كبير في توثيق صلته بالناس ومحبتهم له، وإيمانهم بالرسالة التي يحملها، ولهذا كانت سنة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - التأكيد على تحقيق هذا المبدأ، قال الله - تعالى - على لسان شعيب - عليه الصلاة والسلام -: ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ [هود: ٨٨].

وقد كان السلف الصالح يعتنون أشدّ العناية بتتبع أحوال العلماء للاقتداء بهم والتخلق بأخلاقهم، فالقدوة الحية التي يراها الناس لها أثر كبير في بناء النفوس، وتهذيب الأخلاق، وقد كان أصحاب عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يرحلون إليه؛ فينظرون إلى سمته وهديه ودلِّه، فيتشبهون به[1].

ولهذا كانت رؤية بعض أئمة السلف تذكر بالله - تعالى -، فها هو ذا أبو إسحاق السبيعي يقول عن التابعي عمرو بن ميمون: (كان إذا دخل المسجد فرُئي ذُكر الله)[2].

وقال أبو عوانة: (رأيت محمد بن سيرين في السوق؛ فما رآه أحد إلا ذكر الله)[3].

ومن اللطائف التربوية الجميلة أن الإمام مالك بن أنس قال: (كانت أمي تعممني وتقول لي: اذهب إلى ربيعة فتعلَّم من أدبه قبل علمه)[4].

وقد ظهرت آثار هذا الأدب على إمام دار الهجرة؛ فها هو ذا عبد الله بن وهب يقول: (ما نقلنا من أدب مالك أكثر مما تعلمنا من علمه)[5].

ونظير ذلك ما نقله الحسن بن إسماعيل عن أبيه أنه قال: (كان يجتمع في مجلس أحمد ابن حنبل زهاء على خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت)[6].

وقال أبو بكر المطوعي: (اختلفت إلى أبي عبد الله أحمد ابن حنبل ثنتي عشرة سنة، وهو يقرأ المسند على أولاده، فما كتبت منه حديثاً واحداً، إنما كنت أنظر إلى هديه وأخلاقه وآدابه)[7].

ومن الأمثلة العملية اللطيفة التي تدل على عمق تأثير القدوة ما نقله الحافظ ابن الجوزي عن أحد شيوخه قائلاً: (وكنت إذا قرأت عليه أحاديث الرقائق بكى واتصل بكاؤه، فكان - وأنا صغير السن حينئذ - يعمل بكاؤه في قلبي، ويبني قواعد الأدب في نفسي)[8].

وكانت ديانة حال العلماء واستقامتها سبباً رئيساً من أسباب تلقي العلم عنهم، والثقة بهم، فعن إبراهيم النخعي قال: (كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته، وإلى صلاته، وإلى حاله، ثم يأخذون عنه)[9].

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: (٣/ ٣٨٤).

(٢) تهذيب الكمال: (٢٢/ ٢٦٣)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٠٩).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٤/ ٦١٠)، وتذكرة الحفاظ: (١/ ٧٨).

(٤) ترتيب المدارك: (١/ ١١٩).

(٥) سير أعلام النبلاء: (٨/ ١١٣).

(٦) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: (ص ٢١٠).

(٧) المرجع السابق: (ص ٢١٠).

(٨) صيد الخاطر: (ص ١٤٣)، وانظر: سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ١٣٦).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٥٤).

وقال أيضاً: (كنا إذا أردنا أن نأخذ عن شيخ سألنا عن مطعمه ومشـــربه، ومدخله ومخرجه؛ فإذا كان على استواء أخذنا عنه، وإلا لم نأته)[1].

وإذا كان صلاح العلماء والدعاة وديانتهم سبباً لمحبتهم وقبول رأيهم، والتفاف الناس حولهم؛ فإن خطأ العالم أو الداعية وفساد أمره ســـبب لفتنة الناس، وانصرافهم عنه، ويزداد الأمر خطراً إذا كثر طلاب الدنيا في أوساط العلماء والدعاة، وظهر صيتهم بذلـــك، ورأى الناس من أحوالهم وانكبابهم على الدنيا، وتطلعهم للشهرة والسمعة، وبحثهم عن المغنم؛ ما لا يليق بأمثالهم..!

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: (ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال، والشرف لدينه)[2]. فإذا كان التشـــوّف للدنيا سبباً في فتنة العالم وفساده؛ فإن هذه الفتنة ســـيظهر أثرها أيضاً على الناس؛ لأنهـــم يرون قدواتهم قد طارت بهـــم الدنيا بزخارفها، وألهتهم عن كثير من الكمالات والمحامد!

ولهذا كانـــت وصية العلماء الربانيـــين أن القدوات ينبغي أن يربؤوا بأنفســـهم عن خوارم المروءات، ومواطن الشـــبهات، وأن يترفعوا عن بعـــض المباحات – فضلاً عن غيرها من المكروهات –، حتى لا يفســـر فعلهم أو قولهم على غيـــر وجهه، ولهذا قال الإمام الأوزاعـــي: (كنا نمزح ونضحك، فلمـــا صرنا يقتدى بنا خشيت ألا يسعنا التبسم)[3]. وقد عدّ بدر الدين بن جماعة ذلك قاعـــدة عامة في أخلاق من يقتدى بهـــم فقال: (ولا يرضى من أفعاله الظاهرة والباطنة بالجائز منها؛ بل يأخذ نفسه بأحسنها وأكملها، فإن العلماء هم القدوة، وإليهم المرجع في الأحكام، وهم حجة الله على العوام، وقد يراقبهم للأخذ عنهم من لا ينظرون، ويقتدي بهم من لا يعلمون)[4].

وقد رأينـــا في واقعنـــا الاجتماعي كيـــف أن العامة يلوكون أحياناً أعراض بعض العلماء أو الدعاة، بســـبب توسعهم الزائد فـــي الدنيا، وتعلقهـــم بزخارفها، أو بســـبب وقوعهم في بعض الممارسات المفضولة[5]، وتصبح تلك المواقف فتنة تصرف الناس عن العلماء والدعاة، وربما تســـقط هيبتهم وقدرهم وتؤدي إلى تنقصهم وازدرائهم، وقد تكـــون باباً يتندر به بعض أهل الأهواء ممَّن يتصيدون العثرات ويفرحون بالزلات..!

إنَّ الناس في حاجة ماسة إلى القدوات الصالحة التي يلمسون نزاهتها وترفعها عن كلِّ ما يشـــين، ويـــرون تأثيرها في الواقع بعملهـــا أكثر من قولها، وكما قال ابـــن الجوزي: (الدليل بالفعل أرشد من الدليل بالقول)[6]. وسمو الرسالة التي يحملها الداعية، ليســـت كافية وحدها للتأثير في المدعويـــن؛ بل لا بد أن يقترن بذلـــك إيمان الداعية بها وصدق امتثاله وانتمائه لها، ولهذا كان أول ربا وضعه النبي ﷺ كان ربا العباس بن عبد المطلب – رضي الله عنه – وأول دم وضعه دم ابن عمه[7].

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٢٣٧٦)، وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح الترمـذي رقـم (٢٣٧٦). وللحافـظ ابن رجب الحنبلي شـرح ماتع لهـذا الحديث في رسالة مستقلة.

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٣٢/٧).

(٤) تذكرة السامع والمتكلم (ص٢٠).

(٥) قـال ابـن الجوزي: (واعلم أن يسـير التفريط يشـين وجه المحاسـن) صيـد الخاطر: (ص٤٤٤).

(٦) المرجع السابق: (ص١٤٤).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الحج، رقم (١٢١٨).

مجلة البيان

الآن ..
جديدنا في الأسواق

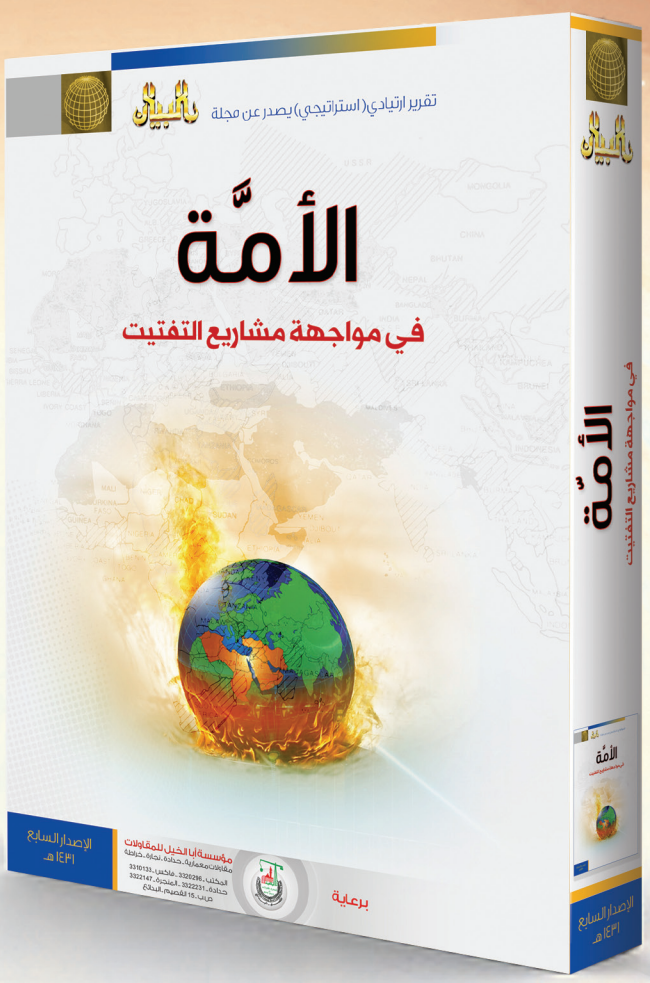

الراعي الرسمي ..

مؤسسة أبا الخيل للمقاولات
مقاولات معمارية .. حدادة .. نجارة .. خراطة

المكتب .. 3320296 .. فاكس .. 3310133
حدادة .. 3322231 .. المنجرة .. 3322147
ص.ب .. 15 القصيم .. البدائع

بدر
0508948947

www.albayan-magazine.com

الريـــــاض: ـ هـــــاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ تحـــــويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فـــــاكس: ٤٥٣٢١٢١
التـــوزيع والمبيعات: ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ ٠٥٠٢٢١٠٩٢٠ ـــ ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ ـــ ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ ـــ ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥
جـــدة: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ مكـــة والمديـــنة: ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ المنطقـــة الجنوبيـــة: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨
المنطقـــــة الشرقيـــــة: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ منطقـــــة القصيـــــم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦